المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك خالد
عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

ظواهر العدول عن الأصل في شعر الحارث بن عُبَاد
دراسةٌ لغوية

Aspects of Deviation from the Original in the Poetry of Al-Hareth lbn Obad: A Linguistic Study.

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص (اللُّغويات)

إعداد الطالب:
عبدالله جبران عبدالله القحطاني.
الرقم الجامعي: ٤٣٨٨٠٠١٥١

اسم المشرف:
الأستاذ الدكتور/ سيّد أحمد عبدالواحد أبو حطب.
أستاذ النحو والصرف والعروض – كلية العلوم الإنسانية.

للعام الدراسي
١٤٤٠/١٤٤١هـ
٢٠١٩/٢٠٢٠م

جامعة الملك خالد
عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
تخصص: اللُّغويات
الدرجة العلمية: ماجستير

ظواهر العدول عن الأصل في شعر الحارث بن عُبَاد
دراسةٌ لغوية

Aspects of Deviation from the Original in the Poetry of Al-Hareth lbn Obad: A Linguistic Study.

إعداد الطالب:
عبدالله جبران عبدالله القحطاني.
الرقم الجامعي: ٤٣٨٨٠٠١٥١

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: ٢٧/ ٨/١٤٤١هـ وتمت إجازتها.

أعضاء لجنة المناقشة والحُكمْ:

الاســـــم	صفة المشاركة	التوقيع
أ.د. سيّد أحمد عبدالواحد أبو حطب.	مشرفًا ومقررًا	
د. محمد بن عبد الله المزاح القحطاني.	مناقشًا	
د. الوليد حسن علي مسلّم.	مناقشًا	

وتمت مناقشة الطالب علنياً في موضوع الرسالة ومنهجها ونتائجها يوم الاثنين

الموافق ٧ / ٨ / ١٤٤١هـ في تمام الساعة العاشرة صباحاً واستمرت المناقشة حتى

الساعة الثانية عشرة وقد أوصت اللجنة بإجماع الآراء بـ قبول الرسالة ومنح الدرجة

توقيعات لجنة المناقشة والحكم

الاسم	التوقيع	صفة العضوية
أ.د. سعد بن عبد الله أبو حيمد	سعد أبو حيمد	مقرر اللجنة
د. محمد بن عبد الله بن محمد آل زاحم الشهراني	عبد الإله	عضواً
د. الوليد بن مسلم بن سليم	عبد الله	عضواً
		عضواً
		عضواً

والله ولي التوفيق،،، ،

محمد علي القشيري

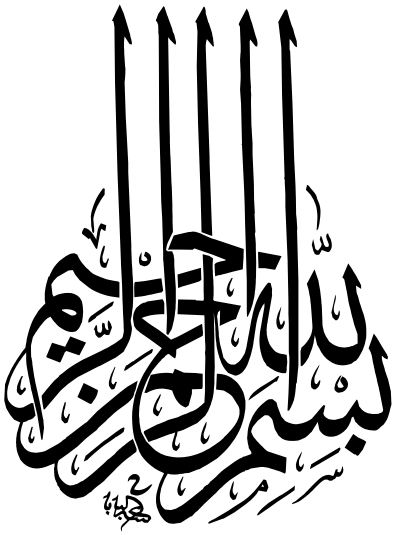

الإهـــداء

* أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من أدين لهما بفضل كبير لا يقدر بـــثمن؛ إلى مـــن بـــدعائهما اهتديت وبعطائهما خطوت على طريق الإنجاز والنجاح؛ إلى **أبي وأمي** أطال الله في عمرهما علـــى طاعته، ومتعهما بالصحة والعافية، وجزاهما الله عني خير الجزاء وأوفـــاه علـــى تـــربيتي ورعـــايتي وتحفيزي.

* إلى من ساندتني وخطّت معي الخطوات، وسهّلت لي الصعاب، وشاركتني عناء البحث وهمّ الإنجاز، إلى نبع العطاء ورمز الوفاء، **زوجتي** ورفيقة دربي التي ضحّت بوقتها من أجلي، وهيأت لي كل سبل التفرغ والانقطاع لهذه الرسالة، وتشجيعها لي لإنجاز هذا العمل.

* إلى **أبنائي** الذين قاسمتهم هذه الرسالة طفولتهم، وحرمتهم من بعض أوجه اللعب والمرح، وشاركتهم في حقهم من وقت أبيهم.

* إلى **إخواني** جميعًا الذين كانت لهم الوقفة المثلى في تحفيـــزي، ومتابعـــة ســـير دراســـتي، وحرصهم الشديد على نيلي هذه الدرجة العلمية.

* إلى **أساتذتي** وأهل الفضل عليّ الذين غمروني بالحب والنصيحة والتوجيه.

* إلى كل قائم **بالعملية التعليمية** في وطني العزيز، ومملكتي العظمى؛ المملكة العربيـــة السعودية، طالبًا الأجر من الله، ثم نهضة بلادي ووصولها إلى مصافّ الدول المتقدمة، وتحقيق رؤيتها الطموحة **2030**.

* إلى **هؤلاء جميعًا** أهدي هذا الجهد المتواضع، سائلًا الله العليَّ القدير أن ينفع به، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بشكره تتم النعم، وتختتم الصالحات؛ لما وفقني فيه من إتمام هـذه الرسـالة، راجيًا من المولى سبحانه وتعالى التوفيق والسداد.

أتقدم بفائق الشكر والعرفان والامتنان إلى سعادة أستاذي:

الأستاذ الدكتور/ سيّد أحمد عبدالواحد أبو حطب.

أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية العلوم الإنسانية

المشرف العلمي على هذه الرسالة، حيث كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إتمامهـا، والذي لم يبخل عليّ يومًا بوقته وجهده وفكره وآرائه النيرة، وملحوظاته وتوجيهاتـه السـديدة، ونصائحه القيّمة التي كان لها- بعد الله- أكبر الأثر في إخراج هذه الرسالة في أجمل صورة، فجـزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذيْ الفاضلين عضويْ لجنة المناقشة:

سعادة الدكتور/ محمد بن عبد الله المزاح القحطاني.

أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية العلوم الإنسانية جامعة الملك خالد

وسعادة الدكتور/ الوليد حسن علي مسلّم.

أستاذ النحو والصرف المشارك بكلية العلوم والآداب جامعة الملك خالد

وذلك لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقويمها، وحسن رعايتـهما وتوجيههمـا لي، فجزاهما الله عني كل خير.

وأخيرًا، أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله علـى سيّدنا وقدوتنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم.

الباحث

ملخص الرسالة

الجامعة: جامعة الملك خالد.

الكلية المانحة: كلية العلوم الإنسانية.

القسم العلمي: قسم اللغة العربية وآدابها.

التخصص: (اللُّغويات).

الدرجة العلمية: الماجستير.

عنوان الرسالة: ظواهر العدول عن الأصل في شعر الحارث بن عُبَاد. دراسةٌ لغوية.

اسم الباحث: عبدالله جبران عبدالله القحطاني.

الرقم الجامعي: ٤٣٨٨٠٠١٥١.

اسم المشرف: أ.د. سيّد أحمد عبدالواحد أبو حطب.

تاريخ المناقشة: ٢٧/ ٨/١٤٤١هـ.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظواهر العدول عن الأصل في شعر الحارث بن عُبَاد. دراسةٌ لغوية. وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، يسبقها مقدمة؛ فتمهيد، ويعقبها خاتمة وفهارس فنية؛ فأما التمهيد ففيه ثلاثة عناصر؛ خُصِّصَ الأول للتعريف بالحارث بن عُبَاد وشعره، واستعرض الثاني عوارض التركيب والعدول عن الأصل، وتناول العنصر الثالث العدول عن الأصل والترخُّص. ثم جاء **الفصل الأول** للحديث عن العدول عن الأصل في الكلمة، وفيه مبحثان: المبحث الأول تناول العدول عن الأصل في الأسماء. أما المبحث الثاني فناقش العدول عن الأصل في الأفعال. كما جاء **الفصل الثاني** للحديث عن العدول عن الأصل في الجملة، وفيه مبحثان: المبحث الأول يتكلم عن العدول عن الأصل في الجملة الاسمية. أما المبحث الثاني فيختص بالعدول عن الأصل في الجملة الفعلية. وأما **الفصل الثالث** فجاء للحديث عن العدول عن الأصل في القاعدة، وفيه مبحثان: المبحث الأول تناول العدول عن الأصل المطّرد. أما المبحث الثاني فكان للعدول عن الأصل غير المطّرد. بعد ذلك جاءت **الخاتمة** وكانت خلاصةً لأبرز النتائج التي توّصل إليها البحث ومنها: **الأول:** إحياء مصطلح العدول عن الأصل من جهة، وفي شعر الحارث بن عُبَاد من جهة أخرى. **والثاني:** أن مصطلح العدول عن الأصل قد ظهر في التراث العربي القديم ولكنه بتسميات مختلفة. **والثالث:** العدول عن الأصل ملكةً لدى المبدع يلجأ إليها عند أمن اللبس؛ ليكون ذلك عملًا إبداعيًا تظهر فيه العبارة جميلة اللفظ وثريّة بالمعنى. ثم بعد ذلك قائمة المصادر والمراجع التي استقى منها البحث مادته.

Abstract

University: University of King Khaled.
The granter Faculty: The Faculty of Humanities.
Department: Arts of Arabic Language.
Specialization: Linguistics.
Degree: Master Degree.
Title: Aspects of Deviation from the Origin in the Poetry of Al-Hareth lbn Obad: A Linguistic Study.
The Researcher: Abdullah Jubran Abdullah Al qahtani.
University Serial Number: 438800151.
The Supervisor: Prof. Dr. Sayed Ahmed Abdulwahid abu Hatab.
Date of thesis discussion: 27/ 8/ 1441AH.

The research aims to study the phenomena of deviation from the origin in Al- Harith Bin Obad's Poetry, A Linguistic Study. This research consists of introduction, foreword, three chapters, a conclusion and technical indexes. The foreword includes three items; the first is devoted to introduce Al- Harith Bin Obad and his poetry. The second shows the features of structures and the deviation from the origin. Third contains deviation from the origin and permission. Then, **Chapter (1)** introduces the deviation from the origin in the word; in two sections: The 1st addresses the deviation from the origin in names. The 2nd discusses the deviation from the origin in verbs. **Chapter 2** explains the deviation from the origin in the phrase; in two sections: The 1st has the deviation from the origin in noun phrase. Meanwhile, The 2nd points out the deviation from the origin in verb phrase. **Chapter 3** is for the deviation from the origin in the grammatical rule; in two sections: The 1st is for the deviation from steady origin and The 2nd is for the deviation from unsteady origin.

Finally**, the Conclusion** which is a set of findings the research has concluded to: first; revival of the term (Deviation from the origin), on one hand, and in Al- Harith Bin Obad's Poetry, on the other hand. The second; the term of Deviation from the origin appeared in the ancient Arab heritage, but in different names. The third; Deviation from the origin is a talent of the creator, to which he uses when confusion is avoided in order to create a piece of work with marvelous rich statement. The research ends with the references and sources from which the research get the materials.

قائمة المحتويات

الإهـــــداء..... د
الشكر والتقدير..... ب
ملخص الرسالة..... ج
Abstract ..... د
قائمة المحتويات ..... هـ
المقدمة..... ٢
أولاً: أهمية الموضوع:..... ٢
ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع: ٣
ثالثًا: تساؤلات البحث: ٣
رابعًا: أهداف البحث: ٤
خامسًا: منهج البحث: ٤
سادسًا: الدراسات السابقة:..... ٤
سابعًا: خطة البحث:..... ١١
التمهيد ١٣
التعريف بالحارث بن عُبَاد وشعره ١٤
أولا: اسمه ونسبه وحياته:..... ١٤
ثانيًا: زوجاته: ١٥
ثالثًا: ذرّيته: ١٥
رابعًا: صفاته: ١٦
خامسًا: دينه: ١٧
سادسًا: وفاته:..... ١٧
سابعًا: شعره: ١٨
عوارض التركيب والعدول عن الأصل..... ١٩

العدول عن الأصل والترخُّص ٢٤
الفصل الأول: ٢٩
ظواهر العدول عن الأصل في الكلمة ٢٩
العدول عن الأصل في الكلمة ٣٠
المبحث الأول: ٣٢
العدول عن الأصل في الأسماء ٣٢
أولاً: العدول عن الأصل في العدد ٣٤
١) العدول عن المفرد إلى المثنى: ٣٤
٢) العدول عن المفرد إلى الجمع: ٣٥
٣) العدول عن المثنى إلى المفرد: ٣٦
٤) العدول عن المثنى إلى الجمع: ٣٧
٥) العدول عن الجمع إلى المفرد: ٣٨
٦) العدول عن الجمع إلى المثنى: ٣٨
٧) العدول عن جمع القلة إلى جمع الكثرة: ٣٩
ثانيًا: العدول عن الأصل في الإعراب ٤١
١) العدول عن الرفع إلى الجر: ٤١
٢) العدول عن الرفع إلى النصب: ٤٤
٣) العدول عن الجر إلى الرفع: ٤٦
٤) العدول عن النصب إلى الرفع: ٤٧
٥) العدول عن النصب إلى الجر: ٥٠
٦) العدول عن الجر إلى النصب: ٥٢
ثالثًا: العدول عن الأصل في الصيغ الاسمية ٥٥
١) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول: ٥٥
٢) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة اسم الفاعل: ٥٥
٣) العدول عن صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل: ٥٦

٤) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة الصفة المشبهة:..... ٥٧
٥) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة الصفة المشبهة: ٥٧
٦) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة: ٥٨
٧) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة المصدر:..... ٥٨
٨) العدول عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم المفعول:..... ٥٩
٩) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المصدر: ٦٠
١٠) العدول عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم الفاعل:..... ٦١
١١) العدول عن صيغة اسم الجنس (فَعَل) إلى صيغة اسم المفعول:..... ٦٢
١٢) العدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر: ٦٣
المبحث الثاني: ٦٤
العدول عن الأصل في الأفعال..... ٦٤
أولا: العدول عن الأصل في صيغ الأفعال ٦٦
١) العدول عن الفعل الماضي إلى الفعل المضارع: ٦٦
٢) العدول عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر:..... ٦٧
٣) العدول عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي: ٦٨
٤) العدول عن الفعل المضارع إلى فعل الأمر: ٦٩
٥) العدول عن فعل الأمر إلى الفعل الماضي:..... ٧٠
٦) العدول عن فعل الأمر إلى الفعل المضارع: ٧١
٧) العدول عن صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول: ٧٢
ثانيًا: العدول عن الأصل في الإعراب ٧٤
١) العدول عن الجزم إلى الرفع: ٧٤
٢) العدول عن الرفع إلى الجزم: ٧٥
٣) العدول عن الجزم إلى النصب: ٧٦
المبحث الثالث:..... ٧٨
تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد ٧٨

أولا: العدول عن الأصل في العدد للأسماء ٧٨
١) العدول عن المفرد إلى المثنى: ٧٨
٢) العدول عن المفرد إلى الجمع: ٧٩
٣) العدول عن المثنى إلى المفرد: ٧٩
٤) العدول عن المثنى إلى الجمع: ٧٩
٥) العدول عن الجمع إلى المفرد: ٨٠
٦) العدول عن الجمع إلى المثنى: ٨٠
٧) العدول عن جمع القلة إلى جمع الكثرة: ٨٠
ثانيًا: العدول عن الأصل في الإعراب للأسماء ٨١
١) العدول عن الرفع إلى الجر: ٨١
٢) العدول عن الرفع إلى النصب: ٨١
٣) العدول عن الجر إلى الرفع: ٨١
٤) العدول عن النصب إلى الرفع: ٨١
٥) العدول عن النصب إلى الجر: ٨١
٦) العدول عن الجر إلى النصب: ٨١
ثالثًا: العدول عن الأصل في الصيغ الاسمية ٨٢
١) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول: ٨٢
٢) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة اسم الفاعل: ٨٢
٣) العدول عن صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل: ٨٢
٤) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة الصفة المشبهة: ٨٢
٥) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة الصفة المشبهة: ٨٣
٦) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة: ٨٣
٧) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة المصدر: ٨٤
٨) العدول عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم المفعول: ٨٤
٩) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المصدر: ٨٤
١٠) العدول عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم الفاعل: ٨٤

١١) العدول عن صيغة اسم الجنس (فَعَل) إلى صيغة اسم المفعول: ٨٤
١٢) العدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر: ٨٤
رابعًا: العدول عن الأصل في صيغ الأفعال..... ٨٥
١) العدول عن الفعل الماضي إلى الفعل المضارع: ٨٥
٢) العدول عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر:..... ٨٦
٣) العدول عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي: ٨٦
٤) العدول عن الفعل المضارع إلى فعل الأمر: ٨٦
٥) العدول عن فعل الأمر إلى الفعل الماضي:..... ٨٦
٦) العدول عن فعل الأمر إلى الفعل المضارع: ٨٦
٧) العدول عن صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى صيغة الفعل المبني للمجهول: ٨٦
خامسًا: العدول عن الأصل في الإعراب للأفعال..... ٨٨
١) العدول عن الجزم إلى الرفع: ٨٨
٢) العدول عن الرفع إلى الجزم: ٨٨
٣) العدول عن الجزم إلى النصب: ٨٨
الفصل الثاني: ٨٩
ظواهر العدول عن الأصل في الجملة..... ٨٩
العدول عن الأصل في الجملة ٩٠
المبحث الأول: ٩٢
العدول عن الأصل في الجملة الاسمية..... ٩٢
أولا: العدول عن الأصل بالحذف ٩٢
شروط الحذف:..... ٩٣
أدلة الحذف: ٩٣
أغراض الحذف: ٩٤
أولاً: حذف المسند إليه (المبتدأ) في الجملة الاسمية: ٩٥
ثانيًا: حذف المسند (الخبر) في الجملة الاسمية:..... ٩٦

ثانيًا: العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير ٩٨
تقديم المسند (الخبر) على المبتدأ في الجملة الاسمية: ٩٩
أولا: تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا: ١٠٠
ثانيًا: تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا: ١٠١
ثالثًا: العدول عن الأصل في المطابقة ١٠٤
أولاً: العدول عن المطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر: ١٠٥
ثانيًا: العدول عن المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر: ١٠٧
المبحث الثاني: ١١٠
العدول عن الأصل في الجملة الفعلية ١١٠
أولاً: العدول عن الأصل بالحذف ١١١
أولا: حذف المسند إليه (الفاعل) في الجملة الفعلية: ١١١
ثانيًا: حذف المسند (الفعل) في الجملة الفعلية: ١١٢
ثانيًا: العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير ١١٥
أولا: الترتيب بين الفعل والفاعل: ١١٥
ثانيًا: الترتيب بين الفاعل والمفعول به: ١١٥
ثالثًا: العدول عن الأصل في المطابقة ١١٩
أولا: العدول عن المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل: ١١٩
ثانيًا: العدول عن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل: ١٢١
المبحث الثالث: ١٢٣
تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد ١٢٣
أولا: العدول عن الأصل بالحذف في الجملة الاسمية ١٢٣
١) حذف المسند إليه (المبتدأ) في الجملة الاسمية: ١٢٣
٢) حذف المسند (الخبر) في الجملة الاسمية: ١٢٤
ثانيًا: العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير في الجملة الاسمية ١٢٥
١) تقديم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ) جوازًا في الجملة الاسمية: ١٢٥

٢) تقديم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ) وجوبًا في الجملة الاسمية: ١٢٥
ثالثًا: العدول عن الأصل في المطابقة للجملة الاسمية ١٢٦
١) العدول عن المطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر: ١٢٦
٢) العدول عن المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر: ١٢٦
رابعًا: العدول عن الأصل بالحذف في الجملة الفعلية ١٢٧
١) حذف المسند إليه (الفاعل) في الجملة الفعلية: ١٢٧
٢) حذف المسند (الفعل) في الجملة الفعلية: ١٢٩
خامسًا: العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير في الجملة الفعلية ١٣٠
١) تقديم المفعول به على الفعل: ١٣٠
٢) تقديم المفعول به على الفاعل: ١٣١
سادسًا: العدول عن الأصل في المطابقة للجملة الفعلية ١٣٢
١) العدول عن المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل: ١٣٢
٢) العدول عن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل: ١٣٢
العدول عن الأصل من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية ١٣٣
تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد ١٣٦
العدول عن الأصل في التراكيب غير الإسنادية ١٣٧
أولاً: حذف المفعول به: ١٣٧
ثانيًا: حذف الحال: ١٣٧
ثالثًا: حذف الموصوف وبقاء الصفة: ١٣٨
رابعًا: حذف حرف النداء وبقاء المنادى: ١٣٩
خامسًا: حذف شبه الجملة من الجار والمجرور: ١٣٩
سادسًا: حذف حرف الجر وبقاء الاسم المجرور: ١٤٠
سابعًا: حذف المضاف وبقاء المضاف إليه: ١٤٠
تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد ١٤٢
١) حذف المفعول به: ١٤٢
٢) حذف الحال: ١٤٢

٣) حذف الموصوف وبقاء الصفة: ١٤٢
٤) حذف حرف النداء وبقاء المنادى: ١٤٢
٥) حذف شبه الجملة من الجار والمجرور: ١٤٣
٦) حذف حرف الجر وبقاء الاسم المجرور: ١٤٣
٧) حذف المضاف وبقاء المضاف إليه: ١٤٤
الفصل الثالث: ١٤٥
ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة ١٤٥
العدول عن الأصل في القاعدة ١٤٦
المبحث الأول: ١٤٨
العدول عن الأصل المطَّرد ١٤٨
أولا: العدول عن الأصل بتقديم الخبر على المبتدأ: ١٤٨
ثانيًا: العدول عن الأصل بوقوع المبتدأ نكرة: ١٤٨
ثالثًا: العدول عن الأصل بوقوع الخبر اسمًا من أسماء الاستفهام: ١٤٩
رابعًا: العدول عن الأصل بالاستغناء عن إحدى التاءين في الفعل المضارع: .. ١٤٩
المبحث الثاني: ١٥١
العدول عن الأصل غير المطّرد..... ١٥١
أولا: العدول في صرف الممنوع ومنع المنصرف: ١٥١
ثانيًا: العدول في قصر الممدود ومدّ المقصور: ١٥٣
ثالثًا: العدول عن همزة القطع إلى همزة الوصل والعكس: ١٥٤
المبحث الثالث:..... ١٥٦
تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد ١٥٦
العدول عن الأصل المطّرد ١٥٦
١) العدول عن الأصل بتقديم الخبر على المبتدأ: ١٥٦
٢) العدول عن الأصل بوقوع المبتدأ نكرة: ١٥٧
٣) العدول عن الأصل بوقوع الخبر اسمًا من أسماء الاستفهام:..... ١٥٩

٤) العدول عن الأصل بالاستغناء عن إحدى التاءين من الفعل المضارع: ١٥٩
٥) العدول عن الأصل بتضعيف عين الفعل الماضي: ١٥٩
العدول عن الأصل غير المطَّرد..... ١٦١
١) العدول في صرف الممنوع ومنع المنصرف: ١٦١
٢) العدول في قصر الممدود ومدّ المقصور: ١٦٣
٣) العدول عن همزة القطع إلى همزة الوصل والعكس:..... ١٦٣
الخاتمة ١٦٥
المصادر والمراجع ١٦٩

المقدمة

أولاً: أهمية الموضوع.

ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع.

ثالثًا: تساؤلات البحث.

رابعًا: أهداف البحث.

خامسًا: منهج البحث.

سادسًا: الدراسات السابقة.

سابعًا: خطة البحث.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والتسليم. **أما بعد:** فبعون الله تعالى سأتحدث في هذه الرسالة عن موضوع «**ظواهر العدول عن الأصل في شعر الحارث بن عُبَاد. دراسة لغوية**».

لا يزال الشعر في تراثنا العربي نبعًا لا ينضب، ومعينًا يتدفق بما يروي عطش الباحثين فيه قديمًا وحديثًا، فعكف على دراسته الأدباء والبلغاء والنحاة، ووقفوا على مواطن الإبداع والجمال فيه، كما استخرجوا من درره ما يريدون، وقد وجدت أن شعر الحارث بن عُبَاد جديرٌ بالدراسة؛ مما دفعني لاختيار هذا الموضوع؛ فالحارث بن عُبَاد بن قيس بن ثعلبة البكري، أبو المنذر، حكيم جاهلي، كان شجاعًا، وشاعرًا، ومن السادات في قومه.

وفي أيامه كانت حرب البسوس فاعتزل القتال، مع قبائل من بكر، منها: يشكر، وعجل، وقيس. ثم إن المهلهل قتل ولدًا له اسمه بجُير؛ فثار الحارث، ونادى بالحرب، ونُصرت به بكر على تغلب، وأُسِر المهلهل فجزَّ ناصيته وأطلقه.

وقد اخترت هذا الموضوع؛ ليكون بحثًا تكميليًّا للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص (اللغويات).

أولاً: أهمية الموضوع:

يُعدُّ العدول عن الأصل هو التحوُّل عن أصل الوضع في الفكر النحويّ؛ حيث يظهر بصورة واضحةٍ وجليّة عند كثير من علماء العربية، فعلى سبيل المثال؛ كتاب سيبويه، فهو يستعمل المصطلح، وينقله عن الخليل، ويشير إلى شيءٍ من صور العدول عن الأصل تحت باب ما يكون في اللفظ من الأعراض[(١)].

ثم جاء ابن جني فعبَّر عن فكرة العدول عن الأصل بالترك والتحوُّل، والنقل عن الأصل، والخروج عن الباب[(٢)].

---

(١) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت٧٩٦هـ)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ١/٢٤.

(٢) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٤، (د ت)، ١/ ٤٥٩، ٤٦٤.

والعدول عن أصل وضع الكلمة إما أن يكون مطّردًا أو غير مطّرد، فإذا لم يكن مطّردًا فذلك ما سماه النحاة "شاذًّا" فإذا كان فصيحًا فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، أما إذا كان مطَّردًا فإنه يخضع لقاعدة تصريفية يُفرد بها الإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة...إلخ[١].

ويدور محور هذا البحث حول العدول عن الأصل في شعر الحارث بن عُبَاد الذي يتميز بقوّة لغته وجزالة ألفاظه وعمق تراكيبه؛ لذا رأيت أن شعره جدير باستخراج أنواع العدول عن الأصل منه سواء في الكلمة أو الجملة أو القاعدة.

ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع:

١) قلة الدراسات اللغوية – على حد علمي– في شعر الحارث بن عُبَاد.

٢) الرغبة في تطبيق موضوع العدول عن الأصل على الشعر الجاهلي القديم من خلال شعر الحارث بن عُبَاد؛ كي تتوفر للدارسين الفرصة للتعرّف على ذلك الشعر، وتذوقه، وفهم معانيه.

٣) يعدُّ موضوع العدول عن الأصل، من الموضوعات التي تطالعنا في اللغة العربية كثيرًا، وهو موضوعٌ جديرٌ بالدراسة في شعر الحارث بن عُبَاد؛ سواء على مستوى الكلمة، أو الجملة، أو القاعدة.

٤) محاولة إعادة مصطلح العدول عن الأصل إلى ميدان البحوث اللغويَّة؛ باعتباره أحد المصطلحات التراثية المتداولة في كتب علمائنا القدماء.

ثالثًا: تساؤلات البحث:

١) ما الفرق بين العدول عن الأصل وعوارض التركيب؟

٢) ما أوجه العدول عن الأصل في الكلمة في شعر الحارث بن عُبَاد؟

٣) ما أوجه العدول عن الأصل في الجملة الاسمية أو الفعلية في شعر الحارث بن عُبَاد؟

٤) ما أوجه العدول عن الأصل في القاعدة في شعر الحارث بن عُبَاد؟

٥) هل توافقَ ما جاء في شعر الحارث بن عُبَاد مع ما قعّده النحويون والصرفيون في المطوّلات النحوية والصرفية؟

---

(١) ينظر: حسان، تمام، الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، ص١٢٨.

رابعًا: أهداف البحث:

١) البحث عن أوجه العدول عن الأصل في الكلمة والجملة والقاعدة في شعر الحارث بن عُبَاد.

٢) دراسة ظواهر العدول عن الأصل في شعر الحارث بن عُبَاد وتحليلها.

٣) الإسهام في بيان قضية العدول عن الأصل في اللغة العربية وأصالتها من خلال شعر الحارث بن عُبَاد.

٤) الوقوف على ما تميزت به لغة شعر الحارث بن عُبَاد من خلال دراسة ظواهر العدول عن الأصل في الكلمة والجملة والقاعدة.

خامسًا: منهج البحث:

يعتمد البحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم برصد ظواهر العدول عن الأصل في شعر الحارث بن عُبَاد وجمعها، ثم وصفها وتصنيفها وتحليلها؛ للوصول إلى نتائج مهمة وتوصيات هادفة، كما يعتمد البحث على المنهج الكميّ الإحصائي؛ ليدعم المنهج الوصفي.

سادسًا: الدراسات السابقة:

حظي العدول عن الأصل في النحو العربي -فيما أعلم- بدراسات مستقلة متخصصة، أذكر هنا أهمها[(١)]:

١) ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو، مقدمة من الباحثة: فاطمة حسن عبدالرحيم شحادة. ١٤١٥هـ، جامعة أم القرى – قسم الدراسات العليا – فرع النحو.

قسمت الباحثة رسالتها إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: ظاهرة التزام الأصل في الدراسات النحوية، وتقصد بها: ما لزمت فيه العرب الأصل، وأبقته على وضعه الغالب عليه من الاستعمال، نحو التزام رتبة الفاعل والمفعول إن كان الإعراب تقديريًّا، و لم توجد قرينة توضح المعنى، وقسمت هذا الباب إلى عدة مباحث.

---

(١) رُتِّبتْ هذه الدراسات ترتيبًا تاريخيًّا؛ بُدِئتْ بالأقدم ثم الذي يليه.

الباب الثاني: ظاهرة العدول عن الأصل في الدراسات النحوية؛ حيث تناولت في هذا الباب ما عدلت أو خرجت فيه العرب عن الأصل، وقسمت هذا الباب إلى المباحث الآتية:

العدول عن الأصل في الإعمال- العدول عن الأصل في الإهمال- العدول عن الأصل في الرتبة تقديمًا وتأخيرًا- العدول عن الأصل في الذكر والحذف- العدول عن الأصل في تأثر المعمول بالعامل- العدول عن الأصل في الضمائم- العدول عن الأصل في الحالة والعلامة الإعرابيتين والبنائيتين.

الباب الثالث: ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية، والمقصود بها: ما رفضت العرب أصله فلم يأت الكلام عليه؛ كمواضع الحذف الواجب في الأبواب النحوية، وقسمت هذا الباب إلى مباحث عديدة.

وتعد هذه الرسالة بما تضمنته من أبواب مختلفة عن دراستي؛ لأنها تناولت عدة جوانب مختلفة هي: ظاهرة الالتزام بالأصل في الدراسات النحوية، وظاهرة العدول عن الأصل في تلك الدراسات، وظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية. أما دراستي فهي تخصّ "ظواهر العدول عن الأصل" كما أنها تخصّ مدوَّنة أخرى هي" شعر الحارث بن عُبَاد".

٢) العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة مقدمة من الباحثة: نجلاء محمد نور عبدالغفور عطار. ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية- قسم الدراسات العليا- فرع اللغة.

استهلت الباحثة رسالتها بتمهيد عن المطابقة في اللغة والاصطلاح، ومظاهرها ومواقعها، وأهميتها؛ حيث جاءت هذه الدراسة في أربعة أبواب مستهلة بتمهيد، ومذيلة بخاتمة على النحو الآتي:

الباب الأول: العدول عن المطابقة في الجنس، وقد جاءت في فصلين كبيرين:

الأول: العدول عن المطابقة في الأسماء.

الثاني: العدول عن المطابقة في إسناد الفعل.

* وينقسم الفصل الأول إلى قسمين:

الأول: العدول في النعت والخبر والحال، ويضم أربعة عشر مبحثًا.

الثاني: العدول في العدد والتوكيد والضمير، وفيه ثلاثة مباحث.

* أما الفصل الثاني ففيه مبحثان:

الأول: العدول عن المطابقة في إسناد الفعل إلى مؤنث، وفيه سبعة مباحث.

الثاني: العدول عن المطابقة في إسناد الفعل إلى مذكر، وفيه ستة مباحث.

الباب الثاني: العدول عن المطابقة في العدد، ويشتمل على ثلاثة فصول:

الأول: وضع الواحد موضع الجمع وعكسه.

الثاني: وضع الواحد موضع المثنى وعكسه.

الثالث: وضع المثنى موضع الجمع وعكسه.

وينقسم كل مبحث من المبحثين اللذين يضمهما كل فصل إلى قسمين:

العدول في الضمائر، والعدول في الأسماء الظاهرة.

وفي القسم الأول من الفصل الأول (العدول في الضمير) مبحث واحد، وفي العدول في الأسماء الظاهرة ثمانية مباحث.

وفي القسم الثاني (في الضمير) اثنا عشر مبحثًا، وفي الأسماء الظاهرة ثلاثة.

وفي القسم الأول من الفصل الثاني (في الضمائر) ثلاثة مباحث، وفي الأسماء الظاهرة مثل ذلك.

وفي القسم الثاني منه (في الضمائر) مبحث واحد وكذلك في الأسماء الظاهرة.

وفي القسم الأول من ثالث الفصول ثلاثة مباحث، وفي القسم الثاني أربعة.

الباب الثالث: العدول عن المطابقة في الإعراب، ويشتمل على:

الأول: المواضع التي عدل فيها عن المطابقة حملًا على المحل أو اللفظ:

أ) بين التابع والمتبوع المعرب، وفيه أربعة مباحث.

ب) بين التابع والمتبوع المبني، وفيه مبحثان.

الثاني: ما شذ فيه العدول بين التابع والمتبوع حملًا على الجوار وعلى التوهم.

الباب الرابع: أنواع أخرى من العدول عن المطابقة، وفيه فصلان:

الأول: العدول عن المطابقة في التعريف والتنكير، وفيه أربعة مباحث.

الثاني: العدول عن المطابقة في الخطاب والتكلم والغيبة، وفيه مبحثان.

وجاءت هذه الدراسة للحديث عن العدول عن الأصل بين أجزاء الجملة فقط، وهي دراسة تختلف عن موضوعي الذي سأتحدث فيه؛ لكونه يتناول موضوعًا محددًا هو "ظواهر العدول عن الأصل" في مدوّنة معيّنة هي" شعر الحارث بن عُبَاد ".

٣) الاستصحاب في النحو العربي. رسالة ماجستير، مقدمة من الباحث: تامر عبدالحميد محيي الدين أنيس. ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، جامعة القاهرة- كلية دار العلوم- قسم النحو والصرف والعروض.

تحدث الباحث في رسالته عن الاستصحاب والعدول عن الأصل، حيث ركّز حديثه في الفصل الخامس عن العدول عن الأصل في الفكر النحوي، ثم بيّن بعد ذلك أنواع العدول عن الأصل، وجعلها ثلاثة أنواع هي: العدول المطرد الواجب- والعدول المطرد الجائز- والعدول غير المطرد.

بعد ذلك تناول الباحث الوسائل التي يتم من خلالها العدول عن الأصل، ثم بيّن أسباب العدول عن الأصل وقسمها إلى قسمين:

*** الأسباب اللفظية ومنها:**

كثرة الاستعمال- التخفيف- كراهية اجتماع الأمثال- الاختصار- الإتباع- الاستغناء بلفظ عن آخر- إصلاح اللفظ- امتناع الجمع بين البدل والمبدل منه- المشابهة اللفظية- الفرار مما يؤدّي تغيير بعد تغيير- البُعْد عمّا يودّي إلى عدم النظير- عدم تغيير الأمثال- تحويل الإسناد- الضرورة- الاستحسان- استحقاق الصدارة- حرّية الرتبة- مراعاة طبيعة الضمير والظاهر- تصحيح التركيب- التنبيه على الفرعية.

*** الأسباب المعنوية ومنها:**

تحقيق الفائدة- أمن اللبس- النص على المعنى أو إبرازه- المشابهة المعنوية- الاتساع في التعبير عن المعاني- المبالغة- العدول لنكتة بلاغية.

وجاءت هذه الدراسة للحديث عن الاستصحاب وما يرتبط به من العدول عن الأصل، كما تحدثت عن أنواع العدول عن الأصل، وهي دراسة مختلفة عن موضوعي الذي سأتحدث فيه؛ لكونه يتناول موضوعًا محددًا هو "ظواهر العدول عن الأصل"، في مدوّنة محددة مختلفة هي "شعر الحارث بن عُبَاد".

٤) عوارض التركيب في الأصمعيات. دراسة نحوية وصفية تطبيقية. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم اللغة العربية بكلية الآداب- في الجامعة الإسلامية بغزة، مقدمة من الباحثة: أرواح عبدالرحيم الجرو. ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

حيث مهدت الباحثة في رسالتها بتعريف العارض لغةً واصطلاحًا، وكذلك معنى التركيب، ثم بيّنت أن المقصود بالعارض هو خروج اللغة- أحيانًا- عن الأصل المتفق عليه لدى النحاة، وهذا الخروج لا يعد تقويضًا لقوانين العربية وقواعدها، وإنما يأتي لأغراضٍ بلاغيةٍ يقصدها المتكلم؛ وهو ما يسمى بعوارض التركيب، فالعارض هو ما يعرض للجملة بحيث يجعلها تخرج عن تركيبها الثابت.

بعد ذلك قسمت الباحثة رسالتها إلى ثلاثة فصول يندرج تحت كل فصل منها عدة مباحث جاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول: ويتناول عارض الحذف ويتكون من ثلاثة مباحث:

عارض الحذف الواجب- وعارض الحذف للعناصر الإسنادية- وعارض الحذف في العناصر غير الإسنادية في الشعر العربي القديم (الأصمعيات).

الفصل الثاني: تناولت فيه عارض التقديم والتأخير (الرتبة) ويتكون من مبحثين:

عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية- وعارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية في (الأصمعيات).

الفصل الثالث: تحدثت فيه الباحثة عن عارض المطابقة ويتضمن ثلاثةَ مباحث:

* **المبحث الأول**: عارض المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث): ويشمل عارض المطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين النعت والمنعوت، وبين التوكيد والمؤكد.

* **المبحث الثاني**: عارض المطابقة في العدد (المفرد- المثنى- الجمع): ويشتمل على عارض المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين النعت والمنعوت، وبين اسم كان وخبرها.

* **المبحث الثالث**: عارض المطابقة بين الضمير ومرجعه (الالتفات): ويشتمل على عارض المطابقة بين الضمير ومرجعه، وبين الضمير المثنى ومرجعه، وبين الضمير ومرجعه في الجمع، وبين الضمير ومرجعه في الخطاب والتكلم والغيبة (الالتفات).

وهذه الرسالة وجدتها تختلف عن موضوعي؛ لأنها تتحدث عن عوارض التركيب في الأصمعيات، أما رسالتي فهي تتحدث عن موضوع" ظواهر العدول عن الأصل" في مدوّنة محددة هي " شعر الحارث بن عُبَاد".

٥) ظاهرة العدول في شعر عنترة. دراسة أسلوبية. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها- كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين، مقدمة من الباحث: عمّار جابر عبد الرّحيم جرادات. ٢٠١٥م.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة العدول عن الأصل في شعر عنترة. دراسة أسلوبية، تحدث الباحث من خلالها عن تعريف العدول في اللغة والاصطلاح، وعلاقته بالموروث البلاغي العربي، ومن ثم علاقته بالمصطلح الأسلوبي الحديث، بعد ذلك قسم الباحث رسالته إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: يتناول العدول من الناحية النظرية، حيث بيّن المفهوم اللغوي والاصطلاحي عند القدماء والمحدثين، وبيان أنواعه.

الفصل الثاني والثالث: كانت الدراسة فيهما تطبيقية أكثر منها نظرية، كما تناول فيهما العدول في علوم البيان (التشبيه والمجاز والكناية) وعلوم المعاني والتركيب (التقديم والتأخير والحذف).

وهذه الرسالة وجدتها تختلف عن موضوعي أيضًا؛ لأنها تتحدث عن ظاهرة العدول في شعر عنترة. دراسة أسلوبية، أما رسالتي فهي تتحدث عن موضوع" ظواهر العدول عن الأصل" في مدوّنة محددة هي" شعر الحارث بن عُبَاد". دراسة لغوية.

٦) ظاهرتا الاختيار والعدول في شعر الخنساء "دراسة أسلوبية". رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها- جامعة عين شمس- كلية الآداب- قسم اللغة العربية وآدابها- مقدمة من الباحثة: ميس خليل محمد أبو زيادة. ٢٠١٦م.

تحدثت الباحثة في رسالتها عن موضوعيْ العدول والاختيار، وعلاقة ذلك بشعر الخنساء، والقيمة الجمالية والفنية للعدول، وعلاقة ذلك بعناصر الإبداع الفني، بعد ذلك قسمت الباحثة رسالتها إلى ثلاثة فصول يندرج تحت كل فصل منها عدة مباحث جاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول: خصصته الباحثة للدراسة التحليلية لشعر الخنساء من خلال ظاهرة العدول، ويتضمن أربعة مباحث:

* **المبحث الأول:** تحدثتْ فيه عن مصطلح العدول لغةً واصطلاحًا في النقد القديم والحديث، ورؤية القدماء لهذا المصطلح كما ورد في كتب النقد والبلاغة، وعلاقة ذلك بالنقد الحديث خاصة في المنهج الأسلوبي.

* **المبحث الثاني والثالث والرابع:** جعلتها الباحثة للتطبيق، فبدأت بالصورة الفنية بجميع أنواعها وتشكيلاتها الفنية من تشبيه ومجاز وكناية، وكيف استطاعت الشاعرة أن تختار صورها، وأن تخرج من الدلالات المباشرة إلى دلالات جديدة في تشكيل الصورة واختيار عناصرها.

الفصل الثاني: تناولت فيه الباحثة ظاهرة الاختيار في شعر الخنساء، ويتضمن أربعة مباحث:

* **المبحث الأول:** تحدثتْ فيه الباحثة عن مفهوم الاختيار، لغةً واصطلاحًا، وتتبعتْ فيه دلالة المصطلح في الكتب النقدية والبلاغية النقدية والحداثة.

* **المبحث الثاني:** تناولتْ نماذج من شعر الخنساء للتطبيق عليها.

* **المبحث الثالث والرابع:** ركزتْ فيهما الباحثة على اختيار الشاعرة للصور الفنية، وكذلك اختيارها للوزن، والقافية، والروي، وعلاقة هذه الاختيارات بالحالتين النفسية والشعورية التي كانت عليها الشاعرة.

الفصل الثالث: جعلته الباحثة بعنوان" دراسة نقدية بلاغية"، وقسمته إلى مبحثين:

* **المبحث الأول:** علاقة العدول والاختيار بالشعر بشكل عام، وعلاقة ذلك بشعر الخنساء بشكل خاص.

* **المبحث الثاني:** قامتْ الباحثة بعمل دراسة مقارنة بين الخنساء وعدد من الشاعرات العربيات اللاتي تحدثن عن موضوع الرثاء وبخاصة رثاء الأخوة.

وهذه الدراسة وجدتها تختلف عن موضوعي كثيرًا؛ لأنها تتحدث عن ظاهرتيْ الاختيار والعدول في شعر الخنساء. دراسة أسلوبية، أما رسالتي فهي تتحدث عن موضوع "ظواهر العدول عن الأصل" في مدوّنة مختلفة هي" شعر الحارث بن عُبَاد". دراسة لغوية.

سابعًا: خطة البحث:

وجاءت على النحو الآتي:

*** عنوان البحث:**

ظواهر العدول عن الأصل في شعر الحارث بن عُبَاد. دراسة لغوية.

*** المقدمة:**

تحدثتُ فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطته.

*** التمهيد:**

حيث مهدتُ لرسالتي بتعريفٍ بالحارث بن عُبَاد، من حيث اسمه، ونسبه، وحياته، بالإضافة إلى زوجاته، وذرّيته، وصفاته، ثم دينه، ووفاته، وشعره. بعد ذلك تناولتُ الحديث عن عوارض التركيب والعدول عن الأصل من حيث الفرق بينهما في المصطلح وعلاقتهما بالقاعدة؛ من خلال وضوح المعنى وتجليته، وما ورد في كتب النحاة حول ذلك. ثم جاء الحديث في العدول عن الأصل والترخّص ببيان المقصود بالترخّص وعلاقته بالقرينة اللفظية، بالإضافة إلى تعدد مصطلحاته في كتب النحويين، وذِكْرُ الفرق بينه وبين العدول عن الأصل. بعد ذلك قسمتُ رسالتي إلى ثلاثة فصول جاءت على النحو الآتي:

*** الفصل الأول:**

تحدثتُ فيه عن ظواهر العدول عن الأصل في الكلمة، وفيه ثلاثة مباحث: **المبحث الأول** العدول عن الأصل في الأسماء ويشتمل على ثلاثة مطالب، المطلب الأول: العدول عن الأصل في العدد، والمطلب الثاني: العدول عن الأصل في الإعراب، والمطلب الثالث: العدول عن الأصل في الصيغ الاسمية. أما **المبحث الثاني** فكان للعدول عن الأصل في الأفعال وفيه مطلبان، الأول: العدول عن الأصل في صيغ الأفعال، والثاني: العدول عن الأصل في الإعراب. **والمبحث الثالث** تضمن تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد.

*** الفصل الثاني:**

جاء للحديث عن ظواهر العدول عن الأصل في الجملة، وفيه ثلاثة مباحث: **المبحث الأول** العدول عن الأصل في الجملة الاسمية ويشتمل على ثلاثة مطالب، المطلب الأول: العدول عن الأصل بالحذف، والمطلب الثاني: العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير، والمطلب الثالث: العدول عن الأصل في

المطابقة. أما **المبحث الثاني** فكان للعدول عن الأصل في الجملة الفعلية وفيه أيضًا ثلاثة مطالب، الأول: العدول عن الأصل بالحذف، والثاني: العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير، والثالث: العدول عن الأصل في المطابقة. **والمبحث الثالث** كان للتطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد. كما تحدثتُ في هذا الفصل عن العدول عن الأصل من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، وأيضًا العدول عن الأصل في التراكيب المتلازمة غير الإسنادية.

*** الفصل الثالث:**

خصصتُ فيه الحديث عن ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة، وفيه ثلاثة مباحث: **المبحث الأول** العدول عن الأصل المطّرد ويشتمل على أربعة مطالب، المطلب الأول: العدول عن الأصل بتقديم الخبر على المبتدأ، والمطلب الثاني: العدول عن الأصل بوقوع المبتدأ نكرة، والمطلب الثالث: العدول عن الأصل بوقوع الخبر اسمًا من أسماء الاستفهام، والمطلب الرابع: العدول عن الأصل بالاستغناء عن إحدى التاءين من الفعل المضارع. أما **المبحث الثاني** فكان للعدول عن الأصل غير المطّرد وفيه ثلاثة مطالب، الأول: العدول عن الأصل في صرف الممنوع ومنع المنصرف، والثاني: العدول عن الأصل في قصر الممدود ومدّ المقصور، والثالث: العدول عن الأصل من همزة القطع إلى همزة الوصل والعكس. **والمبحث الثالث** يشتمل على تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد.

التمهيد

التعريف بالحارث بن عُبَاد وشعره.

عوارض التركيب والعدول عن الأصل.

العدول عن الأصل والترخُّص.

التعريف بالحارث بن عُبَاد وشعره

أولا: اسمه ونسبه وحياته:

هو الحارث بن عُبَاد بن ضُبَيْعَةُ بن قَيْس بن ثَعْلَبَةَ بن عُكابَةَ بن صعب بن عليّ بن وائل بن قاسط بن هِنب بن أقصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة[١]، وذُكر للحارث ثلاثة إخوة هم: عمرو، وجُرَيْر، ومرّة. والحارث ابن عمّ سعد بن مالك، والد المرقش الأكبر.

وقد ورد ذِكر الحارثُ بن عُبَاد- بضمّ العين وتخفيف الباء- ودليل ذلك اتّفاق جميع مَن ذكره مِن الشعراء على تخفيف الباء[٢]؛ ومن ذلك قول المهلهل[٣]:

هَـتـكْتُ بـه بيـوتَ بـنـي عُبَـاد ** وبعضُ الـقـتـيلِ أشفـى للصـدورِ[٤]

فهذا البيت يؤكد أن تشديد الباء غير صحيح، وإنما هو (عُبَاد) كما نصّ عليه العلماء الضابطون في كتب الأنساب، وما ضبط بغير ذلك فهو غير صحيح[٥].

أما كنيته، فهي (أبو بُجَير)[٦]؛ وبه كنّاه الكميت في قوله- وهو يذكر وفاء عدد

---

(١) ينظر: الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد (ت٢٠٤هـ)، جمهرة النسب، تحقيق: ناجي حسن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص٥٣٧.

(٢) ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج علي بن حسين بن محمد (ت٣٥٦هـ)، الأغاني، تحقيق، سمير جابر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٥، ١٦٨٩/١٥.

(٣) عديّ بن ربيعة التغلبيّ، أخو مهلهل بن ربيعة، ينظر: المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد بن عمران (ت٣٨٤هـ)، معجم الشعراء، تصحيح وتعليق: ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ١٠٩/١.

(٤) التغلبي، عدي بن ربيعة بن الحارث (ت٥٣١هـ)، ديوان المهلهل، الدار العالمية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٣٩.

(٥) ينظر: اليزيدي، أبو عبدالله محمد بن العباس (ت٣١٠هـ)، آمالي اليزيدي، دار المعارف، حيدر أباد، الهند، ط١، ١٣٩٧هـ - ١٩٣٨م، ص١١٩. وينظر: الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد شمس الدين (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٥٤١/١٠.

(٦) ينظر: ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله (ت٤٧٥هـ)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ٦٠/٦.

من الرجال[١]:

ولا ابـــنُ محلِّـــم وأبـــو بـــجيرٍ ** وعُجـب مـن وفائـــهما عجـــيبُ[٢]

ولا يختلف حال الحارث بن عُبَاد عن حال غيره من الشعراء الجاهليين؛ إذ ليس هناك ما يدل على ميلاده بدقّة، ولا ما يدلّ على شيءٍ من أخباره في نشأته الأُولى. أما تحديد عصره فقد يكون ممكنًا بالنظر إلى أهمّ حدث عاصره، وهو حرب البسوس؛ إذ يرى الباحثون والمؤرخون أنها امتدَّت أربعين سنة، وكانت في النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي، وامتدّت إلى أوائل القرن السادس الميلادي[٣]، وكان الحارث حيًّا طوال أيام هذه الحرب.

صار للحارث بن عُبَاد اسمٌ في قومه، وشهد يوم خزاز وجادت فيه مشاهدهُ وحسن بلاؤُهُ، وبارز فرسانًا من حِمْير وقتلهم، كما أنه كان من عداد وفد العرب على كسرى والذي أرسله النّعمان بن المنّذر في ذلك الوقت.

ثانيًا: زوجاته:

تزوّج الحارث بن عُبَاد أكثر من زوجة؛ حيث أشار إليه في ذلك المفضل الضبّي بقوله: "زعموا أن الحارث بن عُبَاد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة طلّق بعض نسائه"[٤].

ومن خلال قراءتي لديوان الحارث بن عُبَاد، أجده قد ذكر أسماء نساءٍ عدة، ولعل إحداهنَّ من زوجاته، وهنَّ: (أمامة- ومية- وسليمى- ورباب- وسلامة- وأمّ عمرو- وأمّ الأغر).

ثالثًا: ذرّيته:

بُجَيْر الذي قتله المهلهل، وبكاه أبوه كثيرًا؛ هو واحد من أولاد الحارث بن عُبَاد الذي وصل إلينا خبره، وفي كتاب بكر وتغلب: (كان من خبر بُجير أن إبلًا لأبيه الحارث زلّت من الراعي...إلخ).

---

(١) ينظر: الأسدي، الكميت بن زيد بن الأخنس (ت١٢٦هـ)، ديوان الكميت، تحقيق: محمد نبيل طرفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م. ينظر: المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد، معجم الشعراء، ٢٨٥/١.

(٢) الأسدي، الكميت بن زيد، ديوانه، ص٢٣.

(٣) ينظر: المولى، محمد أحمد جاد (ت١٣٦٣هـ)، أيّام العرب في الجاهليّة، تحقيق: عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م، (د ت)، ص١٤٢.

(٤) الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى (ت١٦٨هـ)، أمثال العرب، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص١٤٠.

وقال المفضل الضبّي: "ثم إن بني تغلب لقوا بُجير بن الحارث بن عُبَاد، وهو غلام في إبله...إلخ"(١).

ومن ذرّيته بُكَيْر بن مَعْبَد، ويدعى (أصمَّ بني الحارث بن عُبَاد)؛ وهو الذي يمدح (شيبان) في (يوم ذي قار)، ومنهم: رُهيْمة بنت غُنَيْم بن درهم التي تزوّجها الفرزدق على زوجته النوّار(٢)، وأمّها الخَميصة من بني الحارث بن عُبَاد.

ومما يستدلّ به على كثرة ذرّية الحارث بن عُبَاد أن بناته كنَّ مضربَ المثل في الشرف والجمال؛ يقال: (أشرف من بنات الحارث)(٣).

رابعًا: صفاته:

اشتهر الحارث بن عُبَاد بالوفاء، حتى أصبح مضرِب المثل في الوفاء؛ حتى قيل: (أوفى من الحارث بن عُبَاد)(٤)، يقول الكميت(٥):

ولا ابنُ مُحَلِّم وأبو بجير ** وعُجب من وفائهما عجيب(٦)

كما اشتهر الحارث أيضًا بالحِلْم؛ فقد كان من أحلم أهل زمانه، وأشدهم بأسًا. وتتجلى هذه الصفة فيه حينما عَلِمَ بمقتل ابنه بُجير، ففرح في بداية أمره عندما ظنّ أن المهلهل رضي به مكافئًا لكليب. ووصفه المفضل الضبّي بقوله: "كان رجلاً حليمًا شجاعًا"(٧).

---

(١) ينظر: البكري، الحارث بن عُبَاد (ت٥٧٠م)، ديوان الحارث بن عُبَاد، تحقيق، أنس عبدالهادي أبو هلال، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، ص٤١، مقدمة الديوان، وينظر: في قول المفضل الضبي، ص١٤٠.

(٢) ينظر: المثنى، أبو عبيدة معمر (ت٢٠٩هـ)، نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: خليل عمران منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ٥٩٤/٢.

(٣) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الليثي (ت٢٥٥هـ) الحيوان، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م، ٣٦٢/٣.

(٤) الألوسي، محمود شكري (ت١٣٤٢هـ)، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، تحقيق: محمد بهجة الأثري، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٩٧٢م، ١٣٥/١.

(٥) الكميت بن زيد بن الأخنس بن مجالد الأسدي، ينظر: المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد، معجم الشعراء، ٢٨٥/١.

(٦) الأسدي، الكميت بن زيد، ديوانه، ص٢٣.

(٧) المفضل، الضبي، أمثال العرب، ص ١٣١.

وكان الحارث من الفرسان الشجعان الذين اشتهروا بالشجاعة والجرأة والإقدام، كما أنه عُرف بفارس النّعامة، التي طلب تقريبها عندما حزم على أمر وقرّر الانتقام لمقتل بجير(١).

خامسًا: دينه:

الحارث بن عُبَاد رجل من أهل الجاهلية، وتكاد تجمع المصادر والمراجع على أن العرب كان معظمهم من الوثنيين الذين يعبدون الأصنام مشركين بالله، حيث ورد عدد من آلهتهم التي يعبدونها في القرآن الكريم؛ كاللات، والعزّى، ومناة، ويغوث، ويعوق، وغيرها. ومما يدل على ذلك؛ قوله وهو يقسم بربّ الإبل الراقصات إلى مِنى:

كَـــلاّ ورَبِّ الرَّاقصـــات إلى مِنًـــى ** كَـــلاّ وربِّ الحِـــلِّ والإحْـــرامِ(٢)

فهذا البيت دليلٌ على وثنيّة الحارث، فلو كان غير ذلك لما أقسم بنسك مما بقي للعرب الوثنيّين من آثار دين إبراهيم الحنيف.

سادسًا: وفاته:

كانت وفاة الحارث بن عُبَاد غير دقيقة في تاريخها كغيره من الشعراء الجاهليّين؛ وكان ذلك عند القدماء على وجه الخصوص، غير أن بعض المتأخرين حاول جاهدًا في تحديدها؛ فقال لويس شيخو: "وعمّر الحارث طويلًا، وكانت وفاته نحو سنة ٥٥٠م"(٣). وفي موسوعة الشعر العربي: "كانت وفاته نحو ٥٠ ق.هـ ٥٧٠م"(٤). وفي معجم الشعراء الجاهليّين: "توفي الحارث بن عُبَاد سنة ٥٧٠م، وقيل: ٥٥٠م"(٥).

والجزم بتاريخ وفاة الحارث بن عُبَاد ضربٌ من التوهم، فليس هناك خبر يقين عن وفاته، ولكن الغالب أنه قد عاش عمرًا مديدًا من حياته في القرن الخامس الميلادي، وأدرك النصف الأول من القرن السادس.

---

(١) ينظر: الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص ٤٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق. ص٤٨.

(٣) اليسوعي، لويس شيخو، شعراء النصرانية، طبعة بيروت، لبنان، ١٨٩٠م، (د ت)، ص٢٨١.

(٤) جاد، أحمد محمد، أيّام العرب في الجاهليّة، ص١٥٤.

(٥) بابي، عزيزة فوّال، معجم الشعراء الجاهليّين، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م، ص٩٧.

سابعًا: شعره:

ذكِر أن جُلّ أشعار الحارث بن عُبَاد مأخوذة من كتابين اثنين: الأول قديم (كتاب بكر وتغلب)[١]، والثاني حديث (شعراء النصرانية). وقد بلغ عدد النصوص الواردة فيها ثمانية عشر نصًا، ضمّت ثلاثمائة وستةً وستين بيتًا، وجاءت هذه النصوص على شكل قصائد بلغ عددها عشرًا في ثلاثمائةٍ وثمانيةٍ وثلاثين بيتًا، ومقطوعات من الرجز، وهي خمس مقطوعات ضمّت ستة عشر بيتًا، وثلاث مقطوعات من غير الرجز، عدد أبياتها اثنا عشر بيتًا[٢]. وينسب إلى الحارث وإلى غيره من النصوص الثمانية عشرة أربعة نصوص، ومنها أربعة تفرّد لويس شيخو بذكرها.

حيث بلغ عدد النصوص المذكورة في كتاب (بكر وتغلب) عشرة نصوص، وبلغ عدد الأبيات فيه ثلاثمائة وخمسة وعشرين بيتًا.

وأما كتاب (شعراء النصرانية) فقد ضم عشرة نصوص، وبلغ عدد الأبيات فيه مائة وأربعة وثلاثين بيتًا، وعدد الأبيات التي انفرد بذكرها اثنان وعشرون بيتًا.

(١) ينظر: القونوي، صدر الدين محمد بن إسحاق (ت١٥١هـ)، كتاب بكر وتغلب، مكتبة الملك فهد، الرياض، (د ت)، ص٦.

(٢) ينظر: الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٨٩، ٩٠.

عوارض التركيب والعدول عن الأصل

لقد رادَفتْ كتب النحاة والبلاغيين القدامى بين مصطلحَي عوارض التركيب والعدول عن الأصل؛ فالعدول عن الأصل أعمّ وأشمل من عوارض التركيب؛ لكونه يدخل على الحرف والكلمة والجملة، بينما العوارض لا تكون إلّا في الجملة فقط. فهذا سيبويه يقول: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا"(١).

فالعارض في اللغة هو: " كل مانع منعك من شغل وغيره من الأمراض، فهو عارض. وقد عرض عارضٌ أي: حال حائل ومنع مانع ومنه يقال: لا تعرض ولا تَعْرِض لفلان أي: لا تَعْرِضْ له بمنعِك باعتراضِك أن يقصد مُرَاده ويذهب مذهبه"(٢).

وفي الاصطلاح هو: خروج اللغة أحيانًا عن الأصل المتفق عليه لدى النحاة، وهو ما يعرض للجملة بحيث يجعلها تخرج عن تركيبها الثابت.

أما التركيب فيقول أبو علي الفارسي: "الاسم يتألف من الاسم فيكون كلامًا مفيدًا، كقولنا: عمرو أخوك، وبِشرٌ صاحبك، ويتألف الفعل مع الاسم فيكون ذلك كقولنا: كتب عبدالله وسُرَّ بكر"(٣).

وقد جاء العدول عن الأصل بتعريفات عده في اللغة، حيث جاء في لسان العرب: "عدل عنه عدولًا إذا مال، كأنه يميل من الواحد إلى الآخر، وعَدل الفحل عن الإبل إذا ترك الضِّراب، وعدل بالله يعدل: أشرك. والعادل: المشرك الذي يعدل بربه"(٤).

أما في الاصطلاح فقد عرّفه الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات، بقوله: "هو خروج الاسم

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٥/١.

(٢) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٨٨/٦.

(٣) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط٢، ١٩٨٨م، ص٥٥.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، م/١١، مادة (عدل).

عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى"[١].

ويتضح مما سبق أن الكلام يأتي على خلاف ما ينبغي أن يكون عليه، عدولًا عن الأصل أو القياس؛ إما بحدوث التقديم والتأخير، أو الحذف، أو التغيير، أو غير ذلك، مما يسمى بعوارض التركيب التي عَدلت بالكلام عن أصله وغيرت صورته القياسية لأي سبب من الأسباب، حيث إن تلك العوارض لم تأتِ اعتباطًا دون فائدة، بل كان لوضوح المعنى وترابطه اتصالًا بها، فهدفها الأسمى هو إحداث دلالة بلاغية، أو طلب للخفة، أو الاختصار، بشرط أمن اللبس فإلم يؤمن اللبس بوجودها فلا فائدة منها.

وتحدَّث أيضًا ابن جني عن عوارض التركيب باستفاضة، وسمَّاها بأكثر من اسم؛ نحو: الترك، والعدول، والتحول، والعوارض، والتغيير، وذلك تحت باب: "في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف"، وباب: "في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض"، وباب: "في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول"[٢].

ومن خلال حديث ابن جني والذي ضمّنه تعدد مسميات تلك العوارض، يظهر لي أن القصد منها هو خروج الكلام عن قواعده الأصلية الثابتة إلى القواعد الفرعية الناتجة عن تلك العوارض، حتى تصبح تلك القواعد الفرعية قياسًا يقاس عليه، بيْد أن السبب في العدول عن ذلك القياس الثابت، كان طلبًا للخفة، أو الاختصار، أو تنبيه المخاطب، أو غيرها، مع الحفاظ على تناسق الألفاظ وترابطها مع بعضها البعض.

وذكر عبد القاهر الجرجاني حينما فرّق بين الجملة قبل دخول العوارض عليها وبعد دخولها، حيث بيّن أن أسلوب الجملة قد يزداد جمالًا بعد دخول هذه العوارض، فيقول: "فإذا رأيتها قد راقَتْك وكثُرتْ عندك، ووجدتَ لها اهتزازًا في نفسك، فعُد وانظر في السبب واستقصِ في النظرِ، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدّم وأخّر، وعرَّف ونكَّر، وحذفَ وأضمَر، وأعاد وكرَّر، وتوخَّى على الجملة وجهًا من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثم لطُفَ موضع صوابه، وأتى مأتى يُوجب الفضيلة"[٣].

---

(١) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الحنفي (ت٨١٦هـ)، التعريفات، تحقيق: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٣م، ص١٤٧.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢٩٥/١، ٤٥٩/٢، ٢٠/٣.

(٣) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن (ت٤٧١هـ)، دلائل الاعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ٨٥/١.

وعرّف الدكتور تمام حسّان عوارض التركيب بقوله: "هي الأمور التي تعرض للتركيب الأصلي للجملة ليخرج عن المألوف، فالخروج عن أصل الحرف أو أصل الكلمة أو أصل الجملة- بالحذف أو الزيادة أو الإضمار- يعد من عوارض التركيب"(١).

فحينما عرّف الدكتور تمام تلك العوارض وجدتُ أنها قد اشتملت على جميع أجزاء الكلام، من حرف، وكلمة، فجملة، حيث بيّن أن الكلام لم يصل إلى تركيبه المألوف أي: القاعدة الأصلية لعارض حال دونها، وخروجه إلى غيرها، لأمر من الأمور سواء كان عن طريق الزيادة، أو النقص، أو الإضمار، أو التغيير في الإعراب، أو غيرها، كل ذلك كان سببًا في عدول الكلام عن أصله، وهو ما يعرف بعوارض التركيب.

تقول الباحثة أرواح عبدالرحيم الجرو: "العارض في الاصطلاح: خروج اللغة أحيانًا عن الأصل المتّفق عليه لدى النحاة، وهذا الخروج لا يُعد تقويضًا لقوانين العربية وقواعدها، وإنما يأتي لأغراض بلاغية يقصدها المتكلم، وهو ما يسمى بعوارض التركيب، فالعارض ما يَعرِض للجملة، بحيث يجعلها تخرج عن تركيبها الثابت"(٢).

وقد أشار إلى هذا الترادف بين عوارض التركيب والعدول عن الأصل، وجلاّه بوضوح؛ الدكتور تمام حسان قائلًا: "إن الأصل في الجملة ذكر عناصرها الإسنادية، والأصل أيضًا الإظهار، والرتبة، والإفادة، وقد يُعدل عن هذه الأصول، فيُعدل عن الذكر بالحذف، وهنا وجَبَ التقدير، وقد يُعدل عن الإظهار، وهنا يجب الإضمار، وقد يُعدل عن الرتبة بين عناصر الجملة بالتقديم والتأخير، وهذا العدول عن الأصل هو عوارض التركيب، ويشترط لجواز العدول والخروج عن الأصل أمْن اللبس لتحقق الفائدة، فلا يجوز الحذف إلا بوجود ما يدل عليه، ولا يجوز الإضمار إلا بوجود ما يُفسِّره، ولا يجوز التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى"(٣).

---

(١) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص٨٣.

(٢) الجرو، أرواح عبدالرحيم، عوارض التركيب في الأصمعيات: دراسة نحوية وصفية تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة الدراسات العليا، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م، ص١٥.

(٣) حسان، تمام، الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، ص١٢١، ١٢٢.

فالدكتور تمام حسان يعبّر عن ذلك منطلقًا في تعريفه من التعريف القديم، فالعارض- كما يرى- هو" عدولٌ عن أصل وضع الجملة، ويكون ذلك عن طريق "الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير، وهذا العدول إما أن يكون مطّردًا أو غير مطّرد"(١).

وتحدّث الدكتور محمد حماسة عبداللطيف عن عوارض التركيب بقوله: "عوارض بناء الجملة، أي ما يطرأ من تغيرات على البنية الأساسية للجملة فبناء الجملة تعرض له عوارض مختلفة، وتحوّله من معنى إلى آخر، مع المحافظة على البنية الأساسية، كالتقديم والتأخير في مكونات البنية الأساسية. وكالحذف أيضًا، والنفي، والاستفهام، والتأكيد، وغير ذلك من العوارض التي تعتري التركيب المنطوق، فتضيف إلى معناه الأول معنىً آخر إضافيًا عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى، أو التبادل بين مواقع بعض العناصر"(٢).

فالجملة العربية لا تأتي على هيئةٍ واحدةٍ- مع تعّدد أقسامها وحجمها وموقعها- وإنما تعرض لها عوارض تحيد بها عن الأصل، وهذه العوارض لا تأتي اعتباطًا، بل يكون لها فائدة تتمثل في إضافة معانٍ ودلالات جديدة تخدم المعنى ولا يعرفها سوى علماء البلاغة؛ ذلك أن دور النحوي هو وصف الظاهرة فقط - وذِكر ما طرأ على الجملة من حذفٍ أو تقديمٍ أو تأخيرٍ- ودور البلاغي بيان السبب لهذه الظاهرة من ناحية البلاغة، وبيان القيمة الجمالية الناتجة من ذلك الحذف أو التقديم أو التأخير أو غيرها من عوارض التركيب في الجملة(٣).

واكتشاف الجمال في الجملة الأدبية؛ يتم بعد انغراسٍ في تربة تركيبها المفترض للمقارنة بين التركيب الحادث، والتركيب النحوي السابق، وهو ما يعرف في الدراسات المعاصرة باسم (العدول)، وهذا العدول عن الأصل يعد أهم الخصائص التي تظهر في التعبير الأدبي فتكسبه الدلالات الأدبية والمعاني البلاغية، وبالأخص عندما يخالف التركيب اللغوي أصل استعماله ويتحقق فيه العدول عن الأصل وهو ما يسمى عارضًا(٤).

وقد استخدمت مصطلحاتٌ عدة في اللغة للدلالة على عوارض التركيب منها ما هو قديم مثل: (العدول، والانزياح، والتجاوز، والانحراف، والاختلال، والإطاحة، والمخالفة، والشناعة، والانتهاك،

---

(١) حسان، تمام، الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، ص١٢١، ١٢٢.

(٢) عبداللطيف، محمد حماسة (ت٢٠١٥م)، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٢٣٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: التركي، إبراهيم منصور، العدول في البنية التركيبية، مجلة جامعة أم القرى، العدد٤٠، ١٤٢٨هـ، ٥٤/١٩.

والالتفات، والحمل على المعنى، وخرق السنن، واللحن، والعصيان، والتحريف)[١]، ومنها ما هو حديث مثل: (الكسر، والشذوذ، والجسارة اللغوية، والغرابة، والابتكار، والخـــَلق)[٢].

ومن خلال ما سبق يتبيّن لي أنه لا فرق بين عوارض التركيب والعدول عن الأصل فكلاهما مترادفان، حتى عدّ بعض علماء العربية هذا من شجاعة اللغة العربية؛ فاستخدامهما في اللغة العربية ليس ضعفًا لها أو خللًا في تركيبها؛ بل يكون ذلك فيها عينُ القوة إذا كان استخدامه في مكانه الصحيح، من أجل إعطاء دلالة لغوية معينة يريدها المتكلم.

(١) ينظر: المسدّي، عبدالسلام، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط٣، (د ت)، ص١٠٠.

(٢) ينظر: مرواح، عبدالحفيظ، ظاهرة العدول في البلاغة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغة، ١٤٢٧هـــ – ٢٠٠٦م، ص١٤.

العدول عن الأصل والترخُّص

يرتبط مفهوم الترخّص عند النحاة بـــ (أمن اللبس)؛ ولهذا عرّفت الرخصة بأنها: "تركيب الكلام على غير ما تقتضي به القاعدة اتكالًا على أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس نـــُسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخّص"(١).

وذلك باعتبار أن الترخّص غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للفهم والإفهام(٢)، فمتى ما أمن اللبس أمكن الترخّص وإلا فلا رخصة ولا فائدة ولا كلام؛ لأنه يكون أقرب إلى الخطأ منه إلى الصواب(٣).

وهذا يعني أن الترخّص ليس تمردًا على القاعدة النحوية، أو إفلاتًا منها؛ بل هو إبداع في تطبيق القاعدة؛ وسبب ذلك أن المترخّص مقيّدٌ بقرائن أخرى تتيح له الرخصة في واحدة منها، أو أكثر حتى جعل النحاة أمن اللبس أصلًا من أصول التعليل في إطار النحو؛ لأن أمن اللبس مطلبٌ أساسٌ من مطالب الموقف الكلامي الحيّ عند مستعملي اللغة. فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن العرب كانت تترخَّص في هذه القرائن الإضافية؛ لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه(٤).

أما المقصود بالترخّص في القرينة فهو: إهدارها عند أمن اللبس اتكالًا على أن المعنى المراد مفهوم بدونها(٥)، فضلًا عن أن تعدد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدةً من هذه القرائن زائدةً على مطالب وضوح المعنى؛ لأن غيرها يمكن أن يفي عنها فيكون الترخّص بتجاهل التمسك بهذه القرينة(٦)؛ لأن العربية لغة الإيجاز، وأن العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل، فيحذفون الكلمة إذا

---

(١) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ١/١٣، ١٢.

(٢) ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٤٢٧هـــ-٢٠٠٦م، ص٢٣٣.

(٣) ينظر: جبارة، أمل باقر عبدالمحسن، قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية، رسالة ماجســـتير، جامعـــة الكوفة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٢٩هـــ – ٢٠٠٨م، ص٤٨.

(٤) ينظر: حسان، تمام، مقالات في اللغة والأدب، ٢/٧٦.

(٥) ينظر: عبدالمحسن، أمل باقر، قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية، ص٤٨.

(٦) ينظر: حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ١/٢٣٠.

فهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها[١].

ووضع سيبويه بابًا في هذا المضمار أطلق عليه "باب تسمية المذكر بالمؤنث" حيث قال فيه: "اعلم أن كل مذكر سمّيته بمؤنث على أربعة أحرف لم ينصرف، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمهُ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمهُ و لم يكن منه فعلوا ذلك به"[٢].

حيث وضح سيبويه في هذا النص ظاهرة العدول عن الأصل أو الحمل على المعنى، من خلال تأنيث المذكر، فكثير من الصفات أُثبتت للذكور وهي للإناث وتوضَّح من خلال الحمل على المعنى؛ لكون المذكر أصلًا والمؤنث فرع عليه.

وقد ورد مصطلح الترخُّص صريحًا في كتب النحويين القدماء كما في مشكل القرآن لابن قتيبة، حيث نجد أن ثمة مصطلحات تدل عليه منها: الإفادة، وعدم الضرر، والعلم، والمعرفة، وإرادة المعنى، وظهور القصد، وحذار اللبس، وأمن اللبس، والدلالة، ونية المعنى، وعدم خفائه،...إلخ، وهي مصطلحات تدل على ظاهرة اعتماد قرائن أخرى عندما تغيب قرينة معينة عن الحدث الكلامي[٣].

كما أشار إلى ذلك المصطلح علماء الأسلوب، حيث عرّف ماروزو الأسلوب كما نسبه مصطفى الجويني له، بأنه: "اختيار الكاتب لما من شأنه أن يخرج بالعبارة عن حيادها وينقلها من درجتها الصفر إلى خطاب يتميّز بنفسه"[٤]، ومعنى ذلك الخطاب المتميّز هو ما فسّره تودوروف علميًا- فيما بعد- بـــ(الانزياح) الذي جعله أهم خصائص الأسلوب إذ يقول: "لو أن اللغة الأدبية كانت تطبيقًا للأشكال النحوية الأولى لما تميز خطاب من آخر، والمراد بالأشكال النحوية النظام اللغوي المجرد الذي يمثل عرفًا انضباطيًا للاستعمال نفسه ولذلك فإن الأدبية التي توصف بها بعض النصوص؛ نصوصًا ملتزمة ولكنه التزام متميز وغير مألوف؛ لأن اللغة أوسع من النحو؛ ولأن هموم الاستعمال اللغوي ليست نحوية فقط؛

---

(١) ينظر: بصري، شكيب غازي، الترخّص في لغة القرآن الكريم، دراسة في المفهوم، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٣٦، ٢٠١٥م، ص٩٧.

(٢) عزيز، كوليزار كاكل، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، عَمان، ط١، ٢٠٠٩م، ص١٨٢، وينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٣٥/٣، ٢٣٦.

(٣) ينظر: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيى الدين، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ٢١٣/١.

(٤) الجويني، مصطفى الصاوي، البلاغة العربية تأصيل وتجديد، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م، (د ت)، ص٨٩.

إذ هناك الجانب الأسلوبي الذي يدخل على النحو أمورًا مثل: العدول عن الأصل بواسطة الزيادة والحذف والتضمين والتغلب والمجاز والترخّص في القواعد، فكل أولئك صور من الشجاعة الأسلوبية التي تتحدى الاطراد الذي قننه النحاة"(١).

ومن الأمور التي يجوز فيها الترخّص، العلامة الإعرابية والتي يشترط للرخصة فيها أمران هما: ألا يتوقف عليها المعنى، وأن يؤمن اللبس فيها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾(٢)، بجر لفظ الرسول على قراءة بعض أعراب أهل البادية(٣).

وقد يؤمن اللبس مع الترخّص في القاعدة لوجود ما يكفي من القرائن للاستغناء عن إحداها وإن عُدّت من قرائن القاعدة. ففي قول العرب الأقدمين من أصحاب السليقة: (خرق الثوبُ المسمارَ) برفع الثوب ونصب المسمار ظل المعنى واضحًا جليًّا على الرغم من إهدار قرينة الإعراب التي تقضي برفع المسمار ونصب الثوب، وإنما كان ذلك الترخّص في هذه القرينة ممكنًا؛ لأن ثمّة قرينةً حالية دلّت على المعنى المقصود. ذلك أن من شأن الثوب أن يكون مخروقًا لا خارقًا والعكس من شأن المسمار، بالإضافة إلى أن الفاعل معروف بالقرائن الآتية: (أنه اسم – أنه مرفوع– تقدمه الفعل– بُنِي للمعلوم– دلّ الاسم على من فعل الفعل أو قام الفعل بواسطته)، فلما أمن اللبس قبلت الجملة بدليل روايتها في كتب النحاة وبقاء هذه الرواية على مر الأجيال(٤).

أما ما يتعلق بالفرق بين العدول عن الأصل والترخّص، فإن للعدول تعريفات متعددة، نأخذ منها ما له صلة بموضوع الترخّص "فالأسلوب العدولي خروجٌ عن أصل أو مخالفة لقاعدة، ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبتا في الاستعمال الأسلوبي قدرًا من الاطراد رقى بها إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها"(٥).

بيْد أن العدول ليس خرقًا لنظام العربية كما يرى أكثر النحاة والبلاغيين ولاسيما المعاصرون،

---

(١) حسان، تمام، مقالات في اللغة والأدب، ٩٩/١.

(٢) سورة التوبة، الآية رقم ٣.

(٣) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٥/١.

(٤) ينظر: حسان، تمام، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، ص١٩،١٨.

(٥) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ٧٧/٢.

وإنما هو خروج عن القياس النحوي لا الواقع الاستعمالي للنص القرآني[١]، وليس الترخّص بهذا المعنى أبدًا، وهذا ما يجدر بنا أن نسجّل هنا تلك الفروق الدقيقة بينهما وهي على النحو الآتي:

١) ورد في التعريف أعلاه أن العدول (خروجٌ عن أصل أو مخالفة لقاعدة)، وليس الترخّص كذلك ؛ لأنه تطبيق مميّز للقاعدة بواسطة استثمار كل إمكانيات اللغة بقرائنها اللفظية وغير اللفظية.

٢) إذا كان العدول يقاس عليه نتيجة اكتسابه الاطراد، فإن الترخّص كذلك- كما ثبت عندنا- ظاهرة يقاس عليها بشرطها وشروطها عند الإطاحة بقرينة معينة، في حين أن العدول عن الأصل مساحته الاستعمال (الأسلوب) الذي يرتبط بكفاءة المستعمل وقدرته على استعمال اللغة، ومن هنا يمكننا القول بأن الترخّص مصطلح نحوي (قاعدي)، وأن العدول مصطلح أسلوبي (استعمالي)[٢].

كما يمكن القول أيضًا أن كل ترخّص عدول وليس كل عدول ترخّص- لما تقدم- من أن العدول يكون في القرائن النحوية غيرها، في حين لا يكون الترخّص إلا في القرائن النحوية، وهو شرط أمن اللبس الذي يفضي إلى الإفادة.

٣) يكون الترخّص في البنية الصرفية، على حين يكون العدول عن الأصل في الصيغة، والفرق بين البنية والصيغة، أن البنية أصول المفردات المعجمية، وأما الصيغة فتمثل المعنى الصرفي، ومثال ذلك هذه المفردة (قاتل) بنية أنّه يجوز أن نترخّص فيها فنقول: (يقتل- قتل- مقتول)، في حين أن (فاعل) والتي تمثل وزن المفردة (قاتل) لا يجوز الترخّص فيها وإنما يعدل عن الأصل فيها[٣]، كما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾[٤].

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن الترخّص يقصد به: إهدار القرينة في الجملة والاعتماد على القرائن الأخرى لتوضيح المعنى أولًا، ولبيان القرينة المحذوفة ثانيًا، والذي ينبغي أن يكون واضحًا منذ البدء، أن المقصود بالترخّص ليس فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقات الجملة وقرائنها؛ اعتمادًا على فهم المعنى وعدم اللبس، بل يكون في حدود خاصة، ومواقف شائعة[٥].

---

(١) ينظر: بصري، شكيب غازي، الترخّص في لغة القرآن الكريم، دراسة في المفهوم، ص١٠٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: بصري، شكيب غازي، الترخّص في لغة القرآن الكريم، دراسة في المفهوم، ص١٠٥.

(٤) سورة الإنسان، الآية رقم ٣.

(٥) ينظر: عزيز، كوليزار كاكل، القرينة في اللغة العربية، ص١٨١.

فظاهرة الترخّص ليست تمردًا على الأعراف اللغوية أو هربًا منها، وإنما هي تطبيق عالٍ لنظام اللغة، ولذلك يرتبط وجودها دائمًا بالقرائن اللغوية (لفظية أو معنوية)، فإذا تمت التضحية بقرينةٍ معينةٍ فإن القرائن الأخرى تغني عنها، وهذا النمط من الاستعمال يتطلب كفاءةً لغوية عالية، وقدرة كبيرة بأعراف اللغة، ولذلك نجد أن الغالب في هذه الظاهرة أنها تقع في النص القرآني، وتكاد تقل في النصوص البشرية، والسبب في ذلك- كما تقدم- أنها تتطلب كفاءة في استعمال المفردة، وهي في الوقت نفسه إنما يلجأ إليها لتحقيق الدقة في المعنى والجمال في الأداء(١).

(١) ينظر: بصري، شكيب غازي، الترخّص في لغة القرآن الكريم، دراسة في المفهوم، ص١٠٩.

الفصل الأول:

ظواهر العدول عن الأصل في الكلمة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العدول عن الأصل في الأسماء.

المبحث الثاني: العدول عن الأصل في الأفعال.

المبحث الثالث: تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد.

العدول عن الأصل في الكلمة

عندما قام النحاة بوضع الأصول التي تُعتمد معيارًا للكلام، اخترعوا حركات الإعراب ونظرية العامل، وما يترتب عليه من تأثير في حركات أواخر الكلمات، والتي تعد وسيلة من وسائل فهم المعنى، وموضحة وموجِّهةً للدلالة التي يقصدها المتكلم، وعليه فقد ساعد فهم الأصل على فهم العدول ومدى خروج المتكلم عن هذا الأصل؛ فأصل الكلمة تجريدها من الزوائد التي تدل على معانٍ إضافية لها، بحيث تخرجها من المعنى الأصلي الذي وضعت له، فصياغة الأعمال الأدبية والفنية بحاجة إلى تفاعل وتناغم بين المبدع واللغة التي بين جنبيه(١).

والعدول عن الأصل في الكلمة يكون بالتغيير في أصل الاشتقاق أو الصيغة، وهذا العدول يكون مطـّردًا أو غير مطـّرد (شاذ) على رأي النحاة، فإن كان فصيحًا فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، أما إذا كان العدول مطـّردًا فإنه يخضع للإعلال، والإبدال، والنقل، والقلب، والحذف، والزيادة، وهذا العدول يكون سببه؛ الذوق الفني، والاستخفاف، والاستثقال، فإذا استثقل النطق مثلًا في التتابع الصوتي لكلمة ما عُدل بالكلمة عن الأصل إلى نوع آخر بحيث يكون خاضعًا لقاعدةٍ تصريفية معينة، وما دامت القاعدة تحكم هذا العدول فهو عدولٌ مطـّرد(٢).

فأمنُ اللبس شرط للعدول عن الأصل؛ كي يتحقق الهدف المنشود من ذلك العدول، وتتم الفائدة، من خلاله ويكون ذلك إما طلبًا للاختصار، أو الخفة، أو غير ذلك.

والعدول على مستوى الكلمة يزيد من تفاعلها على مستوى الأعمال الأدبية وتشكيلها في الجانب الوظيفي، وقد أورد ابن جني أن زيادة المبنى تدل على زياد المعنى(٣)، والزيادة في صيغة الكلمة تكون إما في بدايتها أو وسطها أو آخرها وهذه تدعى السوابق والدواخل واللواحق على التوالي مما يؤدي إلى استيعاب دلالة جديدة(٤).

---

(١) ينظر: حسان، تمام، الأصول، ص١١٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق. ص١٢٨، ١٢٩.

(٣) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢٧١/٣.

(٤) ينظر: جرادات، عمّار جابر عبدالرحيم، ظاهرة العدول في شعر عنترة، دراسة أسلوبية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥م، ص٢٤.

وقد حشد ابن الأثير خصائص الألفاظ وتفاوتها في الاستخدام حيث يقول: "من العجائب أن ترى لفظتين تدلان على معنى واحد وكلاهما حسن في الاستعمال إلا أنه لا يحسن استعمال هذه في كل موضع تستعمل فيه تلك، بل يفرق بينهما في مواضع السبك، وهذا لا يدركه إلا من دقّ فهمه وجلّ نظره"(١).

ومن خلال ما سبق وجدنا أن استخدام الصيغ الصرفية، وتعدد أشكالها أتاح للمتكلم أو صائغ الأعمال الأدبية المتعددة أن يعدل من كلمة إلى أخرى، ومن صيغة إلى غيرها؛ وذلك من أجل تكوين جمالية البناء والصياغة والحرية في التعبير.

لذلك فقد أورد ابن سنان الخفاجي ثمانية نعوت للكلمة المفردة الفصيحة، وهي أن يكون تأليف اللفظ من حروف متباعدة المخارج، وأن تجد لتأليف اللفظ حسنًا ومزية على غيرها، والثالثة أن تكون الكلمة غير متوعرة وحشية، والرابعة أن تكون الكلمة غير عامية ساقطة، والخامسة ألَّا تكون الكلمة قد عُبّر بها عن معنى آخر يكره ذكره، والسادسة أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير الشاذ، والسابعة أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف، والثامنة أن تكون الكلمة مصغّرة تدل على معنى لطيف، كانت هذه بعض الصفات التي ذكرها ابن سنان للفظ العربي الفصيح والتي يمكن أن تكون أصولًا للعدول إليها والانتقاء من خلالها(٢).

وفي هذا الفصل سأتحدث بالتفصيل عن ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: العدول عن الأصل في الأسماء.

المبحث الثاني: العدول عن الأصل في الأفعال.

المبحث الثالث: تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد.

(١) ابن الأثير، نصر الله بن محمد ضياء الدين (ت٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي و بدوي بطانة، دار مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، (د ت)، ١/١٥٠.

(٢) ينظر: الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن سنان (ت٤٦٦هـ)، سر الفصاحة، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٨٢م، ٣/٢٧١.

المبحث الأول:
العدول عن الأصل في الأسماء

إن الأصل في القياس أن يدل كل لفظ على ما وضع له؛ فالعدول عن الأصل في الأسماء شائع وكثير في كلام العرب، وكذلك في الاستعمال القرآني، وهو خروج عن النمط المتعارف عليه في النظام اللغوي، ولعّل العدول من صيغة إلى أخرى أوقعَ في نفس السامع، وفي التراث إشارات متعددة تناولت هذه الظاهرة.

فهذا سيبويه لم يستنكر هذا العدول حيث قال: "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جميعٌ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام... إلخ"(١).

بمعنى أن ذلك العدول يُستخدَم كثيرًا في الشعر دون النثر، فقد تجد اللفظ يدل على المفرد، ولكن معناه يكون أكثر شمولًا فيطلق على الجمع، وليس ذلك تقويضًا لقوانين اللغة، بل يزيد من قوتها وترابطها إذ أُمِن اللبس من خلال ذلك العدول.

كذلك نجد أن أبا عبيدة يشير إلى هذه الظاهرة تحت مصطلح المجاز، حيث يقول: "ومن مجاز ما جاء لفظه الواحد الذي له جماع منه ووقع معنى هذا الواحد على الجميع، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾(٢)، في موضع (أطفالًا). ومن مجاز ما جاء في لفظ خبر الجميع على لفظ الواحد قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾(٣)، في موضع (ظهراء)"(٤).

فيجوز أن يستخدم اللفظ في غير ما وضع له، كأن يكون اللفظ بصيغة الجمع، ويقصد به المفرد أو العكس، بشرط أن يكون هناك قرينة تبين المراد من تلك الصيغة، بحيث لا يكون معناها كما وردت بلفظها.

وفي المقتضب قال المبرد: "ولو أراد مريد في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر؛ لأنه كان الأصل؛ لأن التثنية جمع وإنما معنى قولك جمع أنه ضم شيء إلى شيء"(٥).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٠٩/١.

(٢) سورة غافر، آية رقم٦٧.

(٣) سورة التحريم، آية رقم٤.

(٤) المثنى، أبو عبيدة معمر، مجاز القرآن، ٩/١.

(٥) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ١٥٦/٢.

ويتضح من قول المبرد أن ذلك العدول من صيغة التثنية إلى صيغة الجمع جائز في لغة الشعر؛ لأنه الأصل الذي ينظم عليه أكثر الشعراء، فالأصل في الأشياء الجمع، كأن تجمع الشيء إلى الشيء، وهي من المسائل التي زادها و لم يكن سيبويه قد ذكرها في كتابه.

وجعله ابن جني من باب الحمل على المعنى اتساعًا في الكلام(١)، وعدّه السيوطي قريبًا من الالتفات بقوله: "يقرب من الالتفات نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع إلى الخطاب الآخر"(٢).

والمراد من وجود تلك الظاهرة هو الاتساع في استخدام اللغة، بحيث يُنقل اللفظ من صيغة المفرد إلى صيغة المثنى أو إلى صيغة أخرى، وكذلك في بقيّة الصيغ؛ مما يجعل المعنى واضحًا وجليًا.

ويتناول هذا المبحث دراسة العدول عن الأصل في الأسماء، ويشمل الجوانب الآتية:

أولًا: العدول عن الأصل في العدد.

ثانيًا: العدول عن الأصل في الإعراب.

ثالثًا: العدول عن الأصل في الصيغ الاسمية.

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٤٢٠/٢.

(٢) السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ٢٩١/١.

أولاً: العدول عن الأصل في العدد

ورد ذكر العدول عن الأصل في العدد بين المفرد والمثنى والجمع كثيرًا في كتب النحاة والآيات القرآنية الكريمة، ولعل هذا العدول يكون له الأثر البالغ في بيان المعنى وتجليته، بالإضافة إلى التأثير في ذهن المتلقي، ومن خلال ذلك يمكننا تقسيم هذا العدول إلى ما يأتي:

١) العدول عن المفرد إلى المثنى:

قد يُعدل عن المفرد إلى المثنى، فيقع أحدهما موقع الآخر، والأمثلة على ذلك كثيرة نأخذ منها- على سبيل المثال- لا الحصر، قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[(١)]، حيث جاء العدول هنا، بذكر الضمير بصيغة التثنية في قوله: ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، وكان الأصل في ذلك والمتوقع من السياق أن يقال: (فالله أولى به)؛ لأنه أحال إلى اسم (يكن) وهو المشهود عليه، "وفي الكلام إضمار وهو اسم (كان)؛ أي إن يكن الطالب أو المشهود غنيًّا فلا يراعى لغناه ولا يخاف منه، وإن يكن فقيرًا فلا يراعى إشفاقًا عليه. ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ أي: فيما يختار لهما من فقر أو غنى"[(٢)].

وجاء في معاني القرآن للفراء: " أن العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان، فيقولون للرجل: قوما عنا، أي: قمْ عنّا، وسمعت بعضهم: ويحكَ! ارحلاها وازجراها "[(٣)]، ونلحظ أن ذلك منهم أن الرجل أدنى أعوانه في إبله وغنمه اثنان، وكذلك الرّفقة، أدنى ما يكونون ثلاثة، فجرى كلام الواحد على صاحبيه، ألا ترى الشعراء أكثر شيء قيلا: "يا صاحبيّ، يا خليليّ"[(٤)]، فهم يقصدون من ذلك مخاطبة المفرد لا المثنى.

وهذا ما قاله الزمخشري، وأضاف:" أن العرب كثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليليّ، وصاحبيّ،

---

(١) سورة النساء، آية رقم ١٣٥.

(٢) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت١٢٧٣هـ)، الجامع لأحكام القرآن الكريم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ٤١٣/٥.

(٣) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (د ت)، ٧٨/٣.

(٤) المرجع السابق.

وقفا، وأسعدا، حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين"[١]. وهذا يؤكد أن العرب قد استعملت العدول في كثيرٍ من ألفاظها.

ومنه قول الشاعر، سُويد بن كُراع العكلي[٢]:

فَإن تزجــراني يــا ابــن عَفَّــان أنزجــر ** وَإن تَــدَعاني أحــمِ عرّضًــا مُمَنَّعًــا[٣]

الشاهد في هذا البيت قوله (تزجراني) حيث عدل هنا عن لفظ المفرد إلى المثنى، وذلك أن الرجل منهم أدنى أعوانه في إبله وغنمه اثنان وكذلك الرفقة أدنى ما تكون ثلاثة فجرى كلام الواحد على صاحبيه.

يقول ابن سلام: "وقوله تزجراني وتدعاني وإنما يريد واحدًا وقد تفعل هذا العرب"[٤]. بمعنى أن المخاطب هو المفرد، لكن العرب قد تعدل عنه فتستعمل صيغة المثنى بدلًا منه.

٢) العدول عن المفرد إلى الجمع:

ومن مواطن العدول عن المفرد إلى الجمع قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ﴾[٥]، حيث جاء قوله (أهلكناها) بالإفراد، ثم عدل إلى الجمع في قوله: ﴿أَوْهُمْ قَائِلُونَ﴾، وكان السياق أن يقال: (أو هي قائلة)، بيْد أن هذا التغاير والعدول بين الإفراد والجمع كان هدفه المبالغة في بيان الإهلاك، وأنه قد أصاب القرى ومن فيها، لتخويف المعرضين من أهل مكة، فتقدم ذكر القرى على ذكر أهلها، وأجرى الضميران في قوله: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ على الإفراد والتأنيث مراعاة للفظ القرية؛ ليحصل التماثل بين لفظ المعاد ولفظ ضميره في كلام متصل القرب، ثم أجريت ضمائر القرية على صيغة الجمع في الجملة المفرعة عن الأولى في قوله: (أو هم قائلون فما كان دعواهم إذ جاءهم)[٦].

---

(١) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود (ت٥٣٨هـ)، الكشاف، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ٣٩٠/٤.

(٢) سويد بن كراع العكلي أحد بني الحارث بن عوف بن وائل بن قيس بن عكل، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ٣٩٥/١٢.

(٣) ينظر: حمد، عبدالله خضر، العدول في الجملة القرآنية، ص١٨٧.

(٤) الجمحي، أبو عبدالله محمد بن سلام (ت٢٣٢هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د ت)، ١٧٩/١.

(٥) سورة الأعراف، آية رقم ٤.

(٦) ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر (ت١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ، ١٩/٨.

وأتى في قول أبي ذؤيب[١]:

فـــالعينُ بَعْـــدَهُمُ كـــأَنَ حِـــدَاقَهَا ** سُـــمِلَتْ بشـــوْكٍ فَهْـــيَ عُـــورٌ تَـــدْمَعُ[٢]

حيث جاء (الحداق) معدولًا عن الواحد، وأراد الحدقة وما حولها؛ لأن الشيئين إذا اشتركا في شيء اكتُفِي بالإخبار عنهما بالمفرد[٣].

٣) العدول عن المثنى إلى المفرد:

يكثر العدول عن التثنية إلى الإفراد في التعبير عن العضوين بواحد، فتقول: سمعت بأذني، ورأيت بعيني، وسعيت إليه بقدمي، وإنما كان السماع بالأذنين، والرؤية بالعينين، والسعي بالقدمين، واستعملوا الإفراد تخفيفًا، وللعلم بما يريدون، فاللفظ للإفراد والمعنى للتثنية.

ومما جاء فيه العدول عن المثنى إلى المفرد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٤]، حيث عدل في قوله: (ليحكما) العائد على لفظ الاثنين لفظ (الله ورسوله)، والسياق يقتضي ذلك، ويبدو أن العدول جاء للدلالة على توحيد الحُكميْن، حُكم الله وحُكم رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، لكن المباشرة لحُكم الرسول عليه الصلاة والسلام[٥]، ومن سنن العرب الجمع بين شيئين اثنين، ثم ذكر أحدهما كناية عن الآخر، والمراد كلاهما معًا[٦].

ومن عدول المثنى إلى المفرد قول العرب: أكلت رأس شاتين، والمراد: أكلت رأسي شاتين، إلا أن العرب استثقلوا اثنتين في شيئين، أي: أن يتبع المثنى بمثنى يليه، وهما شيء واحد لفظًا ومعنى.

---

(١) هو خويلد بن خالد بن محرث بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة الهذلي، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ٢٧٩/٦.

(٢) الهذلي، أبو ذؤيب، ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق: أحمد خليل الشال، دار الكتب المصرية، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، (د ت)، ص٤٩.

(٣) ينظر: حمودة، إيمان أحمد إسماعيل، مفهوم العدول النحوي وأثره بين النظرية والتطبيق، المجلة العلمية، كلية اللغة العربية بأسيوط، ٢٠١٢م، ص٩٠٣.

(٤) سورة النور، آية رقم ٥١.

(٥) ينظر: الألوسي، محمود بن عبدالله شهاب الدين (ت١٢٧٠هـ)، روح المعاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ٣٨٦/٩.

(٦) ينظر: الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد (ت٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص٢٢٦.

ومن ذلك قول ليلى الأخيلية[١]:

حمامـــةَ بطـــنِ الـــواديَيْنِ تَرَنَّمِـــي ** سَقَاكِ مـــن الغُـــرِّ الغـــوادِي مطيرُهـــا[٢]

ففي هذا البيت عدول عن المثنى إلى المفرد، حيث أفردتْ الشاعرة (البطن)، وكان القياس والأصل أن تثني فتقول: (بطني الواديين)[٣]، لكنها عَدلت عن ذلك كراهية توالي مثنيين.

٤) العدول عن المثنى إلى الجمع:

ومما ورد فيه العدول عن المثنى إلى الجمع قوله تعالى: ﴿ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ﴾[٤]، حيث عدل بالجمع (قلوب) عن المثنى (قلبان)؛ "لأن التثنية جمعٌ في المعنى، فوضع الجمع موضع التثنية"[٥].

وقال الفراء: " لما كان أكثر ما في الإنسان من الجوارح اثنين حملوا الأقل على الأكثر"[٦]، أي: حملوا المثنى على الجمع فالأصل في الأشياء الجمع. وقال أبو سعيد: "ذكر سيبويه لحاق الميم في تثنية الكاف والتاء وجمعها، وضمَّ ما قبل الميم، وأن هذه الميم لحقت في التثنية؛ لأن التثنية جمع، وأجاز النحويون التثنية على الأصل والتوحيد؛ لأنه يعرف"[٧].

ويتضح من قولِ أبي سعيد أن الفرق بين ميم الجمع، وميم التثنية، أن الأخيرة مضمومة، فالأصل في التثنية الجمع وليس العكس.

ونظيره كثير في القرآن الكريم، نأخذ منه – على سبيل المثال- لا الحصر قوله تعالى: ﴿ **وَإِن**

---

(١) ليلى الأخيلية بنت عبد الله بن بكر بن حذيفة، ينظر: المرزباني، أبو عبيد الله محمد، معجم الشعراء، ٣٤٣/١.

(٢) الأخيلية، ليلى بنت عبدالله بن الرحالة، ديوان ليلي الأخيلية، تحقيق: خليل إبراهيم العطية و جليل العطيـــة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، (د ت)، ص٧.

(٣) ينظر: البلعي، أبو عبدالله محمد بن أبي الفتح شمس الدين (ت٧٠٩هـــ)، المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق: محمـــد الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـــ – ٢٠٠٣م، ٩٧/١.

(٤) سورة التحريم، آية رقم ٤.

(٥) القيرواني، علي بن فضّال بن علي (ت٤٧٩هـــ)، النكت في القرآن الكريم، تحقيق: عبدالله عبدالقادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـــ – ٢٠٠٧م، ص٦٥١.

(٦) الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ٣٠٦/١.

(٧) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان (ت٣٦٨هـــ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي و علي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٧٢/٥.

﴿طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾[١]، حيث ورد في الآية الكريمة السابقة، العدول من صيغة المثنى إلى صيغة الجمع (اقتتلوا)، و لم يقل (اقتتلتا) على المثنى، مع أن الكلام عن طائفتين.

٥) العدول عن الجمع إلى المفرد:

وقد يُعدل عن الجمع إلى المفرد كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[٢]، حيث عدل في قوله: (طفلا) عن صيغة الجمع (أطفالا) الموافقة لضمير الجمع العائد على المخاطبين في قوله (نخرجكم)؛ ويرى ابن جني في دلالة هذا العدول:" أن وقوع الواحد موقع الجماعة فاشٍ في اللغة، يقصد بذلك: أن العدول من صيغة الجمع إلى صيغة المفرد كثيرٌ في اللغة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ أي: (أطفالا)، وحسّن لفظ الواحد هنا شيء آخر أيضًا؛ وذلك أنه موضع إضعاف للعباد وإقلال لهم، فكان لفظ الواحد لقلته أشبه بالموضع من لفظ الجماعة؛ لأن الجماعة على كل حال أقوى من الواحد"[٣]، بمعنى أن استعمال المفرد في موضع الجمع قد يكون له دلالة معنوية كقصد الاحتقار، أو الإضعاف، أو غيره، على حين أنَّ دلالة الجمع دائمًا مرتبطة بالكثرة والقوة والجماعة.

٦) العدول عن الجمع إلى المثنى:

مما ورد العدول فيه من الجمع إلى المثنى؛ إذ ليس المقصود منه التثنية، وإنما المبالغة، والتكثير، والجمع، كقوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾[٤].

في هذه الآية نجد أن كلمة (ضعفين) جاءت على خلاف الأصل؛ إذ الأصل فيها الجمع فتكون (أضعافًا)، ولكن جاء ذلك العدول من أجل مراعاة الفاصلة القرآنية، بالإضافة إلى إرادة التكثير، حيث ذهب ابن عاشور إلى أن التثنية في قوله تعالى (ضعفين) مستعملة في إرادة الكثرة، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[٥]؛ لظهور أن البصر لا يرجع خاسرًا، وحسيرًا من تكرر النظر مرتين، كما ترد التثنية في كلام العرب كناية عن التكرير، كقولهم: لبّيك وسعديك

(١) سورة الحجرات، آية رقم ٩.

(٢) سورة الحج، آية رقم ٥.

(٣) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٢٠٢/١.

(٤) سورة الأحزاب، آية رقم ٣٠.

(٥) سورة الملك، آية رقم ٤.

ودواليك وحنانيك[١].

ومنه قول الشاعر[٢]:

فكـــأن في العَيْنَـــيْنِ حَـــبّ قرنفـــلِ ** أو ســـنبلًا كُحلـــت بـــهِ فانهلَّـــتِ[٣]

ففي هذا البيت عدل الشاعر عن صيغة الجمع إلى صيغة المثنى في قوله: (العينين) بقرينة الفعل (كُحِلَتْ)[٤]، حيث كان الأصل في ذلك: (العيون).

٧) العدول عن جمع القلة إلى جمع الكثرة:

لقد ورد العدول عن جمع القلة إلى جمع الكثرة والعكس في كثيرٍ من كتب النحاة، والآيات القرآنية، وفي أشعار العرب، حيث إن الجامع بينهما اشتراكهما بالجمعية، والأمثلة على ذلك كثيرة، نأخذ منها – على سبيل المثال– قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[٥]، حيث جاءت لفظ (قروء) جمع كثرة، ويرى النحاة هذا الموضع لجمع القلة (أقراء).

قال الزمخشري: " يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية"[٦]، ونقل الزركشي عن أهل المعاني: إنما أضاف جمع الكثرة نظرًا إلى كثرة المتربصات[٧].

ويظهر من قول الزمخشري السابق أنه إذا كانت الصفة المشتركة بين جمع القلة وجمع الكثرة هي (الجمع)، جاز لنا أن نستعمل الصيغتين في موضع بعضهما، كما ورد في الآية السابقة.

---

(١) ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ٣١٩/٢١.

(٢) سلمي بن ربيعة بن زبّان بِفَتْح الزَّاي وَتَشْديد الْمُوَحدة ابن عامر بن ثَعلبة بن ذِئْب بن السَّيِّد ابن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة، ينظر: البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ٤٩/٨.

(٣) ينظر: شرَّاب، محمد بن محمد بن حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م، (د ت)، ٢٢٧/١.

(٤) ينظر: الحسيني، هبة الله بن علي بن محمد (ت٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م، ١٨٣/١.

(٥) سورة البقرة، آية رقم ٢٢٨.

(٦) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ص٨٨٧، ٦٩٣.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص١٣٢، ١٤٩.

ومثله أيضًا قوله تعالى: ﴿وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾[١]، جمع قلة، وقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٢]، وذكر ابن هشام أنّ القياس (سنبلات) جمع قلة لكنهم يتوسعون في استعمال أحدهما مكان الآخر؛ لاشتراكهما في الجمعية. فالمشبه: جمع القلة، والمشبه به: جمع الكثرة، والسبب: الاشتراك في الجمعية، أما التوسع بالمعنى (سبع سنابل) فللدلالة على الكثرة مما يضاعفه الله تعالى للمنفقين[٣].

(١) سورة يوسف، آية رقم ٤٦.

(٢) سورة البقرة، آية رقم ٢٦١.

(٣) ينظر: حمد، عبدالله خضر، العدول في الجملة القرآنية، ص٣٥١، ٣٥٢.

ثانياً: العدول عن الأصل في الإعراب

الإعراب هو أحد المصطلحات التي كانت شائعة في القرن الأول الهجري، حيث كان عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يقول: "تعلموا إعراب القران كما تتعلمون حفظه"(١)، وقال: "وليُعلِّمْ أبو الأسود أهل البصرة الإعراب"(٢). والمقصود بالإعراب في هذين القولين ما يتعلق بمخارج الحروف، وإعرابه حال القراءة.

فقد اهتدى الفكر النحوي- منذ بدايته- إلى أن الإعراب يمثل عنصرًا من عناصر النظام العلاميّ في اللغة فهو يتجلى في مجموعة من العلامات بالمفهوم الحديث للمصطلح باعتبارها أصواتًا، تظهر في سلسلة الكلام، حسب ترتيب معين، وتستمد قيمتها مما بينها من تقابل أو اختلاف(٣).

وللإعراب علامات أصلية، وعلامات فرعية تَحَدد على حسب كل باب من أبواب النحو. والمقصود مما سبق ليس مقصد بحثنا، بل المراد هو العدول عن الأصل في العلامات الإعرابية، أي: العدول عن موقع إعرابي قياسي إلى غيره، ومن خلال ذلك يتم تقسيم هذا العدول إلى ما يأتي:

١) العدول عن الرفع إلى الجر:

من المعروف قياسًا أن الرفع نوع من أنواع الإعراب بل أشرف أنواعه؛ لأنه يتعلق في الغالب بالعمد النحوية- كالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، وأسماء النواسخ وأخبارها؛ إذ الأصل فيها أن تكون مرفوعة، ولكن قد يُعدل عن ذلك الأصل إلى غيره، كما في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾(٤)، حيث ورد المبتدأ في الآية السابقة معدولًا به عن أصله في الحكم الإعرابي، وهو الرفع إلى الجر لفظًا؛ بسبب زيادة حرف الجر (الباء)، وكان الأصل (أيُّكُم)، حيث كانت هذه الزيادة المتمثلة في حرف الجر لغرض التأكيد(٥).

---

(١) ينظر: الباتلي، أحمد بن عبدالله، الأحاديث والآثار الواردة في فضل اللغة العربية، ص٨١، ٨٣.

(٢) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م، ١/٥١.

(٣) ينظر: الخطيب، عبدالفتاح محمد، ضوابط الفكر النحوي، تقديم الدكتور: عبده الراجحي، مطبعة دار البصائر، (د ت)، ١/٥٨٠.

(٤) سورة القلم، آية رقم ٦.

(٥) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر (ت٩٠٥هـ)، التصريح على التوضيح، تحقيق: أحمد السيّد أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ١/١٥٦.

ومن ذلك أيضًا قول أشعر الرقبان[١]:

بِحسْـــــبِك في القـــــوْم أن يعلمـــــوا ** بأنّـــــك فـــــيهِمْ غَـــــنيٌّ مُضِـــــرْ[٢]

حيث ورد ذكر المبتدأ في هذا البيت معدولًا به عن الأصل، وهو الرفع إلى الجر لفظًا، بزيادة حرف الجر (الباء)، الذي جاء هنا للتأكيد[٣].

بيْد أن العرب قد توسعت في إعراب خبر المبتدأ فعدلت في إعرابه عن الرفع إلى الجر، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[٤]، حيث جاء الخبر مجرورًا في الآية السابقة معدولًا به عن الأصل (مثلِهَا)؛ إذ الأصل أن يكون مرفوعًا (مثلُها)، ولكن الباء زائدة في الآية السابقة عند أبي الحسن الأخفش كقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[٥]، حيث تزاد عنده في كل موجب نحو: زيدٌ بقائم، وقال في توضيح ذلك: "زيدت الباء كما في قولك: بحسب قولك السوء"[٦]. وقيل التقدير: جزاء سيئة كائن بمثلها، وتكون مؤكِّدةً أو زائدة[٧].

وعليه تكون (**جَزَاءُ**) مبتدأ، و (**بِمِثْلِهَا**) خبر للمبتدأ مرفوع في المحل مجرور في اللفظ، وهذا من الترابط والتناسق اللفظي الوارد في الآيات الكريمة، ومراعاة للفاصلة القرآنية.

ويرى سيبويه[٨] أن (الباء) ليست بزائدة بل هي أصلية، ودليله على ذلك أن الجار والمجرور في قوله (بمثلِها) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، تقديره: (واقعٌ)، أو (لهم)، وأيده ابن هشام[٩] لإغنائه عن

---

(١) عمرو بن حارثة بن ناشب بن سلامة بن الحارث الأسدي، ينظر: المرزباني، أبو عبيد الله محمد، معجم الشعراء، ٤٢/١.

(٢) ينظر: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ١٢٠/٢.

(٣) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢٨٤/٢.

(٤) سورة يونس، آية رقم ٢٧.

(٥) سورة الشورى، آية رقم ٤٠.

(٦) الأخفش، أبو الحسن المجاشعي البصري (ت٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى أحمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ٣٧٢/١.

(٧) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٣٨/١.

(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٦٦/٤.

(٩) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ٣٩٢/٢.

تقدير رابط بين الجملة ومبتدئها وهو (الذين)[١].

أما الفاعل فحكمه الرفع دائمًا، وهذا هو القياس لكنه قد يخالف ذلك القياس بالعدول عن الرفع إلى الجر بالإضافة، أو الجر بحرف جر زائد، ومن أمثلة الجر بالإضافة قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[٢]، حيث جاء الفاعل في الآية السابقة مجرورًا (اللهِ) معدولًا به عن الأصل؛ إذ الأصل أن يكون مرفوعًا (اللهُ)، ومن الأمثلة على وقوع الفاعل مجرورًا بحرف الجر الزائد كالباء نحو قولنا: كفى بمحمدٍ رجلًا، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[٣]، في هذه الآية ورد ذكر الفاعل معدولًا به عن الأصل، حيث وقع مجرورًا؛ إذ الأصل أن يكون مرفوعًا، والغرض من ذلك العدول هو المحافظة على التناسب اللفظي والترابط بين الآيات القرآنية.

ومن الأمثلة على ذلك العدول الجر بالجوار كما في قوله تعالى: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[٤]، وردت كلمة (عاصف) في الآية السابقة معدولًا بها عن الأصل، حيث جاءت مجرورة وكان حقها أن تكون مرفوعة؛ لأنها نعت (للريح) وليست نعت (لليوم)، ولكنها جُرّت للمجاورة[٥].

وقيل: يحمل جر (عاصف) على التبعية (لليوم)، وليس (للريح)[٦]، وذلك جائز على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: على تقدير مضاف إليه محذوف، والتقدير: (في يومٍ عاصفٍ الريح)، فحذفت (الريح) لذكرها في أول الآية[٧].

الوجه الثاني: أن العصوف وإن كان (للريح) فإن اليوم يوصف به؛ لأن الريح فيه تكون، فجاز أن تقول: يومٌ عاصفٌ. كما تقول: يومٌ باردٌ ويومٌ حارٌ. والحر والبرد فيهما[٨].

الوجه الثالث: أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة، فلما جاء بعد (اليوم) أتبعه إعرابه

---

(١) ينظر: ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين (ت٦٢٠هـ)، المغني، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م، ٥١٢/١.

(٢) سورة الحج، آية رقم ٤٠.

(٣) سورة النساء، آية رقم ٦.

(٤) سورة إبراهيم، آية رقم ١٨.

(٥) ينظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن يزيد بن جرير (ت٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ٥٥/١٦.

(٦) ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ٣٥٣/٩.

(٧) ينظر: ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد المهدي (ت١٢٢٤هـ)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبدالله القرشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ٨٥٢/٣.

(٨) ينظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٣٥٢/٩.

وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض إذا أشبهه[١].

ومما قيل في هذه الآية أنّ (عاصف) نعت للريح خاصة، غير أنّه لما جاء بعد اليوم أُتبع إعرابه، وذلك أن العرب تتبع الخفض الخفض في النعوت[٢].

ولعل مما يقوِّي هذا التوجيه أنّ هذه الآية قرئت "... اشتدتْ به الريح في يومٍ عاصفٍ" – بالإضافة – أي يوم ريحٍ عاصفٍ[٣]، ومن هنا تُعرب (عاصفٍ) في القراءة الأولى: نعت للريح مرفوع وعلامة رفعة الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار المناسبة (الكسرة) لأجل المماثلة الصوتية.

٢) العدول عن الرفع إلى النصب:

من المسلَّم به استعمال الرفع في أبواب المبتدأ والخبر وبعض النواسخ ومعمولاتها؛ بالإضافة إلى الفاعل ونائبه.

ولكن قد نجد النصب في بعض الحالات لهذه المسائل المشهورة بالرفع، عدولًا عن الأصل، حيث نرى أن العرب قد عَدلت عن رفع المعطوف إلى نصبه كما في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٤]، حيث جاءت كلمة (المقيمين) معدولًا بها عن أصلها، وهو الرفع إلى النصب، في حين أنها معطوفة على مرفوع (المؤمنون).

حيث أرجع النحاة هذا العدول إلى الأسباب الآتية:

١) المقيمين، منصوب على المدح والتعظيم أي: أعني أو أخص المقيمين، قال سيبويه: "هذا باب ما ينصب على التعظيم ومن ذلك المقيمين الصلاة"[٥].

٢) وقيل: إنه معطوف على (ما)[٦].

---

(١) ينظر: الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ٢٨٦/٣.

(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٢٨٩/٢.

(٣) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٣٧٢/٢، وللمزيد ينظر: أبو حطب، سيّد أحمد، الجر على الجوار والمماثلة الصوتية ص١٢٨، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، يناير ٢٠٠٥م.

(٤) سورة النساء، آية رقم ١٦٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣٦٣/٢.

(٦) ينظر: الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (ت٣١١هـ)، معاني القرآن، تحقيق: عبدالجليل عبه شلبي، علم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ١٣٠/٢.

٣) وقيل: إنه معطوف على الضمير في (منهم)، وعليه فلا عدول فيه[١].

٤) قيل: إنه منصوب على العطف على الكاف في قوله (قبلك) أو (إليك)[٢]. وأرجح الأقوال هو النصب على المدح[٣].

وهذا هو الدهلوي يتحدث عن نصب (المقيمين)، وهي في محل الرفع فيقول: "وتحقيق هذه الكلمة عندي أن ما يخالف التراكيب العامة للكلام، ويرد في كلام أهل اللغة الذين يحتج بهم فهو من التراكيب المقبولة الصحيحة، وكثيرًا ما وقع للعرب الأولين أثناء خطبهم كلمات وتراكيب هي مخالفة للقواعد المعروفة في الفن، فهي من قبيل النادر الاستعمال"[٤].

ولما أن نزل القرآن الكريم بلغة العرب الأولين، فلا عجب إذا جاءت فيه الياء (لحالة النصب) مكان الواو في (حالة الرفع). وعلى هذا، الذي تحقق عندي في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٥]، إنها في حالة الرفع، وينبغي أن يبين معناها حالة الرفع"[٦].

وقال الزرقاني: "أما قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٧]، فقرأها الجمهور بالياء منصوبة كما ترى. وقرأها جماعة بالواو منهم أبو عمرو في رواية يونس وهارون عنه. ولكل من القراءتين وجه صحيح فصيح في اللغة العربية، فالنصب مخَرّج على المدح، والتقدير: وأمدح المقيمين الصلاة، والرفع مخَرّج على العطف، والمعطوف عليه مرفوع كما ترى"[٨].

---

(١) ينظر: الزجاج، معاني القرآن، ١٣٠/٢.

(٢) ينظر: الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٨، ١٥٤/٤.

(٣) ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ٣٥٣/٩.

(٤) الدهلوي، أحمد عبدالرحيم، الفوز الكبير في أصول التفسير، عرّبه من الفارسية: سلمان الحسيني النّدوي، دار الصحوة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م، (د ت) ١٨٩/١.

(٥) سورة النساء، آية رقم ١٦٢.

(٦) الدهلوي، أحمد عبدالرحيم، الفوز الكبير في أصول التفسير، ١٨٩/١.

(٧) سورة النساء، آية رقم ١٦٢.

(٨) الزرقاني، محمد عبدالعظيم (ت١٣٦٧هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٣، (د ت)، ٣٨٨/١.

٣) العدول عن الجر إلى الرفع:

في هذا الجانب نرى أن العرب قد عدلت فيه عن الجر إلى الرفع- مخالفة القياس النحوي- الذي حدد مواضع الجر أما بالحرف، أو بالإضافة، أو بالتبعية، كالصفة، والاسم الواقع بعد (إلا)، وغيرها، ومن الأمثلة على ذلك قول لبيد بن ربيعة[١]:

حتى تهجّر في الرّواح وهَاجَهَا ** طَلَبَ المَعّقبِ حَقَّهُ المظلومُ[٢]

حيث جاءت كلمة (المظلوم) معدولًا بها عن الأصل وهو الجر إلى الرفع، وكان حقها الجر تبعًا للفظ (المعّقبِ) ومراعاة اللفظ أولى. حيث وصف بالمظلوم المرفوع قوله (المعّقبِ) المجرور بإضافة المصدر الذي هو (طلب) إليه، لكون هذا المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلًا لذلك المصدر[٣].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٤]، حيث جاء لفظ الجلالة (الله) الواقع بعد (إلا) مرفوعًا، وكان حقه أن يكون منصوبًا، لو كانت (إلا) للاستثناء- ناصبة لما بعدها- ولكن إذا كانت للاستثناء فسد المعنى؛ لأنه ليس المقصود: (لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا)[٥].

ثمة عدة توجيهات للنحاة في (إلا وما بعدها) في هذه الآية:

الأول: أن (إلا) اسم بمعنى غير، وقال سيبويه في ذلك: "هي وما بعدها نعت لـ (آلهة) وكان حق الاسم بعدها أن يكون مجرورًا ولكنه عُدل به إلى الرفع لتأكيد التبعية"[٦].

الثاني: أن (إلا) في معنى (غير) الذي يراد بها البدل قال ابن هشام: "لا يجوز في (إلا) أن تكون للاستثناء من جهة المعنى إذ التقدير حينئذ: لوكان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي

---

(١) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة العامري، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ١٥/٣٥٠.

(٢) العامري، أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك (ت٤١هـ)، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص١٥٥.

(٣) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (د ت)، ١/١٩٣.

(٤) سورة الأنبياء، آية رقم٢٢.

(٥) ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ٢/٢٧١.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢/٣٣٢.

بمفهومه أنه: لو كان فيهما آلهة فيهم الله لفسدتا وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع مذكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه، أي إن القول بالاستثنائية مردود لما فيه من فسادٍ للمعنى، ولذا ثبت صحة رأي من قال بأنه نعت على الرغم من أنه مرفوع، وقد عُدل عن جره للتأكيد على أنه مع (إلا) بمعنى (غير)"[١].

الثالث: أن (إلا) في موضع (سوى)، والمعنى: لو كان فيهما آلهة سوى الله لفسدتا[٢].

٤) العدول عن النصب إلى الرفع:

الأصل في النصب أن يستعمل في أبواب المفعولات وبعض أنواع المنادى والحال والتمييز والمستثنى وخبر (كان وأخواتها) واسم (إن وأخواتها)، وفي بعض أحوال التوابع.

ومما ورد فيه العدول عن الأصل في هذا الجانب قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٣]، حيث ورد المنصوب بعد (إلا)، وهو المستثنى الذي يجب نصبه إذا كان الكلام تامًا مثبتًا عند بعض القراء مرفوعًا فقال: (إلا قليلٌ)[٤]، معدولًا به عن الأصل وهو النصب (قليلًا)، حيث علل النحاة على أنه بتأويل الموجب الذي هو (فَشَرِبُوا مِنْهُ) بالمنفي كأنه قيل: فلم يعطوه إلا قليلٌ منهم.

وقيل إن (قليل) مبتدأ حذف خبره والتقدير: شربوا[٥]. وقال ابن مالك: "فشربوا منه إلا قليل منهم، أي: إلا قليلٌ منهم لم يشربوا"[٦]. ثم قال: "ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع، إلا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعًا بالابتداء، ثابت الخبر ومحذوفه"[٧].

---

(١) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/١٠٠.

(٢) ينظر: الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ٢/٢٠٠.

(٣) سورة البقرة، آية رقم ٢٤٩.

(٤) وهي قراءة ابن مسعود، وأبي، والأعمش، ينظر: الخطيب، عبداللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م، ١/٣٥٢، وينظر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين (ت٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت)، ٢/٢٥٠.

(٥) ينظر: الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ١/١٦٦ – السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢/٢٥٦.

(٦) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ، ص٤٢، ٤٣.

(٧) ينظر: المرجع السابق.

ومن ذلك أيضًا قول عمرو بن معديكرب[١]:

وكـــــلُ أخٍ مُفارقـــــة أخـــــوه ** لَعْمـــرُ أبِيـــك إلّـــا الفرقـــدانِ[٢]

حيث كان القياس نصب (الفرقدان) دون كسر للبيت ولا ضرورة تدعو إلى رفعه، وإن كان بعض النحاة حملوه على لغة بني الحارث بإلزام المثنى الألف في كل الأحوال، فيكون منصوبًا بالفتحة المقدرة عليها[٣].

وكذلك العدول جاء مع (لا) النافية للجنس التي تعمل عمل (إنّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[٤]، ببناء (رفثَ) على الفتح في محل نصب، وعطف عليه (فسوق) و (جدال)، ولكن عُدل عن النصب إلى الرفع في قراءة بعضهم[٥] (رفثٌ) وما عطف عليها، حيث كان للنحاة في ذلك تخريجات عدة منها:

الأول: أن (لا) بمعنى (ليس) فتعمل عملها[٦].

الثاني: أن (لا) مهملة وأن الثلاثة مرفوعات بالابتداء والخبر (في الحج) للأول أو الثالث، وحذف من الباقي[٧].

الثالث: على حذف كان والتقدير: فلا يكون رفثٌ ولا فسوقٌ. وحذفها بعد (إن ولو) الشرطيتين[٨].

---

(١) عمرو بن معديكرب بن ربيعة بن عبد الله بن عصم بن عمرو بن زبيد، ينظر: المرزباني، أبو عبيد الله محمد، معجم الشعراء، ٢٠٨/١.

(٢) الزبيدي، عمرو بن معديكرب (ت٢١هـ)، شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي، تحقيق: مطاع الطربيشي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ص١٧٨.

(٣) ينظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ٥١٦/١ ، ينظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، ٢٣٢/٢.

(٤) سورة البقرة، آية رقم ١٩٤.

(٥) وهي قراءة أبي جعفر، والكسائي عن المفضل عن عاصم، ينظر: الخطيب، عبداللطيف، معجم القراءات، ٢٧٢/١، وينظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، النشر في القراءات العشر، ٢٢٧/٢.

(٦) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ٢٦/١.

(٧) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٤/١.

(٨) ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ٤٠٨/٢.

ومن صور العدول أيضًا ما تدخل عليه (إذن): وهي أداة جواب وجزاء ونصب، تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، بشرط تصديرها واستقبالها واتصالها وانفصالها بالقسم أو بلا النافية[١]، وقد نُصب بها الفعل على قراءة من نصب بحذف النون[٢]، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٣]، أي: (لا يلبثوا) فهذه قراءة النصب على مذهب الجمهور من النحاة، حيث استوفت الشروط الثلاثة من الصدارة والاستقبال والاتصال، إلا أنها فصلت بـــ (لا) النافية.

ورأى بعضهم أنه منصوب بـــ (أن) مضمرة بعدها، ولكن وردت قراءة أخرى برفع أي: بثبوت النون (يلبثون)[٤]، عدولًا عن النصب كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٦]، لعدم تصدرها حيث سبقت بالواو والفاء، وذكر النحاة لها أسبابًا شتى منها:

الأول: قال جماعة من النحويين إذا وقعت (إذن) بعد الواو أو الفاء جاز في مدخولها الوجهان الرفع والنصب[٧].

الثاني: (لا يلبثون) بثبوت النون جواب لقسم محذوف، وعليه (فإذن) متوسطة بين القسم وجوابه[٨]، وليست متصدرة لانعدام الشرط.

الثالث: أن قوله: (لا يلبثون) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم لا يلبثون)، وعليه (فإذن) مقحمة بين الخبر والمبتدأ المحذوف، فهي على ذلك ملغاة لعدم وجود شرط الصدارة[٩].

الرابع: الأصل في الآية التقديم والتأخير، (لا يلبثون خلافك إذًا) وهو مذهب بعض الكوفيين[١٠].

---

(١) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٣١/١.

(٢) وهي قراءة أبي بن كعب، ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢٧٣/١، وينظر: ابن الجزري، شمس الدين، النشر في القراءات العشر، ٣٠٨/٢.

(٣) سورة الإسراء، أية رقم ٧٦.

(٤) وهي قراءة ابن مسعود، ينظر: ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في القراءات العشر، ٣٠٨/٢.

(٥) سورة الإسراء، أية رقم ٧٦.

(٦) سورة النساء، أية رقم ٥٣.

(٧) الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، ٢٣٥/٢.

(٨) الألوسي، شهاب الدين محمود، روح المعاني، ١٢٥/٨.

(٩) الزمخشري، الكشاف، ٤٦٢/٢.

(١٠) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٣٣٧/٢.

الخامس: الفعل هنا معطوف على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر (كاد) والفعل في خبر (كاد) واقع موقع الاسم[١].

السادس: الرفع في (يلبثون) غالب وذلك بإهمال (إذن) وبه قرأ السبعة[٢].

٥) العدول عن النصب إلى الجر:

ذُكِرَت أبواب النصب في كتب النحاة متفرقة، وفي بعضها الآخر مجموعة في باب واحد تحت مسمى المنصوبات، كأبواب المفعولات، والمنادى، والحال، والمعطوف على المنصوب، وغيرها، وقد عُرفتْ من خلال ذلك مواضعها المطـّردة، لكن العرب عدلت عن هذا الاطراد إلى غيره في بعض المواضع منها:

جر المفعول به بدلًا من نصبه كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[٣]، حيث جاء (أمرِهِ) معدولًا به عن أصله وهو النصب إلى الجر، في حين أن العامل (يخالف) من الأفعال المتعدّية بنفسها يقال: خالفتُ الأمورَ، فكان الأصل في قوله: (أمره) النصب على المفعولية، ولكنه عُدل عن ذلك الأصل للتضمين[٤]، حيث ضمّن (يخالف) معنى (يعدِل) أو (يخْرُج) وهما لا يتعديان إلا بحرف الجر نحو: (يعدلُ محمدٌ عَنْ رأيه)، (يخرجُ محمد مِنْ البيت مبكرًا)[٥].

وقال الأخفش وأبو عبيد جرّه لزيادة (عن)[٦]. وقدره الطبري بمعنى يحذر قائلًا: "وأدخلت (عن)؛ لأن معنى الكلام: فليحذر الذين يلوذون عن أمره، ويدبرون عنه معرضين"[٧].

---

(١) ينظر: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ، ٩٢/٧.

(٢) ينظر: المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ١٢/٢، وينظر في القراءة: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي، السبعة في القراءات، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ، ص٣٨٣.

(٣) سورة النور، آية رقم ٦٣.

(٤) التضمين: هو إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه. وقيل: هو أن تشرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة لتصير مثلها، أي: تغيير معنى الأصل، ينظر: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢٩٩/١.

(٥) ينظر: ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد، المغني، ٣٨٢/١.

(٦) ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٤٤٥/٢.

(٧) السيد، علي إسماعيل، جامع البيان في معرفة رسم البيان، دار الفرقان بالرياض، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، (د ت)، ٢٣١/١٩.

ومن المواضع التي عُدل فيها عن النصب أيضًا، جر المعطوف على المنصوب كما جاء في بعض القراءات[١]، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[٢]، بكسر اللام حيث جاءت (أرجلِكم) بكسر اللام معطوفًا على (وجوهَكم) في الآية في الحكم والمعنى، وعُدل في إعرابه عن النصب إلى الجر لمشاكلته (برؤوسِكم) في الآية[٣].

وقيل: (وأرجلِكم) معطوفًا على (رؤوسِكم) دون المعنى وهو أيضًا بدل عن الغسل بأن المُراعى المعنى لا اللفظ، وإنما خفض للجوار كما كانت العرب تفعل ذلك[٤].

وقيل: يجوز الخفض على الجوار أي: أن (أرجُلِكُم) معطوفة على (رؤوسِكم) في الإعراب، والمعنى للغسل قاله الأخفش[٥].

والحكم في ظاهرة مختلف كون المسح لا يكون إلا للرؤوس، أما الغسل فيكون للأرجل، ولكن جاز الخفض هنا للجوار.

وقيل أيضًا: إن العطف هنا من باب عطف الجمل وليس المفرد بتقدير: (وامسحوا بأرجلكم)، وقيل التقدير: وأرجلكم غسلًا[٦].

وقيل: إن الإعراب الأصلي مقدر، لانشغال المحل بحركة المناسبة بينه وبين ما قبله، مثله في ذلك قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[٧]، فيمن جرهما[٨].

---

(١) وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، وابن عباس، ينظر: مكرم، عبدالعال سالم، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، (د ت)، ١٩٥/٢، وينظر في القراءة: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص٢٤٢.

(٢) سورة المائدة، آية رقم ٦.

(٣) ينظر: عبدالسلام، محمد إبراهيم، ظاهرة العدول في اللغة العربية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م، ص٣٤.

(٤) ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ٩٤/٦.

(٥) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ٢٥٥/١.

(٦) ينظر: المالكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م، ٢٢٠/١.

(٧) سورة الواقعة، أية رقم ٢٢.

(٨) قرأ بالرفع حمزة، والكسائي، وأبو جعفر، والباقون بالجر، فالرفع على تقدير: لهم حور عين، أو عندهم حور عين، ينظر: ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ٣٤٠/١.

فالعطف على ﴿ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾[١]، لا على ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾[٢]، إذ ليس المعنى هو طواف الولدان عليهم بالحور. وقيل: العطف على جنات فكأنه قيل: المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور. وقيل: على أكواب باعتبار المعنى؛ إذ المعنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب[٣].

وقيل: بجوار الجر على الاتباع وهو في المعنى الغسل نحو: (هذا جُحر ضبٍ خربٍ)، والنصب أسلم وأجود[٤].

٦) العدول عن الجر إلى النصب:

يشيع الجر في أبواب حروف الجر والإضافة وبعض أحوال التوابع كما سبق ذكره. ولكن ورود النصب في بعض الحالات لهذه المسائل المعروفة بالجر عدولًا عن الأصل يأتي لأسباب شتى.

ومما ورد فيه النصب عدولًا عن الجر في هذا الصدد، ما يسمى بالنصب على نزع الخافض ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾[٥].

على تقدير (اختار من قومه سبعين رجلًا)، على رأي من قال: إن (اختار) من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر فـ (من قومه) مفعول ثانٍ، والمفعول الأول سبعين[٦].

وقيل: إن الثاني بدل من الأول. وردّ بعدم الجواز؛ لأن الاختيار يقتضي أن يكون المختار بعضًا من كل؛ لأن ما هو واحد في نفسه لا يصح اختياره وإذا لم يكن بدلًا من مختار منه لم يصح البدل[٧].

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾[٨]، والتقدير: (بماذا تأمرين؟) فالمفعول الأول للفعل (تأمرين) محذوف تقديره: تأمرينا، والمفعول الثاني (ماذا)، والجملة المعلقة في محل نصب

---

(١) سورة الواقعة، آية رقم ١٧.

(٢) سورة الواقعة، آية رقم ١٨.

(٣) ينظر: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٨٩٥/١.

(٤) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ٤٦٥/٢.

(٥) سورة الأعراف، آية رقم ١٥٥.

(٦) ينظر: الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٣٨٣/٢.

(٧) ينظر: الدمشقي، عبدالغني بن طالب بن حمادة (ت١٢٩٨هـ)، اللباب في شرح الكتاب، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د ت)، ٢٦٩/١.

(٨) سورة النمل، آية رقم ٣٣.

بعد نزع الخافض[١]. وقيل: إن (ما) استفهامية والجملة بتأويل المفرد مفعول لـ (انظري) يعني: فانظري وتأملي حتى يتعين لك الأمر[٢].

كذلك من الأمثلة على ذلك العدول قول الشاعر[٣]:

تمّرون الديارَ ولم تعُوجُوا ** كلامُكُمُ عليَّ إذَنْ حَرَامُ[٤]

فالأصل في قول الشاعر أن يقول: تمّرون بالديارِ أو على الديارِ، إلا أنه حذف الخافض ونصب الديار توسعًا.

ومن أمثلة العرب قولهم: "أخوك من صَدَقَك النصيحةَ"[٥]؛ إذ الأصل أن تكون (في النصيحةِ)، حيث عُدل عن الأصل في ذلك من خلال حذف الجار ونصب المجرور توسعًا، ومن أقوال العرب أيضًا: "كالكلب يُهْرشُ مَؤلِّفَهُ"[٦]، حيث نصب (مؤلفَه) خلافًا للأصل، إذ الأصل أن تكون مجرورة بحرف الجر (بمؤلفه).

وعلى الرغم من وجود هذا النوع من العدول في السماع، إلا أن بعض النحاة منع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الخافض.

ومن الأمثلة على ذلك قول الفرزدق[٧]:

---

(١) ينظر: درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت١٤٠٣هـ)، إعراب القرآن وبيانه، دار اليمامة، دمشق، ط٤، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، ٢٠٣/٧، وينظر: النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبدالمنعم خليل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ص٦٩٩.

(٢) ينظر: المظهري، محمد ثناء الله الهندي الفاني (ت١٢٢٥هـ)، التفسير المظهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١م، ١١٣/٧.

(٣) هو جرير بن عطية الخطفي، وعطية اسم أبيه، والخطفي لقب جده حذيفة بن بدر بن يربوع، ينظر: الخطفي، جرير بن عطية (ت١١٠هـ)، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ص٥.

(٤) المرجع السابق، ص٤١٦.

(٥) الميداني، أبو الفضل أحمد محمد (ت٥١٨هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م، ٢٣/١.

(٦) يضرب هذا المثل فيمن تحسن إليه ويذمك، والمقصود بالتهريش: الإغراء بين الكلاب، وأراد: يهرّش الكلب بمؤلفه، ينظر: يعقوب، إميل بديع، موسوعة أمثال العرب، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، ٥٩٨/٤.

(٧) همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال ولقب بالفرزدق، ينظر: الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة (ت١١٤هـ)، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ٢٠٠٩م، ص٥.

ومـــا زُرْتُ ســـلَمى أن تكـــون حبيبـــة ** إليّ، ولا ديـــنٍ بهـــا أنـــا طالِبُـــه[١]

حيث جاءت كلمة (دينٍ) بالخفض دون أن يسبقها حرف جر، لذا كان للنحاة في ذلك عدة أوجه جاءت على النحو الآتي:

١) يرى الخليل والأخفش من البصريين والكسائي من الكوفيين أنه معطوف على محل أن تكون؛ إذ الأصل (لأن تكون)، وكان حذف الجار مع (أنّ وأنْ) مطردًا لطولهما بالصلة[٢]. واختاره ابن مالك في أحد المواضع[٣]، وتبعهم ابن هشام في ذلك[٤].

٢) القول بالنصب في (أن تكون) في محل نصب، نسبه ابن مالك لسيبويه والفراء[٥]، واختاره قائلًا: "واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع (أنّ وأنْ) محكومًا على موضعهما بالنصب لا بالجر"[٦].

٣) ذهب الجوجري[٧]، إلى أنه عطف على توهم دخول اللام على (أن) والتقدير: (ولأن تكون)، واعترض بأن حمل العطف على المحل أظهر من الحمل على عطف التوهم[٨].

(١) الفرزدق، ديوانه، ص٧٨.

(٢) ينظر: الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٤٤٣/١.

(٣) ينظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد، شرح الشافية الكافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ٦٣٤/٢.

(٤) ينظر: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٦٨٣/١.

(٥) ينظر: الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٤٤٣/١.

(٦) ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيّد و محمد المختون، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ١٤٨/٢.

(٧) ينظر: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد ياسر شرف، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٠م، ٥٦٧/٢.

(٨) ينظر: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٦٨٣/١.

ثالثًا: العدول عن الأصل في الصيغ الاسمية

١) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول:

عَدلت العرب عن الأصل في كثير من ألفاظها عن استعمال صيغة (فاعل) إلى صيغة (مفعول)، وورد ذكر ذلك العدول في كثيرٍ من كتب النحاة والآيات القرآنية الكريمة، فعلى سبيل المثال قوله تعالى: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾[١]، حيث جاءت صيغة اسم الفاعل (ساتر) معدولًا بها عن أصلها إلى صيغة اسم المفعول (مستورًا)، والظاهر إقرار (مستورًا) على موضعه من كونه اسم مفعول عن أعين الكفار فلا يرونه، أو مستورًا به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن رؤيتهم، ونسب الستر إليه لما كان مستورًا به، وقيل: يجوز مستورًا بمعنى ساتر (اسم فاعل والأخير يجيء بلفظ المفعول كما قالوا: مشؤوم وميمون، ويريدون شائم ويامن)، وقيل: حجابا مستورا أي: حجابا على حجاب، وقيل: مستورا وصف على جهة المبالغة كما قالوا: شعر شاعر[٢]. ومثله قول أبي نواس[٣]:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ** يَنْقَضِي بِالْهَمِّ والْحُزنِ[٤]

قيل: (مأسوف) اسم مفعول من الأسف، وقيل: مأسوف مصدر أريد به اسم الفاعل والتقدير: أنا غير آسف على زمن هذه صفته[٥].

٢) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة اسم الفاعل:

يرد اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[٦]، حيث عُدل عن الأصل في صيغة اسم المفعول (مدحوضة) إلى صيغة اسم الفاعل (داحضة)، ويقتضي الاستعمال الصرفي أن لفظة (مدحوضة) في مكان (داحضة)؛ لأن كل مبنى له معنى يؤديه بحسب الأصل وقد يُعدل به عن أصله لغرض بلاغي أو نفسي يصير به ذلك الاستعمال ذا معنى عميق يستدل بقرينة

---

(١) سورة الإسراء، آية رقم ٤٥.

(٢) ينظر: عبدالسلام، محمد إبراهيم، ظاهرة العدول في اللغة العربية، رسالة ماجستير، ص١٤٣، ١٤٤.

(٣) الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء، ينظر: الحكمي، أبو نواس الحسن بن هاني (ت٣٣٨هـ)، ديوان أبي نواس، ٢٠١١، (د ت)، ص٤.

(٤) المرجع السابق، ص٥٦.

(٥) ينظر: البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١٨٧/١، ١٨٨.

(٦) سورة الشورى، آية رقم ١٦.

الاستعمال العدولي[١].

ومثله أيضًا قول الحطيئة[٢] حينما هجا الزبرقان بن بدر:

دَعِ المَكـــــارِمَ لا تَرْحـــــلْ لِبُغْيَتِهَـــــا ** واقعُد فإنك أنــتَ الطــاعِمُ الكَاسِــي[٣]

حيث عدل عن اسم المفعول (المطعوم المكسو) إلى اسم الفاعل (الطاعم الكاسي)[٤].

٣) العدول عن صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل:

الصفة المشبهة باسم الفاعل تدل على وصفه به على سبيل الدوام والثبات، وقد يُعدل عن الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل، والأمثلة على ذلك كثيرة نأخذ منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾[٥]، حيث عُدل عن (ضيِّق) من باب الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل (ضائق) ليدلّ على أن الضيق عارض غير ثابت[٦].

كما أن (ضيِّق) أكثر منه استعمالا؛ لأن المقام ليس مقام الدلالة على الثبوت والاستقرار، بل المقام مقام الدلالة على الحدوث والعوارض؛ لذا عَدل إلى ما يدل عليه وهو صيغة الفاعل[٧].

لذلك فإن إرادة تثبيت دلالة صيغة أخرى أو نفيها عنها، لا يتم إلا عن طريق العُدول بها إلى صيغة أخرى تقابلنا في العدول عن الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل، فلمّا كانت الصفة المشبهة تدل على الثبوت، وصيغة اسم فاعل تدل على الحدوث، فإذا أريد إثبات صيغة معينة جيء بها على صيغة اسم الفاعل، وإذا أريد نفي صفة الثبوت جيء بصيغة اسم الفاعل معدولًا بها عن الصفة المشبهة، وهذه سبيل صعبة لا يقيس عليها إلا الأفذاذ ممّن وُهِبوا خفايا فن العدول، وأدركوا طواياه[٨].

---

(١) ينظر: الجيلي، عبدالعال إدريس، العدول عن الأصل بين المشتقات الصرفية، دار النشر، مجلة أمارابك، ص٢١.

(٢) هو جرول بن أوسمه بن مالك بن جؤية بن مخزوم بن مالك بن غالب بن قطيعة بن عبس بن بغيض ابن الريث بن غطفان ولقب بالحطيئة، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ١٤٩/٢.

(٣) الحطيئة، أبو ملكية جرول بن أوس، ديوان الحطيئة، تحقيق: مفيد محمد قحيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، (د ت)، ص١١٩.

(٤) ينظر: ابن سيده، أبو الحسن علي المرسي (ت٤٥٨هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ٧٠/٥.

(٥) سورة هود، آية رقم ١٢.

(٦) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٤٥٢/١.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٢٢٧/٥.

(٨) ينظر: الجحيشي، هلال علي محمود، العدول الصرفي في القرآن الكريم، ص١٦.

٤) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة الصفة المشبهة:

يقتصر هذا النوع على صيغة (فعيل) الدالة على الصفة المشبهة، وهناك صيغ أخرى تأتي بمعنى اسم المفعول نحو (فعيلة) وهي ذاتها صيغة (فعيل) مع إلحاق تاء التأنيث والتي تحول المفردة الداخلة عليها من الوصفية إلى الاسمية لكن هذا على كثرته لا يقاس(١).

ومن الأمثلة على ذلك: الشيطان الرجيم، والأصل: الشيطان المرجوم، كما يقال: رُجم به الشيطان في هوائه فصُرف من مفعول إلى فعيل؛ لأن الياء أخف من الواو. وقيل أيضًا: كفٌ خضيب، والأصل: مخضوبة. ولحيةٌ دهين، والأصل: مدهونة. ورجلٌ جريح، وصريع كل ذلك أصله الواو؛ لأنه مفعول(٢).

٥) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة الصفة المشبهة:

من المسوّغات الأسلوبية التي ورد فيها العدول عن الأصل من صيغة اسم الفاعل إلى صيغة الصفة المشبهة هيمنة قانون التقابل على بنية العدول، وذلك من خلال تجانس العناصر الموازنة بينهما، ومن الأمثلة على ذلك الجانب قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ۝٧ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ۝٨ أَبْصَٰرُهَا خَٰشِعَةٌ ۝٩ يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ۝١٠ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً ۝١١ ﴾(٣)، في هذه الآية الكريمة عُدل عن صيغة اسم الفاعل (ناخرة) إلى صيغة الصفة المشبهة (نخرة)، حيث تواتر في الآيات الكريمة السابقة عدة صيغ لاسم الفاعل، والتي تمثلت في سلسلة متتابعة؛ لتشكل سياقًا متجانسًا؛ لتكون لوحة متجانسة صيغيًا، إلا أنه في الآية السادسة قد عُدِل عن تلك الصيغة إلى صيغة الصفة المشبه. فمن الفروق الدلالية الدقيقة بين صيغتي اسم الفاعل والصفة المشبهة – أنها أي: الصفة المشبهة – تدل على الثبوت، واسم الفاعل يدل على الحدوث(٤).

فدلالة اسم الفاعل– إذن– على الثبوت إنما تُلمح من مقابلته بالفعل فهو أثبت وأدوم من الفعل. ولكنه بالقياس إلى الصفة المشبهة يدل على الحدوث والطروء؛ لأن الصفة المشبهة في الأعم الأغلب تدل

---

(١) ينظر: الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (ت٦٨٦هـ)، شرح مقدمة ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، ١٦٦/٧.

(٢) ينظر: ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠هـ – ١٩٤١م، ص٨.

(٣) سورة النازعات، آية رقم ٦-١١.

(٤) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٦٩٤/٤.

على الثبوت. وفي ضوء هذه القاعدة الصرفية الدلالية نقارب بنية العدول في الآية[١].

٦) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة:

ورد العدول عن الأصل من صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة في كثيرٍ من الآيات القرآنية الكريمة نأخذ منها -على سبيل المثال- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٢]، يؤثر سياق الآية الكريمة العدول عن صيغة اسم الفاعل (عالم) إلى صيغة المبالغة (عليم)، حيث كان من المفترض أن تماثلها على صيغة اسم الفاعل (واسع، عالم) اتكاءً على قانون الجوار والمشاكلة والمماثلة بين الصيغتين.

وعن دلالة صيغة (عليم) يقول البغوي: "عليمٌ بنيّاتهم حيثما صلوا ودعوا"[٣]، ويقول السعدي: "عليم بسرائركم ونياتكم"[٤]، فصيغة المبالغة (عليم) تتعلق بعلم السرائر والنيّات، هذا المعلوم اللطيف الخفيّ الموغل في الخفاء والغياب لا يدركه إلا عالم واسع العلم عظيم الإدراك، فجاء العدول إلى صيغة المبالغة (عليم)؛ ليحقق قيمة التناسب الدلالي مع المعلوم بالنيّات والسرائر[٥].

٧) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة المصدر:

علم الصرف علم دلالي لا يقف عند معرفة بنية الكلمة وإرجاعها إلى أصلها فحسب؛ بل يتعدى ذلك إلى دراسة دلالة الصيغ واشتقاقها ومعانيها التي يجود بها السياق.

فالتعبير بالمصدر له دلالة غير تلك التي تظهر عندما يعبّر بالفعل، فيكون ذلك لحكمة في أداء المعنى القرآني الذي يراد الإشارة له والالتفات إليه وهو في الوقت ذاته إشارة إلى اختلاف المعنى تبعًا لاختلاف البنية الصرفية[٦].

---

(١) ينظر: الحمادي، جلال عبدالله محمد سيف، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة تعز، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص٢٢٤.

(٢) سورة البقرة، آية رقم ١١٥.

(٣) البغوي، أبو محمد حسين بن مسعود محيي السنة (ت٥١٠هـ)، معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبدالله النمر و عثمان جمعة ضميرية، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ١٣٩/١.

(٤) السعدي، عبدالرحمن بن ناصر (ت١٣٧٦هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص٦٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) ينظر: الجيلي، عبدالعال إدريس، العدول عن الأصل بين المشتقات الصرفية، ص٢٤.

ومن الأمثلة التي ورد فيها التعبير بالعدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة المصدر قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾[١]، في هذا السياق القرآني المبارك تنهض بنية العدول عن الأصل في لوحة فريدة من خلال العدول عن صيغة اسم المفعول إلى المصدر[٢].

إنّ إيثار صيغة اسم المفعول يشير إلى أن صفة البركة في هذا المعلم الإيماني الجليل صفة مكتسبة لا صفة ذاتها أكسبتها إياها إرادة الذات الإلهية حين شرفتها باصطفائها دون غيرها من المعالم العمرانية؛ لتحمل شرف النسبة إلى الذات الإلهية (بيت الله)، ويغفل السياق القرآني قانوني الجوار والعطف اللذين يرجحان تماثل الصيغتين في بنية العدول عن صيغة اسم المفعول (مباركًا، ومهديًا به) لينحرف بالصيغة الثانية إلى صيغة جديدة وهي المصدر (هدىً)، حيث إن تلك الصيغة تحيل إلى دلالة الحدث المطلق مجردًا عن معنى الزمن، فالبيت الحرام ليس مهديًا به ولا هاديًا، بل هو الهداية ذاتها[٣].

ويستعمل المصدر ويراد به اسم المفعول في أقوال العرب كقولهم: (لبن حلْب) وتريد (محلوب)، وكقولك: (الخلْق) وتريد (المخلوق)، ويقولون للدراهم: ضرْب الأمير أي: مضروب الأمير[٤].

قال السيرافي: "وأما الحذايا والسقايا فمصدران في الأصل مثل الفتيا والرجعى وإن كانا قد وقعا على المفعول؛ لأن المصدر قد يقع على المفعول كقولهم: درهم ضرْب في معنى مضروب، وأنت رجائي في معنى مرجوِّي، واللهم اغفر لنا علمك فينا أي: معلومك من ذنوبنا"[٥].

٨) العدول عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم المفعول:

جاء ذكر المصدر على صورة المفعول في كلام العرب، وكذلك في الآيات القرآنية الكريمة، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾[٦]، يقول الزمخشري في هذه الآية: "وقرئ (مُكْرَم) بفتح الراء[٧] بمعنى الإكرام إنه يفعل ما يشاء من الإكرام والإهانة ولا يشاء من ذلك إلا ما يقتضيه عمل العاملين واعتقاد المعتقدين"[٨].

---

(١) سورة آل عمران، آية رقم ٩٦.

(٢) ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ١٦٢/٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ١١/٤.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٣/٤.

(٥) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين، شرح المفصل، ١٦/١، ٥٠/٦.

(٦) سورة الحج، آية رقم ١٨.

(٧) وهي قراءة ابن أبي عبلة، ينظر: الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ٣٥٩/٦، وينظر: النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، ص٦١٩.

(٨) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٨٥٩/٣.

أما في كلام العرب فمثاله قولهم: حلفت محلوفًا، وكذلك: المعقول والميسور والمعسور والمجلود، فالميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى العسر، ويقولون: دعه إلى ميسوره وإلى معسوره أي: إلى زمن يسره وعسره(١).

٩) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المصدر:

قال سيبويه إن العرب تقول: "ماءٌ غورٌ ومجازه غائر، ورجلٌ عدلٌ ومجازه عادل، وأتيته ركضًا ومجازه راكضًا، ومفازة قفر أي مقفِرة، ما أنت إلا نوم، وما زيد إلا أكل وشرب، وإنما أنت دخول وخروج، وبنو فلان لنا سلم أي: مسالمون، أو هم علينا حرب أي: محاربون"(٢).

يقول ابن مالك(٣):

ونعتوا بمصدر كثيرًا ** فالتزموا الإفراد والتنكيرا(٤)

أي: أن العرب تكثر النعت بالمصدر فيقولون: مررت برجل عدْل، وبرجلين عدْل، وبرجال عدْل، وبامرأة عدْل، وبامرأتين عدْل، وبنساء عدْل، ويلزم حينئذ الإفراد، فوضْعُ (عدل) موضع (عادل) أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجل ذي عدل ثم حذف (ذي) وأقيم (عدل) مقامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازًا وادعاء(٥).

قال سيبويه(٦): "ويقع على الفاعل ذلك قولك: يوم غم ورجل نوم، إنما تريد النائم والغائم".

واستشهد على ذلك بقول الخنساء(٧):

---

(١) ينظر: السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ٢٤٦/٢.

(٢) الثعالبي، عبدالملك بن محمد، فقه اللغة وسر العربية، ص٣٤.

(٣) هو جمال الدين أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، ينظر: الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٥/١.

(٤) ابن مالك، ألفية ابن مالك، تحقيق: سليمان بن عبدالعزيز العيوني، مكتبة دار المناهج، الرياض، (د ت)، ص٤٥.

(٥) ينظر: العثيمين، محمد بن صالح (ت١٤٢١هـ)، شرح ألفية ابن مالك، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، (د ت)، ص٣٣.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣٣٧/١.

(٧) تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد بن رياح بن يقظة بن عصية بن خفاف بن امرئ القيس، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ٧٢/١٥.

ترتــع ومــا رتعــت حــتى إذا ادكــرت ** فإنمـــا هـــي إقبـــال وإدبـــار[١]

حيث علّق سيبويه على هذا البيت بقوله: "فجعلها الإقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارك صائم وليلك قائم"[٢].

قال المبرد: ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده فيكون حالًا؛ لأنه ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ ﴾[٣]، أي: غائرًا[٤].

١٠) العدول عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم الفاعل:

تقول العرب: قمْ قائم والمعنى: قم قيامًا، كما قال المبرد، واقعد قاعدًا أي: قعودًا، كما يقال: الفاضلة بمعنى الفضل والإفضال، والعافية بمعنى المعافاة. وكقولهم: فلانة حسنة الدالة، أي: الدلال[٥].

يقول سحيم[٦]:

عمـــيرةَ ودِّع إن تجهَّـــزت غاديًـــا ** كفى الشَّيبُ والإســلامُ للمــرء ناهيًــا[٧]

فكلمة (ناهيًا) وإن جاءت على وزن فاعل إلا أنها تصح أن تكون بمعنى المصدر، قال ابن جني: "فالقول أن يكون (ناهيًا) اسم فاعل من نهيت كساع من سعيت، وسار من سريت، وقد يجوز أن يكون (ناهيًا) هنا مصدر كالفالح والباطل والغائر ونحو ذلك مما جاء في المصدر على فاعل، حتى كأنه قال: كفى الشيب والإسلام للمرء نهيًا وردعًا"[٨].

---

(١) الخنساء، تماضر بنت عمرو (ت٦٤٥هـ)، ديوان الخنساء، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص٤٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣٣٧/١.

(٣) سورة الملك، آية رقم ٣٠.

(٤) ينظر: المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ٢٤٣/٢.

(٥) ينظر: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين، شرح المفصل، ٥٠/٣.

(٦) عبدٌ حبشي اشتراه بنو الحسحاس وهم بطن من بني أسد، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ٣٠٥/٢٢.

(٧) سحيم، عبد بني الحسحاس (ت١٩٥٠م)، ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، ص١٦.

(٨) ابن جني، الخصائص، ٤٨٩/٢.

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ﴾[١]، أي: بطغيانهم، وقالوا: الطاغية مصدر كالعاقبة فكأنه قال: بطغيانهم[٢]، ويدل على ذلك المعنى ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ﴾[٣].

١١) العدول عن صيغة اسم الجنس (فَعَل) إلى صيغة اسم المفعول:

وذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْا۟ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾[٤].

يوظف سياق الآية الكريمة تقنية العدول عن صيغة اسم الجنس (فَعَلَ) إلى صيغة اسم المفعول؛ لتقديم توصيف نسبي لعاطفة الحب الإنسانية بين الوالد وأولاده[٥].

وتفيض صيغة اسم الجنس (ولد) بينابيع متدفقة من الحب الأبوي ليشمل عناصر أخرى في سلسلة التولد المتصلة/ ابن الابن وابن ابن الابن...إلخ. كما يتجاوز حدود الجنس والنوع ليحتوي كلا الجنسين الذكر والأنثى. ويتجاوز أيضًا حيز التحجير العددي ليستوعب الواحد والمتعدد[٦].

ويشير الزمخشري إلى دلالة عامة لهذا العدول هي دلالة التوكيد، ثم يوضح معنى التوكيد بقوله: "ومعنى التوكيد في لفظ (المولود): أن الواحد منهم لو شفع للأب الأدنى الذي ولد منه لم تُقبل شفاعته فضلًا أن يشفع لمن فوقه من أجداده"[٧].

وبذلك تكون تقنية العدول مبنية على قضية منطقية مفادها: أن افتقار المؤثر إلى كفاءة التأثير في العنصر القريب يقتضي – بداهةً – افتقاره إلى كفاءة التأثير في العنصر البعيد من باب أولى.

وتكشف تقنية العدول عن فاعلية سياق المقام في تعطيل المقتضيات. فإن من مقتضيات علاقة

---

(١) سورة الحاقة، آية رقم ٥.

(٢) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٣٢١/٨.

(٣) سورة الشمس، آية رقم ١١.

(٤) سورة لقمان، آية رقم ٣٣.

(٥) ينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠١٠م، ٩٤٤/١.

(٦) ينظر: المرجع السابق.

(٧) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٥٠٤/٣.

التولُّد المباشر وما يترتب عليها من تبعات وتكاليف ومشقة في تربية الوالد للولد أن يحاول المولود بذل جهد متوازٍ لرد بعض جميل والده عليه[١].

وقد اختيرت صيغة اسم المفعول (مولود) لتعميق دلالة التيئيس؛ لأن المولود – كما عرفنا – هو عنصر التولّد المباشر/ الولد من الصلب فهو – بداهةً – أكثر العناصر حظًا من عناية الوالد ورعايته. وهو في المقابل أكثرهم حرصًا على تحمّل مقتضيات هذا السلوك الأبوي الرفيق الحاني.

فيكون العدول إلى صيغة اسم المفعول (مولود) أفاد إلى التنبيه على أن تلك الصلة الرقيقة لا تخوِّل صاحبها التعرّض لنفع أبيه المشرك في الآخرة وفاءً له بما تؤمى إليه المولودية من تجشُّم المشقة من تربيته فلعلّه يتجشّم الإلحاح في الجزاء عنه في الآخرة حسمًا لطمعه في الجزاء عنه[٢].

١٢) العدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر:

من القياس أن يذكر الاسم الظاهر وإذا أريد إعادته فلا يعاد بلفظه بل بالضمير، ولكن العرب عَدلت عن الضمير إلى الاسم الظاهر فأعيد الظاهر بلفظه كما في قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[٣]، أي: إن نسيت واحدة ذكرت الأخرى. والغرض من العدول هنا رفع الالتباس، والإضلال، وزوال الغفلة، وللأمر بالاستشهاد[٤].

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾[٥]، حيث قال (من وعاء) ولم يقل منه، لئلا يتوهم عود الضمير إلى الأخ فيصير كأنه مباشر يطلب خروجها، وليس كذلك لما في المباشرة من الأذى، ولم يقل (من وعائه) لئلا يتوهم عود الضمير إلى يوسف؛ لأنه العائد إليه ضمير (استخراجها) أي: لئلا يتوهم أن أخاه استخرجها من وعاء نفسه. لذا عدل عن الضمير إلى الاسم الظاهر[٦].

---

(١) ينظر: الحمادي، جلال عبدالله، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، ص٢٢١.

(٢) ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ١٣٣/٢١.

(٣) سورة البقرة، آية رقم ٢٨٢.

(٤) ينظر: الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ١٨٤/١.

(٥) سورة يوسف، آية رقم ٧٦.

(٦) ينظر: الأخفش، أبو الحسن، معاني القرآن، ٣٩٩/١.

المبحث الثاني:
العدول عن الأصل في الأفعال

إن الأفعال في اللغة العربية لها أهمية كبيرة؛ لكثرة استعمالها في الحديث، وهي إحدى العناصر الثلاثة للكلمة التي تستهل بها غالب كتب النحو، وتتشعب منها بقية أبواب القواعد، ومما يلاحظ عنها العدول بين صيغها(١).

وتؤكّد كتب النحو العربي في تعريفها للفعل على دلالتي الحدث والزمن. فالفعل: "ما دلّ على معنىً في نفسه واقترن بزمان"(٢). فالزمن قسيم الحدث في البنية الدلالية للفعل. ويضيف ابن جني على ذلك دلالة ثالثة للفعل هي الدلالة على الفاعل(٣).

إن اجتماع الدلالة الزمنية ودلالة الحدثِ شرط أساسيٌّ لتحديد الهوية الدلالية لصيغة الفعل. فلا فعل بلا زمن ولا فعل بلا حدث. وإن تفرّدتْ إحدى الدلالتين بالهيمنة على البنية اللغوية للكلمة يفضي إلى خلق بنية لغوية مغايرة لبنية الفعل. فالدلالة الزمنية منفردة تحدد الهوية الدلالية لظروف الزمان، ودلالة الحدث منفردة تشكل الهوية الدلالية للمصادر(٤).

ويقتضي التقسيم المنطقي للزمن على ماضٍ وحاضر ومستقبل، تقسيم الفعل على ماضٍ ومضارع وأمر، يقول سيبويه عن الأفعال: "بنيت لما مضى، ولما يكون و لم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع"(٥).

فقوله: (لما مضى) أي: الفعل الماضي، وقوله: (ولما يكون و لم يقع) أي: الفعل المستقبل/الأمر، وقوله: (وما هو كائن لم ينقطع) أي: الفعل المضارع.

إن انغلاق الفعل على دلالة زمنية محددة ليس بخاصية مطردة، فالدلالة الزمنية للفعل تتسم بالمرونة والطواعية، وفي ظل هذه المرونة تبرز خصيصتان أساسيتان إضافيتان من خصائص الفعل هما: قابلية التفريغ الزمني، وقابلية الاستبدال أو التناوب الزمني(٦).

---

(١) ينظر: ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ١٤٤/٢.

(٢) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢٢/٢.

(٣) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر: الحمادي، جلال عبدالله، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، ص٨٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١٢/١.

(٦) ينظر: الحمادي، جلال عبدالله، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، ص٨٨.

وتشير الخصيصة الأولى إلى طاقة قارّة في بنية الفعل تؤهله لاستفراغ دلالته الزمنية الخاصة (دلالة الماضي أو الحاضر أو المستقبل) واستيعاب دلالة الزمن المطلق، وهذه الخصيصة لا يكتسبها الفعل في بنيته الصرفية الإفرادية وإنما تتخلّق وتتشكل من خلال التفاعل الإيجابي بين صيغة الفعل وشبكة الدوالّ اللّغوية والقرائن السياقيّة في السياق اللغوي.

فأما خصيصة الاستبدال أو التناوب الزمني فتشير إلى إمكانية حلول صيغة فعلية محل صيغة فعلية أخرى أو العدول عن صيغة فعلية إلى صيغة فعلية أخرى. ويشير سيبويه إلى هذه الحقيقة بقوله: "وقد تقع (نفعل) في موقع (فعلنا)"(١).

وقد تنبّه الدارسون القدماء إلى هذه الخصيصة ولا سيما البلاغيون الذين درسوها تحت مسمى: المجاز، ومخالفة ظاهر اللفظ معناه، كقولهم عند المدح: قاتله الله ما أشعره. فهم يقولون هذا ولا يريدون وقوعه(٢).

كما أشار القدماء من اللغويين أيضًا إلى عدول الأفعال عن أصلها، ووقوع بعضها موقع بعض، قال الفراء في معاني القرآن: "وذلك عربي كثير في الكلام"(٣)، وجاء في أمالي ابن الشجري: "أن العرب قد أوقعت بعض أمثلة الأفعال موقع بعض مع حصول العلم بما يقصدونه، فأوقعوا الماضي في موضع المستقبل، والمستقبل في موضع الماضي"(٤)، وجاء في كتابه أيضًا: "كان ينبغي للأفعال كلها أن تكون مثالًا واحدًا لمعنى واحد، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أحوال الزمان، فإذا اقترن بالفعل ما يدل عليه من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها موقع بعض"(٥).

لذلك يتناول هذا المبحث دراسة العدول عن الأصل في الأفعال، من خلال ما يلي:

أولًا: العدول عن الأصل في صيغ الأفعال.

ثانيًا: العدول عن الأصل في الإعراب.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٤/٣.

(٢) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الشواهد القرآنية والشعرية، ص٢٨.

(٣) الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ٦١/١.

(٤) العلوي، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، ٣٤/٢، ٣٥.

(٥) ابن جني، اللمع في العربية، ص٧٠.

أولا: العدول عن الأصل في صيغ الأفعال

١) العدول عن الفعل الماضي إلى الفعل المضارع:

عَدلت العرب عن الماضي إلى المضارع لغرض بلاغي، قال ابن القيم: "قصدت العرب بالإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل لأن الإخبار بالفعل المضارع إذا أتى به في حالة الإخبار عن وجود كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي؛ وذلك لأن الفعل المضارع يوضح الحال التي يقع فيها ويستحضر تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها وليس كذلك الفعل الماضي"(١).

وكثيرًا ما يُعدل عن الفعل الماضي إلى المضارع، ويكون هذا العدول على نوعين: نوع يُستعمل فيه المضارع للدلالة على حدث قد مضى وانقضى، ونوع آخر يُستعمل فيه المضارع للدلالة على حدث يقع في الحال والاستقبال(٢).

ومن الأمثلة الواردة على ذلك العدول قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾(٣)، حيث عُدل عن اللفظ الماضي (أصبح) إلى المستقبل (فتصبح)، والأصل أن يقول: (فأصبحت) عطفًا على (أنزل)؛ وذلك لفائدة بقاء أثر المطر زمانًا بعد زمان، فإنزال الماء مضى وجوده، واخضرار الأرض باقٍ لم يمضِ(٤)، وكما تقول: أنعم عليَّ فلان عام كذا فأروح وأغدو شاكرًا له، ولو قلت: فرحتُ وغدوتُ لم يقع ذلك الموقع.

وقيل: عُدل عن صيغة الماضي إلى صيغة المضارع إرادةً لتصوير استمرار الأرض خضراء مما يشيع البهجة، ويطمئن الناس على دوام أرزاقهم؛ لذا جاء التعقيب بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾(٥)، فهو لطيف بعباده، خبير بما يصلح أحوالهم، فالعدول عن الماضي كان لغاية بلاغية كما نصّ على ذلك كثيرٌ من المفسرين(٦).

---

(١) ابن القيم الجوزية، أبوعبدالله محمد شمس الدين (ت٧٥١هـ)، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، صححه: السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٢٧هـ، ص٣٢، ٣٣.

(٢) ينظر: ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ١٩٤/٢.

(٣) سورة الحج، آية رقم ٦٣.

(٤) ينظر: ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ١٤٨/٢، ١٤٩.

(٥) سورة الحج، آية رقم ٦٣.

(٦) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ١٧٠/٣.

ويَكثر مجيء العدول عن صيغة الفعل الماضي إلى صيغة الفعل المضارع الذي يدل على الحال، وكأنه أمر مشاهد للعيان، وهذا من البلاغة، فيكون التعبير بالفعل المضارع أبلغ من الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ﴾(١).

حيث أطلق الزمخشري على هذا العدول مصطلح (حكاية الحال)، يقول: "فإن قلت: لم جاء (فتثير) على المضارعة دون ما قبله، وما بعده؟ قلت: ليحكي الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السحاب، وتستحضر تلك الصورة البديعة الدالة على قدرة الخالق سبحانه وتعالى"(٢).

وذكر أيضًا ابن هشام "أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار"(٣).

٢) العدول عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر:

يبين لنا التراث اللغوي كثيرًا من الظواهر اللغوية التي خالفت المقاييس النحوية، فمن المعروف أن الجملة الخبرية تعطف على نظيرتها، وكذلك الأمر في الإنشائية، فإذا جاء الأمر مخالفًا لهذه القاعدة عُدّ عدولًا عن الأصل، ولا يكون ذلك إلا لتحقيق أغراض بلاغية يعيننا على معرفتها والوصول إليها السياق(٤).

وقد يُعدل عن ذكر الفعل الماضي، ويحوّل إلى الأمر للدلالة على السرعة والامتثال، وكيفية وقوع الحدث، ويظهر ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٞ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحۡيَٰهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾(٥)، فسياق الآية الكريمة يخبر عن أحداث قد مضت، مثل: اخرجوا، ثم عُدِل فجأة عن الماضي إلى الأمر: موتوا، للدلالة على أن الحدث قد وقع بسرعة، وأن الأمر المخوف منه، هو الموت لا يكون إلا من عند الله، فشمل جميع الناس(٦).

---

(١) سورة فاطر، آية رقم ٩.

(٢) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٦١٠/٣.

(٣) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٩٠٥/٢.

(٤) ينظر: بابو، غياث، دلالة العدول في صيغ الأفعال، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد الثاني عشر، ١٣٩١هـ، ص٣١.

(٥) سورة البقرة، آية رقم ٢٤٣.

(٦) ينظر: بابو، غياث، دلالة العدول في صيغ الأفعال، ص٣٢.

قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى قوله: فقال لهم الله موتوا؟ قلت: معناه: فأماتهم، وإنما جيء به على هذه العبارة للدلالة على أنهم ماتوا ميتة رجل واحد بأمر الله، ومشيئته، وتلك ميتة خارجة عن العادة، كأنهم أمروا بشيء فامتثلوا امتثالًا من غير إباء ولا توقّف"(١).

ومن الدلالات التي يفرزها السياق نتيجة العدول عن الماضي إلى الأمر: إظهار العناية والاهتمام بالشيء المعدول عنه في السياق اللغوي، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾(٢)، فإذا أعدنا النظر في صيغة الفعل: اركبوا، يتبادر إلى الأذهان أنه فعل إنشائي جاء على صيغة الأمر، والمقصود خلاف ذلك؛ لأن المقام مقام إخبار، كأنه قال: فركبوا فيها يقولون: بسم الله، وهي تجري بهم، فعدل عن الماضي: (ركبوا) إلى الأمر (اركبوا) للعناية والاهتمام بأمر نوح ومن معه، إذ أن الحدث هنا متحقق، ولا يتوقّف الأمر على انتظار حدوثه ووقوعه(٣).

٣) العدول عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي:

يرد هذا النوع في تراكيب عدة، إلا أن النحويين قد اختلفوا في هذه المسألة، فمنهم من أجاز العطف، عطف الفعل الماضي على الفعل المضارع؛ كالزمخشري والرضي، في حين نجد آخرين كالفراء وأبي حيان وغيرهما قد منعوا العطف، فلجأوا إلى تأويل الماضي بالمضارع؛ لينسجم السياق لديهم، وليتفق مع قواعدهم اللغوية ومقاييسها(٤).

وممّا استُدلّ به كشاهد على هذه المسألة، قوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾(٥)، (فظلَّتْ)، فعل ماضٍ في اللفظ، مقرون بالفاء، مستقبل في المعنى، وهو معطوف على الجواب (نُنَزِّلْ)، مجزوم مثله في المحل، ومن منع أوّل ذلك بالمضارع ليصح العطف، فيصبح التركيب (نُنَزِّلْ، فتَظَلْ)، ومن خلال ذلك يرى يحيى بن حمزة العلوي أن مثل هذا العدول يدلّ على مبالغة في الثوابت والاستقرار(٦).

---

(١) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٢٩٠/١.

(٢) سورة هود، آية رقم ٤١.

(٣) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٢٧٠/٢.

(٤) ينظر: الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ٢٧٦/٢.

(٥) سورة الشعراء، آية رقم ٤.

(٦) ينظر: العلوي، يحيى بن حمزة بن علي (ت٧٤٥هـ)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، ١٢٠/٢.

إن استعمال المضارع للدلالة على الحال أو الاستقبال هو استعماله في الأصل، ولكن قد يُعْدل في استعماله إلى الماضي، فلا يكون معناه الحال ولا الاستقبال، وإنما ينحصر في الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[١]، حيث جاء الفعل (أَتَى) بصيغته التي تدل على الزمن الماضي بمعنى (يَأْتِي)، وروروده في هذا السياق يفرض عليه دلالة الاستقبال بقرينة (فلا تستعجلوه)؛ لأنها تشير إلى الاستقبال.

قال أبو حيان: "(وأتى) قيل: باقٍ على معناه من المضي، والمعنى أتى أمر الله وعدًا فلا تستعجلوه وقوعًا، وقيل: عبّر بالماضي عن المضارع لقرب وقوعه وتحققه، والظاهر عود الضمير على الأمر؛ لأنه المحدث عنه"[٢].

وعدول المضارع إلى الماضي يُمثّل الفعل كأنه واقع ومشاهد، لدفع المخاطب إلى التيقن منه، قال الزمخشري: "كانوا يستعجلون ما وعدوا من قيام الساعة، فقيل لهم (أَتَى أَمْرُ اللهِ) الذي هو بمنزلة الآتي الواقع وإن كان منتظرًا لقرب وقوعه"[٣].

٤) العدول عن الفعل المضارع إلى فعل الأمر:

يُعدل عن الفعل المضارع إلى فعل الأمر في السياق للدلالة على اختلاف الفعلين لفظًا ومعنًى، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖۚ قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾[٤]، حيث أتى بالفعل المضارع في بداية الأمر (أشْهِدُ) ثم عدل عن الفعل المضارع إلى الأمر (اشهدوا) وكان من المفترض أن يكون مضارعًا ليصح العطف لفظًا ومعنًى، فيكون التقدير: (أُشهدُ الله وأشهِدُكُمْ أنّي بَرِيءٌ مما تشْرِكُون)، ثم عدل عن الثاني إلى الأمر للفرق بين الإشهادين؛ لأن إشهاد الله صحيح وثابت، وإشهادهم إياهم ليس إشهادًا حقيقيًا، وإنما على سبيل السخرية والتهكم والتحدِّي والاستهانة، فهو يقول لقومه: كونوا شهداء على أني لا أفعله، فإن قلت: هلا قيل: إني أُشهدُ الله، وأشهدُكم؟ قلت: لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت في معنى تثبيت التوحيد وشدّ معاقده، وإما إشهادهم فما هو إلا تهاون بدينهم، ودلالة على قلّة المبالاة بهم فحسب، فَعُدل به عن لفظ

---

(١) سورة النحل، آية رقم ١.

(٢) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٥٠٣/٦.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٥٥٤/٢.

(٤) سورة هود، آية رقم ٥٤.

الأول لاختلاف ما بينهما، وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة تهكمًا به واستهانة بحاله[١].

٥) العدول عن فعل الأمر إلى الفعل الماضي:

هناك كثير من التراكيب قد تبدو للوهلة الأولى خبرية في بنيتها السطحية، لكنها في الحقيقية تحمل في معناها العميق معنًى إنشائيًا، يقتضيه ظاهر المقام، فيعطي التركيب الخبري دلالة ومعنى لا يتوافران في التركيب الإنشائي لو صرّح به.

ومن أهم الدلالات التي تفرزها ظاهرة العدول عن الأصل من الأمر إلى الماضي في البنية السطحية، ودلالاتها في البنية العميقة، هي إنزال الإنشاء منزلة الخبر، ومنها: التفاؤل بوقوع الطلب، إذ أن المتكلم قد يستعمل الجملة الخبرية التي فعلها ماضٍ مكان الجملة الإنشائية الطلبية التي تدلّ على الدعاء، للدلالة على تحقيق وقوع مضمون الجملة، لإدخال السرور إلى نفس المخاطب، كقولك: "أعاذك الله من الشبهة، وعصمك من الحيرة، ووفقك للتقوى"[٢].

فأصل التراكيب السابقة في بنيتها العميقة تراكيب إنشائية هي: اللهُمَّ أعذْه من الشبهة، وأعصمْهُ من الحيرة، ووفقْهُ للتّقوى، فلما أراد تحقق وقوع الفعل، أو توهم أنه متحقق وحاصل، عَدل عن صيغة الأمر إلى صيغة الخبر، للدلالة على تحقق الوقوع، وإدخال السرور إلى نفس السامع.

وهو ما قال به الطبرسيّ بمعنى الخبر الحاصل، أي: مدّ له الرحمن مدا[٣]. ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾[٤]، قوله (ادخلوها) فعل أمر عُدل به عن الأصل إلى معنى المضي؛ لأنه إقرار لدخولهم وليس أمرًا بالدخول، فهو مما وقع وحصل[٥].

وكقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تصدّق امرؤٌ من دينارِه من درهمه من صاعِ تمرة"[٦]، حيث ورد فعل

---

(١) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٤٠٣/٢، ٤٠٤.

(٢) القزويني، ابن يعقوب المغربي بهاء الدين (ت١١١٠هـ)، شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت)، ٣٣٨/٢.

(٣) الطبرسي، أبو علي الفضل بن حسن (ت٥٤٨هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المرتضى، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ٥٢٥/٦.

(٤) سورة الحجر، آية رقم ٤٦.

(٥) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، مطبعة دار الفكر للطباعة، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٤١١/٤.

(٦) العيني، أبو محمد محمود بدر الدين (ت٨٥٥هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت)، ٧٤/٤.

الأمر معدولًا به عن الأصل (تصدّق)، والأصل (ليتصدّق).

كما ورد ذلك أيضًا في الحديث الذي رواه أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أن رجلًا سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصلاة في ثوبٍ واحد، فقال: "أو كُلُّكُم يجد ثوبين"، ثم سأل رجلٌ عمرَ فقال: "إذا وسع الله فأوسعوا، جَمع رجلٌ عليه ثيابَه صَلَّى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ...إلخ"(١)، والأصل ليجمع وليصل، حيث عُدل عن صيغة الأمر إلى صيغة الماضي للتحقق والثبوت.

قال ابن بطال في شرحه على الصحيح: "وقول عمر (جمع رجل عليه ثيابه)، يعني ليجمع عليه ثيابه، وليصلِ فيها، فجاء بلفظ الماضي وهو يريد المستقبل"(٢).

ومثله من كلام العرب: "اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْهِ"، والمعنى ليتق الله، وليفعل خيرًا، ولكونه بمعنى الأمر جيء بعده بجواب مجزوم، كما يجاء بعد الأمر الصريح، وأكثر مجيء الماضي بمعنى الطلب في الدعاء نحو: "نصر الله من والاك، وخذل من عاداك"(٣).

٦) العدول عن فعل الأمر إلى الفعل المضارع:

يَعدل فعل الأمر في الاستعمال اللغوي عن أصله ليدل على الفعل المضارع، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾(٤).

فقوله (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) فيه عُدولٌ عن الأصل من الأمر إلى المضارع الذي يدل على الاستقبال(٥)، واستعمل الخبر بلفظ الأمر لحتميته.

قال الزمخشري: "فسيضحكون قليلًا، ويبكون كثيرًا جزاء إلا أنه أخرج على لفظ الأمر للدلالة على أنه حتم واجب لا يكون غيره"(٦).

---

(١) البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، (د ت)، ٨٢/١.

(٢) المباركفوري، أبو العلا محمد بن عبدالرحمن (ت١٣٥٣هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت)، ٢٦٣/٢.

(٣) ينظر: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين، شرح المفصل، ٢٧٦/٤.

(٤) سورة التوبة، آية رقم ٨٢.

(٥) ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ٢١٦/٨، ٢١٧.

(٦) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٢٨٢/٢.

كما ورد ذلك العدول أيضًا في قوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[١]، قيل معناه: (آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ)، ولذلك أجيب بالجزم في قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾[٢]، كما قُرئ (آمِنُوا وجَاهِدُوا) بالأمر[٣].

٧) العدول عن صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول:

ورد العُدول عن الأصل من صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى صيغة الفعل المبني للمجهول في كثيرٍ من الآيات القرآنية الكريمة، نأخذ منها -على سبيل المثال- لا الحصر قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤ ﴾[٤].

حيث تتضمن بنية العُدول في هذه الآيات أربع علامات من علامات يوم القيامة هي: (انفطار السماء، وانتثار الكواكب، وتفجير البحار، وبعثرة القبور)، حيث يُلاحظ أن فعلي (الانفطار والانتثار) جاءا بصيغة المبني للمعلوم، وأن فعلي (التفجير والبعثرة) جاءا بصيغة المبني للمجهول؛ لذا أصبحت هذه الظاهرة لافتة للنظر وحاثّة على التساؤل عن دلالة التحول والعُدول عن صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول[٥].

وبعد البحث عن دلالة هذا العُدول في سياقه تم ملاحظة ما يلي:

١) أن فعلي (الانفطار والانتثار) فعلان سماويان، أمّا فعلا (التفجير والبعثرة) فهما فعلان أرضيان.

٢) أُسند فعلا (الانفطار والانتثار) إلى فاعلٍ معلوم (السماءُ والكواكبُ)، وأُسند فعلا (التفجير والبعثرة) إلى نائبٍ عن الفاعلِ (أو إلى مفعول لَمْ يسمَّ فاعله).

في ضوء هاتين الملحوظتين ندرك سرّ اختيار الفعلين المبنيين للمعلوم (انْفَطَرَتْ، انْتَثَرَتْ) مع السماء والكواكب. إذ أن السماء والكواكب عنصران فضائيان ليس لها خصيصة التمكن والثبات، فهما مهيئان - ذاتيًا- للسقوط؛ لأنهما محكومان بقانون العلوية، ولولا وجود قوة تمنعها من السقوط على

---

(١) سورة الصف، آية رقم ١١.

(٢) سورة الصف، آية رقم ١٢.

(٣) وهي قراءة ابن مسعود، ينظر: الخطيب، عبداللطيف، معجم القراءات، ١٤٠/٧، وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٣٤٥.

(٤) سورة الانفطار، آية رقم ١- ٤.

(٥) ينظر: الحمادي، جلال عبدالله، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، ص٩٩.

الأرض لسقطا، وهذا مضمون قوله تعالى: ﴿ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ ﴾[١]، فمضمون هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى لو لم يمسكها لوقعتا على الأرض.

واللافت للنظر في هذا السياق أن فعلي (التفجير والبعثرة)، لم يسندا إلى فاعل معلوم كالفعلين السابقين لهما، بلْ أُسند إلى نائبٍ عن الفاعل. حيث كان من المفترض أن يطّرد بناء الأفعال جميعًا للمعلوم (انفطرت، انتثرت، تفجرت، تبعثرت)، وذلك بحكم الجوار والعطف بينها، ولكن السياق آثر استعمال الفعلين الأخيرين للمجهول[٢].

ويتبين مما سبق أن العُدول إلى صيغة المبني للمجهول في الفعلين (فُجِّرتْ، بُعْثِرَتْ) يشير إلى أن هذين الحدثين ليسا من خصائص البحار والقبور، وإنما هما حدثان طارئان عليهما. فإن البحار والقبور خاضعان لقانون الثبات والاستقرار فعدم التفجير وعدم التبعثر هما الخصيصتان الثابتتان للبحار والقبور؛ لذلك أُسنِد فعلا التفجير والبعثرة إلى نائبٍ عن الفاعل للإشعار بأن هذين الحدثين ليسا من الأفعال الذاتية للبحار والقبور، وإنما هما حدثان واقعان بفعل قوةٍ موجّهة خفيّة.

وخلاصة ذلك العُدول أن استجابة السماء والكواكب – ذاتيًا- للانفطار والانتثار والسقوط بفعل قانون الهويْ يهيؤهما لتكونا فاعلين حاضرين في السياق؛ لذلك أُسنِد الفعل إليهما مباشرةً، أما ثبات البحار والقبور واستقرارهما فيشير إلى أنهما غير مهيئين – ذاتيًا- للانفجار والبعثرة؛ لذلك لم يسند الفعل إليهما مباشرةً، بل أُسنِد إلى نائبٍ عن فاعلٍ (مجهول) غائبٍ عن السياق اللغوي حاضرٍ في حِسِّ المؤمِن الذي يستشعر عظمة الخالق سبحانه وقدرته الخفية الكامنة خارج مجال الإدراك القاصر المحدود[٣].

(١) سورة الحج، آية رقم ٦٥.

(٢) ينظر: الحمادي، جلال عبدالله، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، ص٩٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص١٠٠.

ثانياً: العدول عن الأصل في الإعراب

١) العدول عن الجزم إلى الرفع:

المشهور في اللغة العربية أن المضارع المعتل الآخر يرفع عند الجمهور بالضمة المقدرة على الألف أو الواو أو الياء، ويجزم بحذفها والمضارع الصحيح الآخر يجزم بالسكون على الآخر.

فـ (لَمْ) من الحروف الجازمة التي تجزم المضارع الصحيح الآخر بالسكون، وتحذف حرف العلة من المضارع المعتل الآخر، أي: تحذف الواو والألف والياء التي تكون آخر المضارع إذا تقدمت عليه، نحو: لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يغْزُ، ولَمْ يرْمِ.

ولكن نجد في بعض الشواهد العربية قد أثبتت حرف العلة في آخر المضارع المعتل الآخر مع الجازم (لَمْ) وكان من حقها أن تجزم ذلك بحذف حرف العلة، ولكن بقي المضارع تام الحروف ولم يحذف منه شيء، ومثال ذلك قول الشاعر[١]:

ألَمْ يَأتِيـــــك والأنبـــــاءُ تنمِـــــي ** بمـــا لاقـــتْ لَبُـــونُ بـــني زيـــاد[٢]

حيث أثبت الشاعر الياء مع الجازم في قوله (يأتِيك)، حيث كان الأصل في ذلك حذف الياء لدخول حرف الجزم (لَمْ) عليها فتكون: (ألم يَأتِكَ).

كما نجد أيضًا في العربية الفصحى المضارع صحيح الآخر مرفوعًا عدولًا عن السكون أو الجزم بعد أداة الشرط أو الجزم، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾[٣]، رفع الكافين وكان القياس أن يعمل أداة الشرط (أين) في الجواب كما عملت في فعل الشرط، ولكن جاء على خلاف القياس بالرفع عدولًا عن السكون[٤].

---

(١) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ١٢٥/١١.

(٢) العبسي، قيس بن زهير (ت١٠هـ)، شعر قيس بن زهير العبسي، تحقيق: عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب، النجف، (د ت)، ص٢٩.

(٣) سورة النساء، آية رقم ٧٨.

(٤) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، ٢٤٩/٢.

وللنحاة في تخريج رفع يدركُكُم تخريجات عدة أهمها ما يأتي:

أولاً: أنه جاء مرفوعًا على نية التقديم والتأخير كأنه قال: "يدركُكُم الموتُ أينما تكونوا"(١).

ثانيًا: أن رفع الكاف الأولى في (يدركُكم) جاء على حذف أو إضمار الفاء والتقدير عندهم: "أينما تكونوا فيدركُكم الموتُ"، حيث شبه بقول القائل: "من يفعل الحسنات اللهُ يشكرها" أي: فالله يشكرها(٢).

ثالثًا: قيل: "إنه رُفع بالابتداء وأداة الشرط تتعلق بما قبلها، وكأنه قال: (وَلا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا أَيْنَمَا تَكُونُوا)، ويكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله، ثم يبتدئ يدركُكم الموتُ ولو كنتم في بروج مُشَيَّدة"(٣).

رابعًا: قيل: بجواز الحمل على ما يقع موقع "أينما تكونوا" وهو "أينما كنتم" كما حمل قوله "ولا ناعب" على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين في قول الشاعر(٤):

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحين عشيرَةً ** ولا ناعبٍ إلا ببَين غُرَابُهَا(٥)

فعطف ناعب بالكسر على توهم الباء في خبر ليس أي: ليسوا بمصلحين ولا ناعب، فرفع "يدركُكم" كما رفع في قول الشاعر: "ولا غائبُ مالي ولا حرمُ"(٦).

٢) العدول عن الرفع إلى الجزم:

المضارع المجرد من الناصب والجازم يجب رفعه كما ذهب إليه حذّاق النحاة نحو: يسعدُ المجد، ويشربُ العطشانُ، ويرمِي اللاعبُ الكرةَ.

ولكنا نرى العرب قد توسعت في ذلك فجاء المضارع المجرد من الناصب والجازم مجزومًا على خلاف الأصل(٧)، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ

(١) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، ٢٤٩/٢.

(٢) ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد، المغني، ١٢٧/٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) زيد بن عمرو بن قيس بن عتاب بن هرميّ بن رياح الأحوص من بني تميم، ينظر: البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١٦٤/٤.

(٥) ينظر: الاستراباذي، نجم الدين، شرح الرضي على الكافية، ٧٣/٤.

(٦) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٥٤٤/١.

(٧) ينظر: عبدالسلام، محمد إبراهيم، ظاهرة العدول في اللغة العربية، رسالة ماجستير، ص٦٧.

﴿ وَسَعِيدٌ ﴾[١]، حيث لم يرفع المضارع (يأتِ) وكان من حقه إثبات الياء لأنه لم يتقدمه جازم ورفعه أجود وأصح في اللغة العالية عند النحاة[٢].

وللنحاة في تخريج جزم (يأتِ) بحذف الياء تخريجات عدة أهمها ما يأتي:

أولاً: جاء (يأتِ) بحذف الياء على لغة قوم[٣].

ثانيًا: (يأتِ) بحذف الياء في الوقف تشبيهًا بالفواصل وقفًا، ووصلًا للتخفيف كما قالوا: لا أدرِ ولا أبالِ[٤].

وورد في بعض القراءات: ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ بسكون الآخر في (فَيَغْفِرْ) و(يُعَذِبْ)[٥]، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[٦] بالرفع.

ووجه الرفع في الآية هو الاستئناف أو القطع أي: فهو يَغْفِرُ ويُعَذِّبُ[٧]. حيث لم يرفع المضارع (فَيَغْفِرْ) و (يُعَذِّبْ) بالضمة الظاهرة، وكان من حقه ذلك لأنه لم يسبق بجازم.

وقيل في تخريجه بالسكون أنه عطف على جواب الشرط وهو (يُحَاسِبْكُمْ) بالسكون في الآية قبله[٨].

٣) العدول عن الجزم إلى النصب:

توسعت العرب في إعراب بعض الشواهد العربية فَعَدلتْ عن الأصل فيها من الجزم إلى النصب والأمثلة على ذلك كثيرة نأخذ منها على سبيل المثال، قراءة بعض القراء في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾[٩] بنصب الكاف في

---

(١) سورة هود، آية رقم ١٠٥.

(٢) ينظر: الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ٢٧/٢.

(٣) وهي لغة هذيل، ينظر: النحّاس، أبو جعفر، معاني القرآن، ١١١/٢.

(٤) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ٢٦٢/٥.

(٥) وهي قراءة نافع ابن كثير، وحمزة، والكسائي، ينظر: ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في القراءات العشر، ٢٣٧/٢.

(٦) سورة البقرة، آية رقم ٢٨٤.

(٧) ينظر: العلوي، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، ٢٢/١.

(٨) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف، ٤٠٦/١.

(٩) سورة النساء، آية رقم ١٠٠.

المضارع (يُدرِكَهُ)[١].

وقراءة الجماعة (يُدرِكْهُ) بالجزم وهو عطف على فعل الشرط (يخرُج) في الآية. وكان الأصل فيها أن تجزم (يدركْه) على العطف وتأخذ حكم إعرابها، ولكن ورد في قراءة النصب على خلاف الأصل عدولًا عن الجزم.

وقال النحاة في تخريج (يدركَه) بالنصب: أنه جاء على إضمار (أن)؛ لأنه لم يعطفه على فعل الشرط لفظًا فعطفه عليه معنًى كما أجازوا في الواو والفاء وثمّ[٢].

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[٣] في "الفاء":

ومـــن لا يُقـــدّم رِجلَـــهُ مُطْمَئِنَـــةً ** فَيُثَبِتُهَـــا في مُســـتَوَى الأرض تَزلَـــق[٤]

أي: فَيُثَبِتَهَا. بالفتح.

وقول الشاعر[٥] في "ثم":

إني وقتلـــى سُـــلَيكَا ثُـــمَّ أعقِلَـــهُ ** كـــالثور يضـــربُ لّمـــا عافـــت البقـــرُ[٦]

أي: أعقِلَهُ. بالفتح. والقول في هذه الأمثلة أنها جاءت بالفتحة منصوبة على إضمار (أن)[٧].

(١) وهي قراءة الحسن بن أبي الحسن، ينظر: الخطيب، عبداللطيف، معجم القراءات، ٢٢٨/١، ينظر: ابن الجـــزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في القراءات العشر، ٢٥٢/٢.

(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ١٩٧/١.

(٣) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح بن قرّة بن الحارث، ينظر: المزني، زهير بن أبي سلمى بن ربيعة (ت٦٠٩هـــ)، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلميـــة، بـــيروت، لبنـــان، ط١، ١٤٠٨هـــ – ١٩٨٨م، ص٦.

(٤) المرجع السابق، ص٧١.

(٥) أنس بن مدرك بن عمرو بن سعد بن عوف بن العتيك بن حارثة بن عمرو الخثعمي، ينظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد القرطبي (ت٤٥٦هـــ)، جمهرة أنساب العرب، المحقق: لجنة من العلمـــاء، دار الكتـــب العلميـــة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـــ – ١٩٨٣م، ٣٩١/١.

(٦) ينظر: شرَّاب، محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ٤٢٠/١.

(٧) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، ٢٥١/٢، ٢٥٢.

المبحث الثالث:
تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد

أولا: العدول عن الأصل في العدد للأسماء[١]

١) العدول عن المفرد إلى المثنى[٢]:

قرِّبَـــا مَـــرْبَطَ النَّعامـــةَ منِّـــي ** لقِحَـــتْ حـــربُ وائـــلٍ عـــنْ حِيـــالِ[٣]

الشاهد في هذا البيت قول الحارث بن عُبَاد: (قَرِّبَا مَرْبطَ النَّعامَةِ منِّي)، حيث عبّر فيه بالعدول عن صيغة المفرد بالمثنى في قوله: (قَرِّبَا)؛ إذ الأصل أن يقرّب المربط السائس، أو غيره وهو واحد (قرّب)، فآثر التعبير بالمثنى عن التعبير بالمفرد.

وجاء العدول عن الأصل هنا من حديث الواحد إلى حديث الاثنين على ما جرت به عادة الشعراء الجاهليين من عادة التجريد، وهي أن يجرد من نفسه صاحبًا أو صاحبين يحدثهما تحريكًا للحوار وإثارة للذهن، ودفعًا للملل، بالإضافة إلى المحافظة على الوزن العروضي للقصيدة؛ مما يجعل المتلقي أو السامع يتذوق ذلك الشعر ويفهم معناه.

فحينما نُمْعن النظر في بعض الدواوين الشعرية لبعض الشعراء الجاهليين نجده قد استخدم ذلك العدول من صيغة المفرد إلى صيغة المثنى، فعلى سبيل المثال قول امرئ القيس[٤]:

قفا نبكِ مـــنْ ذكـــرَى حبيـــبٍ ومـــنزل ** بسقط اللوى بـــين الـــدخولِ فحومـــلِ[٥]

نجد أن الشاعر قد عدل عن الأصل في هذا البيت حيث عبّر عن صيغة المفرد بالمثنى (قفا)؛ إذ

---

(١) ينظر: ص٣٤ من هذا البحث.

(٢) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات من: ٤٦ إلى ٩١، ص ٢٠٠ إلى ٢٠٦، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٩٩، والبيت من البحر الخفيف.

(٤) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر الكندي، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ٩٣/٩.

(٥) الكندي، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث (ت٥٤٥هـ)، ديوان امرؤ القيس، اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ص٢١.

الأصل أن يكون ذلك التعبير بصيغة المفرد (قف)، فالعرب تخاطب الواحد خطاب الاثنين؛ لأن الرجل يكون أدنى أعوانه اثنين، راعي إبله وراعي غنمه، وكذلك الرفقة أدنى ما تكون ثلاثة، فجرى خطاب الاثنين على الواحد لمرونة ألسنتهم عليه، ويجوز أن يكون المراد: كما ذكرت سابقًا (قف قف)، فإلحاق الألف علامة دالة على تكرار اللفظ.

٢) العدول عن المفرد إلى الجمع:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٣) العدول عن المثنى إلى المفرد:

ومن زُهير ومن غُنم وإخوتِها ** ومن حبيبٍ أصابوا الذُّلَّ فانفردوا[١]

في البيت السابق نرى أن الحارث بن عُبَاد قد عَدل عن صيغة المثنى إلى صيغة المفرد في قوله: (ومن زُهير ومن غُنم وإخوتِها)، حيث ذكر اثنين (زهير وغنم)، وأعاد الضمير عنه بواحد في قوله: (وإخوتها) أي: غنم، والأصل في ذلك أن يكون: (إخوتهما)، كي يستقيم التطابق في اللفظ والمعنى؛ إذ لا بد من التطابق بين الضمير وما يعود إليه في النوع والعدد[٢].

والسبب في ذلك العدول لا يكاد يكون واضحًا، فقد يُراد به إخوة غنم فقط، وهذ لا يرجح، أو قد يكون تصحيفًا من الناسخ؛ ولكن لم ينبه إليه المحقق، بل ظاهر التعبير يقتضي العدول.

فالشعراء من وجهة نظري يستخدمون هذا العدول بشكل كبير في أشعارهم لأغراض بلاغية كالتنويع في الخطاب، أو غير ذلك، من أجل المحافظة على وزن البيت وضبطه.

٤) العدول عن المثنى إلى الجمع:

ويشكرٌ وبنو عجلٍ وإخوتهم ** بنو حنيفة لا يحصى لهم عدد[٣]

في هذا البيت نجد أن الشاعر الجاهلي الحارث بن عُبَاد قد عدل عن الأصل من خلال تعبيره عن صيغة المثنى بصيغة الجمع في قوله: (ويشكرٌ وبنو عجلٍ وإخوتهم)، حيث ورد ذكر الاثنين (يشكر وعجل) فقط، غير أنه عبّر (بإخوتهم)؛ إذ الأصل في ذلك أن يقول: (ويشكرٌ وبنو عجلٍ وإخوتهما)،

---

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٧، والبيت من البحر البسيط.

(٢) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، ٢٢٣/١.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٥، والبيت من البحر البسيط.

وسياق الحديث مقطوع عما قبلهما بالتعليق: قد رصدوا. من البيت الذي يسبقه:

وأيقنـــــوا أن شـــــيبانًا وإخـــــوتهم ** قيسًا وذهلًا وتيم الـــلات قـــد رصـــدوا[١]

جاء هذا العدول من أجل تعظيم تلك القبيلتين بالإضافة إلى طلب الخفة في اللفظ كراهية اجتماع مثنيين، حيث إن صيغة التثنية ثقيلة؛ لقلة دورانها في الكلام، فلما أُمِن اللبس، ساغ التعبير بصيغة الجمع عن التثنية.

٥) العدول عن الجمع إلى المفرد:

وإذا مـــا قُمْـــنَ تحســـبُهُن خُوطًـــا ** مـــن القضـــبان ذا ورق نضـــيرٍ[٢]

الشاهد في البيت السابق قول الحكيم الجاهلي: (تحسبُهُن خُوطًا)، حيث نجده قد عدل عن الأصل بإحلال صيغة المفرد محل صيغة الجمع؛ إذ إن قوله: (تحسبُهُن) جمع، و (خُوطًا) مفرد، والخوط هو: الغصن الناعم[٣]، فالوصف الوارد هنا للواحدة وليس للجمع، وخاصة قامتها توصف بالغصن، أما وصفهن جميعًا بأنهن غصن فبعيد.

والأصل في ذلك أن يقول: (تحسبُهُن أخواطًا)، فالسبب في ذلك العدول هو إقامة الوزن العروضي للقصيدة لا غير، أما وصفهن بمجموعة من الأغصان فهذا بعيد كما ذكرت سابقًا.

٦) العدول عن الجمع إلى المثنى:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٧) العدول عن جمع القلة إلى جمع الكثرة:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٤، والبيت من البحر البسيط.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٧٦، والبيت من البحر الوافر.

(٣) ينظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ١١٢٥/٣.

ثانيًا: العدول عن الأصل في الإعراب للأسماء[١]

١) العدول عن الرفع إلى الجر:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٢) العدول عن الرفع إلى النصب:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٣) العدول عن الجر إلى الرفع:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٤) العدول عن النصب إلى الرفع:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٥) العدول عن النصب إلى الجر:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٦) العدول عن الجر إلى النصب:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

(١) ينظر: ص٤١ من هذا البحث.

ثالثًا: العدول عن الأصل في الصيغ الاسمية[١]

١) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٢) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة اسم الفاعل:

ونتـــــركَ الأرضَ بالتَّـــــامورِ ناجِعَـــــةً ** مِنكُم سِـــيُولًا فَـــلا يـــذهبْ لهـــا قـــودُ[٢]

عَدل الحارث بن عُبَاد عن الأصل في البيت السابق في قوله: (ونتركَ الأرضَ بالتَّامورِ ناجِعَةً)، حيث عبّر بصيغة اسم الفاعل (ناجعة)، بدلًا من صيغة اسم المفعول (منجوعة)، فاستخدم اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، والأصل في ذلك أن يقول استقامة للكلام: (ونترك الأرض بالتامور منجوعة)؛ لأنها التي وقع عليها الترك فتكون بمعنى المفعول، وجاء هذا العدول من أجل اختيار التعبير الأقوى والأفضل، ومراعاة لانضباط الوزن في القصيدة.

ويكثر هذا العدول في كلام العرب، وفي الآيات القرآنية الكريمة كما في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[٣]، حيث عُدِل عن صيغة (مرضيّة) إلى صيغة (راضية). والعرب تفعل ذلك إذا كان من السبب في شيء يقال: نام ليلة وإنما ينام هو فيه[٤].

٣) العدول عن صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٤) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة الصفة المشبهة:

يا خـــير حـــبٍّ إذا مـــا غـــاب صـــاحِبهُ ** أزْرى بـــه عنـــده الواشـــون والحسُـــدُ[٥]

الشاهد في هذا البيت قول الحارث بن عُبَاد: (يا خير حبٍّ)، حيث أتى بالصفة المشبهة (حبٍّ) بديلًا عن اسم المفعول (محبوب)، معدولًا بها عن أصلها؛ إذ الأصل أن يقول: (يا خير محبوبٍ)، وهذا هو

(١) ينظر: ص٥٥ من هذا البحث.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٦٠، والبيت من البحر البسيط.

(٣) سورة الحاقة، آية رقم ٢١.

(٤) ينظر: المثنى، أبو عبيدة معمر، مجاز القرآن، ٨٤/١، ٨٥.

(٥) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٣، والبيت من البحر البسيط.

المعنى في أصله، لكنه أراد التنويع في الأسلوب؛ فاستخدم الصفة المشبهة مكان اسم المفعول؛ لما تتميز به الصفة من قوة في الدلالة وخصوبة في المعنى.

٥) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة الصفة المشبهة:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٦) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة[١]:

تســـــامر كـــــل خرعَبَـــــةٍ لعُـــــوبِ ** مـــن الـــلاتي عُـــرينَ عَلَـــى النحـــورِ[٢]

ورد العدول عن الأصل من صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة في البيت السابق من قول الحكيم الجاهلي: (خرعَبَةٍ لعُوبٍ)، حيث استخدم في تعبيره صيغة المبالغة (لعُوبٍ) للمبالغة والتكثير من حدوث الفعل (لعب)، بدلًا من اسم الفاعل (لاعب) وهذا هو الأصل فيقول: (خرعبة لاعب)، ولكنه عَدل عنه؛ لإرادة شدة الوصف، وهذا مطلب لغويٌّ يزيد من جمال الصورة الشعرية في القصيدة، بالإضافة إلى تقوية المعنى وتوكيده مع المحافظة على استقامة الوزن الشعري.

والخرعبة: الشابة الحسنة القوام، وكأنها خرعوبة من خراعيب الأغصان من بنات سننها. ويقال: جمل خرعوب، أي: طويل في حسن خلق[٣].

ومثله أيضًا قول الحارث بن عُبَاد:

إلا الفـــــتى الصـــــبَّارُ في النَّـــــــ ** جـــــداتِ والفـــــرسُ الوقـــــاحُ[٤]

نرى أنه في هذا البيت أيضًا قد عَدل عن الأصل في الشطر الأول من خلال قوله: (الفتى الصبَّارُ)، حيث استخدم صيغة المبالغة (الصبَّارُ) بدلًا عن صيغة اسم الفاعل (الصابر)، وهذا العدول جاء خلافًا للأصل؛ إذ الأصل أن يقول: (الفتى الصابر)، لكن الحارث بن عُبَاد أراد وصف الفتى بأعلى درجات الصبر، فعدل عن التعبير من صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة؛ لإرادة المبالغة والتكثير من حدوث

---

(١) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ٢٦، ١٣، ١٤، ٥٤، ٦٩، ص ١٧٤، ١٧٨، ١٧٨، ٢٠١، ٢٠٣، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٧٦، والبيت من البحر الوافر.

(٣) ينظر: الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد البصري (ت١٧٠هـ)، كتاب العين، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ٢/٢٨٤.

(٤) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢٤٢، والبيت من مجزوء الكامل المرفّل.

الفعل (صبر) كما ذكرت سابقًا، بالإضافة إلى المحافظة على الوزن العروضي والإيقاع الصوتي للقصيدة.

٧) العدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة المصدر:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٨) العدول عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم المفعول:

أحلى من الشّــهْدِ موعُــودًا ولــيْسَ لَهَــا ** ممّــا تُعاطيــكَ إلاّ البُخْــلُ والبَعَــدُ[1]

الشاهد في هذا البيت قول الشاعر: (أحلى من الشّهْدِ موعُودًا)، حيث استخدم صيغة اسم المفعول (موعودًا)، بدلًا من صيغة المصدر (وعدًا)، والأصل هو في المعنى؛ إذ يقال: (أحلى من الشّهْدِ وعدًا)، وهو جائز في المعنى باعتبار الوعد موعودًا به.

ولعل السبب الذي دفع الشاعر إلى العدول عن الأصل من صيغة المصدر إلى صيغة اسم المفعول؛ هو إقامة الوزن العروضي والتناغم الصوتي للقصيدة، بالإضافة إلى التوسع في استعمال اللغة.

٩) العدول عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المصدر:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

١٠) العدول عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم الفاعل:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

١١) العدول عن صيغة اسم الجنس (فَعَل) إلى صيغة اسم المفعول:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

١٢) العدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٢، والبيت من البحر البسيط.

رابعًا: العدول عن الأصل في صيغ الأفعال[١]

١) العدول عن الفعل الماضي إلى الفعل المضارع:

إذا أقـــولُ تخلَّـــوا عـــن هزيمتـــهم ** كـــرُّوا علينـــا حُمـــاةً كلُّهـــم حَـــرِدُ[٢]

الشاهد في البيت السابق قول الحارث بن عُبَاد: (إذا أقولُ تخلَّوا). ووجه الاستشهاد فيه: أن الشاعر عَدل عن الأصل من خلال قوله (أقول) حيث جاء به على صيغة المضارع؛ إذ الأصل أن يكون على صيغة الماضي فيقول: (إذا قلتُ تخلَّوا)، ولكن الشاعر هنا خرج على الحكاية، ويراد به أن يحكي الموقف وكأنه يراه ليعيش معه القارئ تلك الحالة[٣].

ولعل السبب الذي دفع بالشاعر إلى العدول عن الفعل الماضي إلى الفعل المضارع؛ هي الحكاية، وهي طريقة جائزة في الكلام لاستحضار الصورة الذهنية، والتنويع في الأسلوب، والشعراء يكثرون من ذلك لإثارة الذهن، وتحريك للعقل، وأن الفعل المضارع يدل على التجدد والحدوث، فضلًا عن استقامة الوزن الشعري والعروضي.

كذلك ورد العدول عن الفعل الماضي إلى الفعل المضارع في قول الحارث بن عُبَاد:

بانـــتْ ســـعادُ ومـــا أوْفَتْـــكَ مـــا تَعِـــدُ ** فأنـــتْ في إثرِهَـــا حـــرَّانُ مُعتمَـــدُ[٤]

نرى أن الحكيم الجاهلي في هذا البيت أيضًا قد عَدل عن الأصل في الشطر الأول من خلال قوله: (وما أوْفَتْكَ ما تَعِدُ)، حيث عبّر عن ذلك بصيغة المضارع (ما تعِدُ)، وهذا يخالف الأصل؛ إذ الأصل أن يعبّر بصيغة الماضي فيقول: (وما أوْفَتْكَ ما وَعَدتْ)، ولكن العدول هنا جاء على سبيل الحكاية كما ذكرت سابقًا، لما فيها من استحضار للصورة الذهنية، وتحريك الكلمات لشدّ انتباه المتلقي، بالإضافة إلى المحافظة على الوزن العروضي للقصيدة، والإيقاع الصوتي لها.

---

(١) ينظر: ص٦٦ من هذا البحث.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه،. ص١٥٦، والبيت من البحر البسيط.

(٣) ينظر: النويري، أحمد بن عبدالوهاب بن محمد (ت٧٣٣هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ٢٨٩/٦.

(٤) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥١، والبيت من البحر البسيط.

٢) العدول عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٣) العدول عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٤) العدول عن الفعل المضارع إلى فعل الأمر:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٥) العدول عن فعل الأمر إلى الفعل الماضي:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٦) العدول عن فعل الأمر إلى الفعل المضارع:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٧) العدول عن صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى صيغة الفعل المبني للمجهول[١]:

وَمِنْ بني الأوسِ إذ شُلّتْ قبيلتُهُم ** لا ينْفعُونَ ولا ضرُّوا ولا حُمِدُوا[٢]

الشاهد في هذا البيت قول الحارث بن عُبَاد: (إذ شُلّتْ قبيلتُهُم)، حيث عبّر الشاعر بالفعل المبني للمجهول (شُلّتْ)، وهذا العدول جاء مخالفًا للأصل؛ إذ الأصل أن يعبر بالفعل المبني للمعلوم؛ كي يظهر فاعله فيقول: (شلّ اللهُ قبيلتَهُم).

وهذا العدول مناسب من حيث المعنى لما فيه من إثراء وقوة له، وذلك حينما حذف الفاعل لتعظيمه والعلم به، والأمثلة على ذلك كثيره، نحو قوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ﴾[٣]. ومثله قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾[٤]، حيث ورد الفعل في الآتيتين السابقتين مبنيًا للمجهول خلافًا للأصل؛ إذ الأصل فيه أن يكون مبنيًا للمعلوم، وكان الغرض من ذلك العدول تعظيم الفاعل بعد حذفه.

---

(١) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ٨، ٩، ١١، ١٢، ٢١، ٣، ٢٣، ص ١٧١، ١٧١، ١٧١، ١٨٦، ١٨٧، ١٩١، ٢١٥، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٧، والبيت من البحر البسيط.

(٣) سورة الشعراء، آية رقم ٩٤.

(٤) سورة عبس، آية رقم ١٧.

ولعل السبب في ذلك العدول؛ هو الاعتماد على قوة الدلالة في سرد الحدث وعرض المعنى، وإضمار أو حذف الفاعل لأغراض لغويّة شتَّى؛ منها تعظيم الفاعل(١).

ومثله أيضًا قول الحكيم الجاهلي الحارث بن عُبَاد:

قَـــدْ قـــرَّت العـــينُ إذْ قُتِلـــت ** ومِنْ عَـدِيٍّ مـع القمْقَـامِ إذْ جُهِـدُوا(٢)

الشاهد في هذا البيت قول الحارث بن عُبَاد: (مع القمْقَامِ إذْ جُهِدُوا)، حيث استخدم الحكيم الجاهلي في تعبيره الفعل المبني للمجهول (جُهِدُوا)، وهذا العدول جاء مخالفًا للأصل؛ إذ الأصل أن يعبر بالفعل المبني للمعلوم؛ كي يظهر فاعله فيقول: (جَهَدهم العدو).

ولعل السبب الذي دفع بالحارث بن عُبَاد إلى ذلك العدول؛ رغبةً منه في عدم ذكر العدد، وكثرة دوران الكلام، بالإضافة إلى لفت انتباه المتلقي إلى الاستماع للقصيدة، وكذلك المحافظة على الوزن العروضي والشعري بين أجزائها؛ مما يجعل القارئ يتذوق النص الشعري ويفهم معناه.

وأيضًا قوله:

فاسْـــأَلْ بجيشِـــك لَّمَّـــا فُـــلَّ جمعُهُـــمُ ** واسألْ بِهِمْ عند وقع الحربِ إذْ هَمَـــدُوا(٣)

الشاهد في هذا البيت قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد: (لَّمَّا فُلَّ جمعُهُمُ)، حيث عبّر الجاهلي بالفعل المبني للمجهول (فُـــلَّ)، معدولًا به عن الأصل؛ إذ الأصل أن يعبّر بالفعل المبني للمعلوم؛ كي يظهر فاعله فيقول: (لما فَلَّ العدو جمعَهم).

ولعل السبب الذي دفع بالحارث بن عُبَاد إلى ذلك العدول؛ رغبةً منه في طلب الخفة والاختصار في الحديث، بالإضافة إلى المحافظة على الإيقاع الصوتي للقصيدة، حيث كان ذلك العدول مناسبًا؛ لما فيه من إثراء في المعنى وقوة في الدلالة.

(١) ينظر: الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٤١٤/١.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٦، والبيت من البحر البسيط.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٩، والبيت من البحر البسيط.

خامساً: العدول عن الأصل في الإعراب للأفعال[١]

١) العدول عن الجزم إلى الرفع:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٢) العدول عن الرفع إلى الجزم:

ونتـــــرك الأرض بالتَّـــــامور ناجعـــــةً ** منكم ســـيولًا فـــلا يـــذهبْ لهـــا قـــودُ[٢]

في البيت السابق نرى أن الحارث بن عُبَاد قد عَدل عن الأصل في قوله: (فلا يذهبْ لها قودُ)، حيث جاء الفعل المضارع (يذهبْ) مجزومًا، وسكّن الفعل من غير عامل يفعل ذلك، وهذا مخالفٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يكون مرفوعًا فيقول: (فلا يذهبُ لها قودُ)، على أصل الفعل المضارع الذي لم يسبق بناصب ولا جازم، و (لا) هنا نافية لا عمل لها في إعراب المضارع فيكون الفعل بعدها مرفوعًا.

ولعل السبب الذي دفع بالشاعر إلى العدول عن الرفع إلى الجزم في البيت السابق؛ هو المحافظة على الصورة الشعرية حتى لا ينكسر البحر، بالإضافة إلى استقامة الوزن العروضي للقصيدة.

٣) العدول عن الجزم إلى النصب:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

(١) ينظر: ص٧٤ من هذا البحث.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٦٠، والبيت من البحر البسيط.

الفصل الثاني:

ظواهر العدول عن الأصل في الجملة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العدول عن الأصل في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني: العدول عن الأصل في الجملة الفعلية.

المبحث الثالث: تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد.

العدول عن الأصل في الجملة

ويقصد به العدول عن القواعد النحوية التي رسمها النحاة للجملة؛ فقد اعتمد النحاة فيها على المسند والمسند إليه، وكل ركن من هذين الركنين هما عمدة الكلام لا تقوم الجملة العربية إلا به، وما عداهما فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه فيها، وهذا هو أصل الوضع في تركيب الجملة وهو المعيار لها، حيث تضاف إليه مجموعة أخرى من الأصول مثل: الذكر، والإظهار، والوصل، والرتبة، والإفادة، وتجاوز هذه المعايير هو في الحقيقة عدولٌ عن الأصل، والشرط فيه أمن اللبس لتحقيق الفائدة، فاستوت هذه القواعد التي وضعها النحاة لتكون هي المعيار للعدولِ عن الأصل(١).

أما بالنسبة للعدول عن أصل وضع الجملة الذي جاء لتحقيق الإفادة في الجملة الاسمية مثل المبتدأ بعده الخبر، وفي الجملة الفعلية فعل يتلوه فاعل، لكن لو ارتبكت هذه العلاقة لفقدنا الفائدة المرجوة من الجملة؛ وذلك بسبب ارتباك العلاقات في السياق، بيْد أن هذا العدول له فوائد متعددة، منها مساعدة المتكلم في الدلالة على المعنى بشكل أبلغ وأجمل، والاختصار في الكلام، بالإضافة إلى التعمية في الكلام وإرباك المستمع لغايات نفسية أو للخروج من مواقف محرجة، وغيرها، وهذا الأمر شائعٌ ومطّرد في اللغة العربية.

فالعدول عن الأصل في تركيب الجملة العربية سواء أكانت اسمية أم فعلية، يكون مطّردًا أو غير مطّرد؛ فإذا كان غير مطّرد فالنحاة يسمونه شاذًا أو ضرورة أو قليلًا أو نادرًا أو خطأً، وكل ذلك من وجهة نظري يمكن تفسيره بظاهرة الترخّص عند أمن اللبس، وذلك عندما ينسب إلى العربي الفصيح صاحب السليقة، أما إذا كان هذا العدول مطّردًا فإنه عندئذ يخضع للاعتبارات الآتية:

١) الفائدة أو أمن اللبس (فلا بد أن تتحقق الفائدة على الرغم من العدول).

٢) الخضوع لقواعد معينة يتم من خلالها هذا العدول ويطّرد في ضوئها.

٣) الإطار العام لصناعة النحو كما يبدو من قواعد التوجيه(٢).

والجملة كلام، والكلام قول مقصود بالفائدة يدل على معنًى يحسن السكوت عليه(٣)، وهو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنًى مستقل مثل: أقبلَ الضيفُ؛ إذ لابد للكلام من أمرين هما:

---

(١) حسان، تمام، الأصول، ص٢١، ٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٠، ١٣١.

(٣) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص٥٢.

التركيب والإفادة المستقلة، وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق، كأن يقال للضيف: تفضل، فهذا كلام مركب من كلمتين إحداهما ظاهرة وهي: تفضل، والأخرى مستترة وهي: أنت(١)، كما يجب على العدول ألّا يتخطى قواعد النحو التي تحثُّ على الفائدة وعدم اللبس.

ففي هذا الفصل سأتحدث بالتفصيل في العدول عن الأصل في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: العدول عن الأصل في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني: العدول عن الأصل في الجملة الفعلية.

المبحث الثالث: تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد.

كما سأتناول بعد ذلك الحديث أيضًا في:

- العدول عن الأصل من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية.
- العدول عن الأصل في التراكيب غير الإسنادية.

(١) ينظر: عباس، حسن (ت١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، (د ت)، ١/١٥، ١٦.

المبحث الأول:
العدول عن الأصل في الجملة الاسمية

تتكون الجملة الاسمية من عنصرين أساسين هما: المبتدأ والخبر؛ لكونها من العناصر الإسنادية التي لا تقوم الجملة الاسمية إلا بهما (المسند إليه والمسند)، وقد يُعدل عن الأصل في هذين الركنين لأسباب بلاغية يؤمن اللبس من خلالها، كي يكون المعنى واضحًا وجليًّا، ومن خلال ذلك يتم دراسة العدول عن الأصل في الجملة الاسمية من خلال الجوانب الآتية:

١) العدول عن الأصل بالحذف.

٢) العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير.

٣) العدول عن الأصل في المطابقة.

أولا: العدول عن الأصل بالحذف

أسهب النحويون القدامى في هذه الظاهرة وخصصوا لها أبوابًا في مؤلفاتهم؛ كابن جني في الخصائص في (باب شجاعة العرب)[١]. كما وضح سيبويه المقصود من الجملة العربية التي تتألف من ركنين أساسين: المسند إليه والمسند بقوله: "وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منهما بدًّا فمن الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قوله: عبدالله أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"[٢]، يقول المبرد في ذلك: "وهما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه"[٣].

وقد يحذف المسند أو المسند إليه من الجملة، ولا يتم الحذف إلا بوجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على معنى المحذوف؛ فيكون من الحذف معنًى لا يوجد في الذكر[٤].

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٦٠/٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢٣/١.

(٣) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ١٦٢/٤.

(٤) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ص٢٥٩.

حيث إن الذكر يكون قرينة لفظية كما أن الحذف يكون أيضًا بقرينة لفظية، ولا يكون المحذوف إلا بوجود هذه القرينة؛ فالاستلزام هو أهم القرائن الدالة على المحذوف وسبق الذكر وكلاهما من القرائن اللفظية(١).

ثمة توضيح للدكتور محمد حماسة، تكلّم من خلاله في الاستلزام حيث قال: "إنه تلازم بين عناصر البنية الأساسية، فلو لم يكن هناك تلازم بين المسند والمسند إليه لما أمكن قبول ذكر أحد العنصرين مع تجاهل العنصر الآخر مطلقًا؛ فالعنصر المذكور يدل مع القرائن الأخرى على العنصر المحذوف، وإمكان ذكر العنصر المحذوف في التعبير المنطوق نفسه، أو فيما يشابهه تمامًا يجعل الحذف جائزًا حيث لا يوجد مانع تركيبي في بناء الجملة من ذكره"(٢).

شروط الحذف:

يشترط النحويون وجود دليل على المحذوف سواء أكان هذا الدليل لفظيًا (مقالي)، أم سياقيًا (مقامي)، يدل على الحذف حيث إن الفهم مرهون باستحضار المحذوف(٣). فالقرينة سواء أكانت لفظية أم معنوية؛ فهي تحدِّد المساحة النصية لغويًّا اعتمادًا على المعادل الدلالي المفترض.

أدلة الحذف:

هناك أدلة استدل بها النحاة في بيان المحذوف من التركيب ذكروها على النحو الآتي(٤):

أ) أن يكون في الكلام مبتدأ لا خبر له، أو خبر لا مبتدأ له، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴾(٥).

ب) أن يكون في الكلام اسم منصوب لا ناصب له، نحو: أهلًا وسهلًا(٦).

ج) أن يكون في الكلام مقول، فيحذف ويبقى فعل القول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ أَسِحۡرٌ هَٰذَا وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴾(٧)، أي: تقولون: هو سحر، فحذف (هو سحر) وأبقى (أتقولون) مكانه.

---

(١) ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٣٣.

(٢) عبداللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ص٢٦١.

(٣) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٧٨٧/١.

(٤) ينظر: الفتلي، عايد محمد عبدالله، العدول في الصيغ والتراكيب في اللغة العربية، جامعة القادسية، ص٢٥.

(٥) سورة الذاريات، آية رقم ٢٥.

(٦) ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٦/٢.

(٧) سورة يونس، آية رقم ٧٧.

د) قد يُعدل عن ذكر المتضايفين إلى حذف أحدهما للاكتفاء بالآخر، ومنه حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾[١]، أي: واسأل أهل القرية.

هـ) وقد يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ﴾[٢]، أي: دروعًا سابغاتٍ.

أغراض الحذف[٣]:

تناول النحويون أغراض الحذف؛ ومنها:

١) الإيجاز والاختصار، كالجواب لمن يسأل: من القادم؟ فتقول: عبدالله.

٢) التخفيف لكثرة دوران الكلام، وذلك للاستغناء بالحال؛ كحذف ياء النداء إذا كان المنادى بحضرتك أو مقبلًا عليك.

٣) ظهور المعنى ووضوحه، قال الفراء: "وإذا كان المعنى معلومًا طُرِح منه ما يرد الكلام إلى الايجاز"[٤].

٤) الابهام، وذلك إذا أريد الإبهام على المخاطب، كقولهم: أعطيت دون تفصيل.

٥) التفخيم والتعظيم.

٦) قصد العموم.

٧) صيانة اللسان عنه بقصد التحقير والتصغير.

٨) مراعاة الفاصلة القرآنية.

---

(١) سورة يوسف، آية رقم ٨٢.

(٢) سورة سبأ، آية رقم ١١.

(٣) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص٩٩.

(٤) الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ٢٧٨/٢.

أولاً: حذف المسند إليه (المبتدأ) في الجملة الاسمية:

اختلف النحاة في المفاضلة بين كون المحذوف هو المبتدأ أو خبره، ومن ذلك قول السيوطي: "الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محطّ الفائدة ومعتمدها"(١). وذكر السيوطي: "أن العبدي ذهب إلى أن الأولى بالحذف هو الخبر؛ لأن الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر دون المبتدأ؛ إذ يتنوع الخبر فيكون مفردًا جامدًا أو مشتقًا، ويكون جملة بتنوع أقسامها، والمبتدأ لا يكون اسمًا مفردًا"(٢).

والمبتدأ أو الخبر يعتريهما الحذف إذا وجدت القرينة سواء أكانت لفظية أم حالية أغنت عن النطق بأحدهما، وكان ذلك واضحًا في المعنى.

يقول ابن يعيش: "اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما؛ فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلابد منهما إلا أنه قد يوجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه"(٣).

ومن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبًا إذا كان الخبر مخصوص نعم وبئس، نحو: نعم الرجل أبو بكر، وبئس الرجل أبو لهب، فأبو بكر وأبو لهب خبران لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو)، فأصل العبارة: نعم الرجل هو أبو بكر، وبئس الرجل هو أبو لهب(٤).

كذلك يحذف المبتدأ وجوبًا إذا كان النعت المقطوع إلى الرفع نحو: مررت بمحمدِ الكريمُ، برفع (الكريمُ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: (هو).

وإذا جاء الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل؛ فإن المبتدأ يحذف وجوبًا نحو: صبرٌ جميلٌ. إذ الأصل: اصبر صبرًا جميلًا، ثم حذف الفعل لنيابة المصدر عنه فقيل: صبرًا جميلًا، ثم عُدل إلى الرفع فقيل: صبرٌ جميلٌ فالتقدير فيه: صبري صبرٌ جميلٌ.

ومن الحذف الواجب في المبتدأ ما كان الخبر فيه صريحًا في القسم نحو ما حكاه الفارسي: "في ذمتي لأفعلن" ففي ذمتي: خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: يمين الله أو قسمي(٥).

---

(١) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (د ت)، ١٠٥/٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين، شرح المفصل، ٩٤/١.

(٤) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص٣٠.

(٥) ينظر: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٥٦/١.

أما حذف المبتدأ جوازًا فيحذف عند وجود قرينة حالية تدل عليه وتغني عن ذكره كما في قوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾[١]، حيث إن (سورة) وقعت خبرًا لمبتدأ محذوف جوازًا تقديره: هذه، وليس هناك لفظ مقدم يدل على المحذوف المقدر.

كما يكثر حذف المبتدأ جوازًا بعد فاء جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾[٢]، والتقدير: فعمله لنفسه وإساءته عليها. وكذلك أيضًا إذا وقع المبتدأ بعد القول ومشتقاته من أفعال وأسماء ذكر الخبر فيها وحذف المبتدأ اعتمادًا على الدليل عليه من السياق، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٣]، والتقدير: هذا أساطير الأولين، إشارة إلى القرآن الكريم[٤].

ثانيًا: حذف المسند (الخبر) في الجملة الاسمية:

يحذف خبر المبتدأ إذا دلّ عليه دلالة لفظية أم معنوية، والأمثلة على ذلك كثيرة نأخذ منها -على سبيل المثال- قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[٥]، حيث حذف الخبر وتقديره: (حل لكم)، دلّ على ذلك (حل لكم) المذكورة.

ومن المواضع التي يحذف فيها خبر المبتدأ وجوبًا إذا وقع بعد (لولا) الامتناعية؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هي دالة على الامتناع لوجوده، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ.

فإن قيل: لولا محمدٌ لأكرمت مهنَّدًا، لم يشك في أن المراد: وجود محمد مانع من إكرام مهنّد، فصح الحذف لتعيين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلوله محله[٦].

كذلك إذا كان المبتدأ نصًّا صريحًا في القسم فيجب حذف خبره نحو: لعمرك، وأيمن الله. وإنما وجب حذف خبره؛ لأن فيه ما في خبر المبتدأ بعد لولا من كونه معلومًا مع سد الجواب مسده.

---

(١) سورة النور، آية رقم ١.

(٢) سورة فصلت، آية رقم ٤٦.

(٣) سورة الفرقان، آية رقم ٥.

(٤) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص١٧٩، ١٨٠.

(٥) سورة المائدة، آية رقم ٥.

(٦) ينظر: الجرو، أرواح عبدالرحيم، عوارض التركيب في الأصمعيات: دراسة نحوية وصفية تطبيقية، رسالة ماجستير، ص٣٤.

كما يحذف الخبر وجوبًا إذا كان بعد المبتدأ واو تدل على المصاحبة نحو: أنت ورأيك، وكل ثوب وقيمته. حيث كان الحذف هنا واجبًا؛ لأن الواو وما بعدها قاما مقام (مع) وما ينجز بها، مع وضوح المعنى(١).

ويجوز حذف خبر المبتدأ في إجابة عن سؤال بـــ (مَنْ) أو (أي) فإذا سأل سائل: من يقرأ؟ أو من في البيت؟ أو من عندك؟ فإن للمجيب أن يقول: زيدٌ، فيذكر المبتدأ ويحذف الخبر اعتمادًا على ذكره في السؤال، كما له أن يقول: زيدٌ يقرأ أو زيدٌ عندي، فيذكر عنصري الجملة بلا حذف. وكذلك الاستفهام بأي، فإذا سأل سائل: أيهم ناجح؟ أو أيهم عندك؟ فإن للمجيب كذلك أن يذكر المبتدأ فقط أو يذكر جزأي الجملة(٢).

كما يجوز حذف خبر المبتدأ إذا ذكرت جملة مكونة من مبتدأ وخبر، ثم عطف على المبتدأ نظير له يصح الإخبار عنه بالخبر السابق نحو: محمدٌ قائمٌ ومهندٌ، والتقدير: ومهندٌ كذلك أي: قائمٌ(٣).

وإذا كان المبتدأ اسمًا موصولًا واقعًا بعد همزة استفهام إنكاري، وكان الخبر على عكس المبتدأ في الصفة فحينها يجوز حذف خبر المبتدأ. وقد ورد في القرآن الكريم حذف الخبر في مواضع تجمعها هذه القاعدة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾(٤)، فتكون (مَنْ) مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: كمن ليس كذلك، أو يكون التقدير: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر.

ثمة موضع آخر يجوز فيه حذف خبر المبتدأ إذا جاء بعد (إذا) الفجائية، نحو قولهم: خرجْتُ فإذا الأسدُ. والحذف بعد (إذا) قليل؛ ولذا لم يرد في القرآن مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره محذوف، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(٦).

---

(١) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص١٨٩.

(٢) ينظر المرجع السابق.

(٣) ينظر: الجرو، أرواح عبدالرحيم، عوارض التركيب في الأصمعيات: دراسة نحوية وصفية تطبيقية، رسالة ماجستير، ص٣٥.

(٤) سورة الزمر، آية رقم ٩.

(٥) سورة طه، آية رقم ٢٠.

(٦) سورة الأنبياء، آية رقم ٩٧.

ثانيًا: العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير

مما لا شك فيه أن التقديم والتأخير من أهم المباحث في علم المعاني والذي يشكل بدوره أحد علوم البلاغة، كما يعتبر من أهم الظواهر اللغوية التي أكسبت اللغة مرونتها وجمالها. ولما أدرك البلاغيون أهمية هذه الظاهرة أولوها جلّ اهتمامهم، ومحصوا كلام النحويين فيها واستفادوا منها، وسعوا في تطويرها وإبرازها، يقول عبد القاهر الجرجاني: "هذا باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك بديعةٍ، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزالُ ترى شعرًا يرُوقُكَ مسمَعُه، ويلطفُ بك موقِعُه، ثم تنظر فتجد سببَ أَنْ راقكَ ولطفَ عندك، أن قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان"(١).

وتقديم بعض الألفاظ وتأخيرها في مواضع مختلفة إنما يحدث إما لكون السياق يقتضي ذلك، وإما لقصد التفنن في الفصاحة والبيان، وإخراج الكلام على عدة أساليب؛ لذا فالتقديم والتأخير لم يرد في اللغة اعتباطًا في نظم الكلام، وإنما يكون عملًا مقصودًا يقتضيه غرض بلاغي، أو داعٍ من دواعيها(٢).

فالرتبة في بناء التركيب النحوي لها أهمية كبرى، وفائدة عظمى، وعليها يتوقف الحكم على التركيب كلِّه من حيث كونه نحويًا أو غير نحوي، فهي الركن الأساس لبيان العلاقة بين عناصر التركيب؛ إذ أن أي تغيير غير مدروس في الترتيب بين عناصر التركيب من شأنه أن يؤدي إلى خلل بيّن في هذا التركيب؛ مما ينتج عنه وجود جُمَلٍ غير نحوية. فالرتبة إذًا: "قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه"(٣).

وليس شيء من أجزاء الكلام في حد ذاته أولى بالتقديم من الآخر: هذا بعد مراعاة ما تجب له الصدارة في الكلام كأدوات الشرط والاستفهام وغيرها؛ لأن جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ تشترك في درجة الاعتبار(٤).

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ١٠٦/١.

(٢) ينظر: عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، أستاذ الدراسات العليا، في جامعة اليرموك، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، ص١٤٨.

(٣) ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٩.

(٤) ينظر: عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، ص١٤٩.

تقديم المسند (الخبر) على المبتدأ في الجملة الاسمية:

يرى النحويون أن الأصل في الجملة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، حتى يتسنى تعقل المحكوم عليه وتحصيل صورته في الذهن قبل الحكم، بيْد أنه قد تجد بعض الأسباب التي تجعل هذا الأصل واجب الالتزام لا يصح العدول عنه، كما قد توجد أسباب توجب عكس ذلك وتفرض ذكر المحكوم به، أي الخبر مثل الحكم عليه، أي: المبتدأ، ومن ثم يرى جمهور النحاة أن للعلاقة بين المبتدأ والخبر من حيث الترتيب حالات ثلاثًا هي(١):

١) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر.

٢) وجوب تأخير المبتدأ عن الخبر.

٣) جواز الأمرين.

يقول الدكتور تمام حسان: "الأصل في رتبة المبتدأ والخبر تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ولكن هذه الرتبة غير محفوظة؛ إذ قد تخضع للاعتبارات السياقية والأسلوبية، كما قد تخضع لجواز عكسها ووجوبه"(٢).

وقد اختلف النحاة في تقديم الخبر على المبتدأ؛ فذهب البصريون إلى جوازه، وذهب الكوفيون إلى عدم جوازه واحتجوا بقولهم: إنما قولنا لا يجوز لأنه يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره(٣).

وردّ البصريون حجتهم بقولهم: إن الخبر وإن كان مقدمًا في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير والأرجح ما ذهب إليه البصريون بجواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنه جاء في كلام العرب وجاز تقديمه لكثرة استعماله(٤).

---

(١) ينظر: أبو المكارم، علي، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، (د ت)، ص٥٢.

(٢) حسان، تمام، الخلاصة النحوية، ص١٠٩.

(٣) ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٨/١، ٦٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ١/ ٥٦.

وتقديم الخبر على المبتدأ ينقسم إلى قسمين جوازًا ووجوبًا:

أولا: تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا:

الأصل في الخبر أن يكون بعد المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو المخبر عنه، والخبر هو المخبَر به[١]. كما أنه إذا لم يُعلم ما يُخبر عنه لم يستفد من الخبر شيء، فالخبر تالٍ للمبتدأ في الترتيب[٢]، ولكن يجوز تقديمه على المبتدأ لداعٍ من الدواعي البلاغية التي يقتضيها المقام، منها:

١) العناية والاهتمام بالخبر، نحو: " ناجحٌ أخوك "، فالعناية متّجهة إلى النجاح.

٢) تخصيص الخبر بالحكم، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾[٣]، أي: لا حكم لغيره.

٣) دفع اللبس بالتنبيه على أن المتقدِّم خبر لا نعت، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾[٤].

٤) التشويق إلى ذكر المبتدأ[٥]، كقول محمد بن وهب[٦]:

ثلاثـــةٌ تُشْـــرِقُ الـــدنيا ببهجتـــها ** شمسُ الضحى وأبـــو إســـحاق والقمـــرُ[٧]

أما تقدم الخبر في قول العرب: "تميميٌّ أنا"، و"مشنوءٌ من يَشْنَؤك"، و"رجلٌ عبدُ الله" فيفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره، فهناك فرق بين قولهم: "أنا تميميٌّ" و"تميميٌّ أنا"، فالأولى إخبار المتكلِّم عن نفسه، والثانية للتفاخر بنفسه، وقبيلة تميم، وغير ذلك مما يقدَّم له الخبر. ولذلك ليس معناه أنك تقدِّم متى شئت، ولكنّك تقدّم إذا اقتضى الأمر التقديم لغرض من الأغراض[٨].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين، شرح المفصل، ٢٦٣/١.

(٢) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٥٢/١.

(٣) سورة الأنعام، آية رقم ٦٢.

(٤) سورة الأعراف، آية رقم ٢٤.

(٥) ينظر: الشافعي، أبو المعالي محمد بن عبدالرحمن (ت٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، (د ت)، ١٩٣/١.

(٦) محمد بن وهيب الحميري، أبو جعفر، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ٨٠/١٩.

(٧) السامرائي، يونس أحمد، شعراء عباسيون، عالم الكتب، الجزء الأول، مكتبة النهضة العربية، بيروت، (د ت)، ص٥٠، وبعد البحث والتدقيق بُغيت التوثيق لم أجده في ديوان الشاعر.

(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٢٧/٢.

ثانيًا: تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا:

هناك مواضع أوجب النحاة فيها تقديم الخبر على المبتدأ، ومنها:

(١) أن يكون من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام، نحو قولك: "أين زيدٌ؟، كيف عبدالله؟"[١]. وقد ذهب ابن السرَّاج إلى أن قولك: "كيف أنت؟ أين زيد؟ وما أشبهها ممّا يستفهم به من الأسماء، فـ (أنت) و (زيد) مرتفعان بالابتداء، و (كيف) و (أين) خبران".

فالمعنى في "كيف أنت؟": على أيِّ حالٍ أنت، وفي "أين زيدٌ؟": في أي مكان، ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدارة الكلام، وهي في الحقيقة الشيء المستفهم عنه"[٢].

وذهب الفارسي إلى ما ذهب إليه سيبويه وابن السراج في تقديم الخبر وجوبًا، قال: "(كيف) و (أين) خبران قدِّما لما فيهما من معنى الاستفهام، والاستفهام لا يتقدَّم عليه ما كان في حيزه"[٣]، أي: أن أسماء الاستفهام لها الصدارة فلا يتقدَّم عليها شيء، فلا تقول: "زيدٌ أين؟"؛ لأجل أن الاستفهام قد التبس بزيدٍ ودخله[٤].

(٢) أن يكون مضافًا إلى اسم له الصدارة، نحو: "صبيحةَ أيِّ يومٍ سَفَرُكَ؟"[٥].

(٣) أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو قولك: "عندك مالٌ"، "عليك دينٌ"، "تحتك بساطان"، "معك أنفان"[٦]. قال الزمخشري: "وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا، وذلك في قولك: في الدار رجلٌ "[٧]، فقد تقدَّم الخبر وجوبًا؛ لأن تأخيره يقتضي التباسه بالصفة، فيوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر، لهذا أوجب تقديمه[٨].

---

(١) ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣٣٢/١.

(٢) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالمحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ٦٠/١، ٦١.

(٣) الفارسي، الإيضاح في علم النحو، ص٨٧.

(٤) الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ٢٢٥/١، وينظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الإيضاح في علم النحو، ص٣٠.

(٥) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، ٢٢٠/١.

(٦) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٤٩/١.

(٧) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين، شرح المفصل، ٢٣٤/١، وينظر: الزمخشري، المفصل، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٣٩٣م، ٢٣٧/١.

(٨) ينظر: ابن هشام، نظام الجملة، ص٨٩.

(٤) أن يكون المبتدأ مصدرًا من (أنَّ) المفتوحة المشددة ومعموليها، والخبر شبه جملة من الجارّ والمجرور أو الظرف، فالجارُّ والمجرور كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾[١]، والظرف نحو قولك: "عندي أنّك فاضل"[٢]. وقد علّل ابن هشام وجوب تقديم الخبر في هذه المسألة بقوله: "فإن تأخير الخبر في هذا المثال يُوقع في إلباس (أنَّ) المفتوحة بالمكسورة، و (أنَّ) المؤكِّدة بالتي بمعنى (لعل)"[٣].

(٥) أن يكون الخبر محصورًا في المبتدأ، وذلك بأن يقترن بـــ (إلّا) أو (إنّما)، لفظًا أو معنًى[٤]. فاقترانه بـــ (إلّا) نحو قولنا: "مالنا إلّا اتّباع الدينِ الإسلامي"، ومن اقترانه بـــ (إنّما) قولنا: "إنّما عندَك زيدٌ".

(٦) أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود على جزء في الخبر[٥]، نحو: "في البيت أهلُه"، وقول العرب: "على التمرةِ مثلُها زبدًا"، ونحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[٦].

(٧) أن يكون ظرفًا فيه معنى الإشارة، نحو: "ثَمَّ زَيدٌ"، "هاهنا عمرٌو"[٧]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٨]. ويرى أبو حيان ضرورة تقديم الخبر على المبتدأ في هذه المسألة، وأنه لا يجوز تأخيره؛ لأن الخبر فيهما إشارة، فلابد من تقديمه كما تقدَّم اسم الإشارة (هذا) على (زيد) في الإخبار، فتقول: "هذا زيدٌ"، ولا تقول: "زيدٌ هذا"[٩].

(٨) يجب تقديم الخبر إذا استعمل في مثل؛ لأن الأمثال لا تغير، كقولهم: في كل وادٍ بنو سعد[١٠].

---

(١) سورة فصلت، آية رقم ٣٩.

(٢) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، ١/ ١٥٩.

(٣) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٤٩/١.

(٤) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، ١٥٨/١.

(٥) ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣٣٣/١.

(٦) سورة محمد، آية رقم ٢٤.

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٢٨/٢.

(٨) سورة البقرة، آية رقم ١١٥.

(٩) ينظر: ابن النحاس، بهاء الدين (ت١٢٩٩م)، شرح المقرَّب، تحقيق: جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة، عَمان، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م، ٧٢٧/١، وينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ١١٢١/٣.

(١٠) المثل: يضرب لاستواء القوم في الشر والمكروه، ويروى المثل: أينما أوجه ألق سعدا، ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣٣٢/١.

(٩) أن يكون الخبر دالًّا بالتقديم على المبتدأ، ولا يُفهم بالتأخير، نحو قولهم: "للهِ درُّكَ"[١]، وهو من الجمل التعجبية، فإن تعجُّبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ. ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٢]، فالخبر في الآية الكريمة واجب التقديم؛ لأن معناه: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه، فلو قدِّم (أأنذرتهم) لتوهَّم السامع أن المتكلم يستفهم حقيقةً[٣].

(١) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٠٦/٣.

(٢) سورة البقرة، آية رقم ٦.

(٣) ينظر: ابن النحاس، بهاء الدين، شرح المقرَّب، ٧٢٦/١.

ثالثًا: العدول عن الأصل في المطابقة

يُقصد بالمطابقة التوافق بين جزأين من أجزاء الجملة في الحكم؛ لوجود علاقة بينهما، فالحكم كالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والرفع والنصب والجر والجزم، والعلاقة كالتبعية والإسناد، وكون أحدهما حالًا من صاحبه(١).

ويفهم من ذلك أن المطابقة من عناصر الوضوح في الجملة، وهي من الضمائم الشكلية التي ترفع الغموض وتؤدي إلى أمن اللبس(٢).

والمطابقة النحوية إما أن تكون تامة أو جزئية، فالتامة تكون في الإعراب، والنوع، والعدد، والتعريف والتنكير، والجزئية تكون في بعض الصور والقرائن، أي في صورتين من الصور الأربع. وهاتان الصورتان غالبًا ما تكونان في العدد والنوع، ذلك أن أهم الخصائص التي لاحظها النحاة القدماء في التطابق الجزئي هي الناحية الكمية ثم الناحية النوعية(٣).

وتكمن أهمية المطابقة في تقوية الصلة بين أجزاء التركيب في الجملة الواحدة، لاسيما بين المتطابقين حيث إنها تكون قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وقد تكون المطابقة قرينة لفظية على الباب الذي تقع فيه "فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلة عن بعضها البعض ويصبح المعنى عسير المنال"(٤).

فالعدول عن الأصل في هذا الجانب يتمثل في عدم المطابقة بين عناصر الجملة (المسند والمسند إليه)، ويشتمل على ما يأتي:

١) العدول عن المطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر.

٢) العدول عن المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر.

---

(١) ينظر: عطار، نجلاء محمد نور، العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص١١، ١٢.

(٢) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٧٢م، (د ت)، ص٤٤٩.

(٣) ينظر: أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص١٩٣، ١٩٥.

(٤) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢١٣.

أولاً: العدول عن المطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر:

بسّط النحاة القول في بيان علامات التأنيث في اللغة، وأما التذكير فقد عرفوه بأنه ما خلا من علامات التأنيث(١)، حيث ذكر ذلك أبو بكر بن القاسم الأنباري في حديثه عن العدول في المطابقة، أن معرفة المذكر والمؤنث من تمام معرفة النحو والإعراب قائلًا: "من ذكّر مؤنثًا أو أنّث مذكرًا كمن نصب مرفوعًا أو خفض منصوبًا"(٢).

وجاء في شرح شذور الذهب: "وأقول الثالث من المرفوعات المبتدأ، وهو نوعان: مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، ولكن له مرفوع يغني عن الخبر"(٣).

وقد ورد المبتدأ والخبر في القرآن الكريم من النوع الأول بكثرة، أما النوع الثاني فقد ورد منه آيات معدودة، حيث أن النظم القرآني قد حافظ على الاتساق والانسجام بين نصوصه، من خلال المطابقة بين المبتدأ وخبره في أغلب الآيات القرآنية، إلا في مواطن محددة جاء ظاهرها عدم التطابق، ولهذا أسبابه وظروفه الخاصة.

وقال ابن الشجري مبينًا حكم المطابقة بين المبتدأ والخبر في النوع: "وإنما امتنع قولك: الشمس طلع، ووجه امتناع هذا أن الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره، وتأنيثه، وتوحيده، وتثنيته، وجمعه، من حيث كان الخبر المفرد هو المخبر عنه، فلما وقع الفعل موقع الفاعل لحقته التاء وجوبًا كما لحقت اسم الفاعل"(٤).

إذ لابد من التطابق بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع، بالإضافة إلى التعريف والتنكير، حتى يتسنى من خلال تلك المطابقة، ترابط الألفاظ ووضوح الدلالة، حيث تبين ذلك من قول ابن الشجري السابق في حكم المطابقة بين المبتدأ والخبر.

أما أبو حيان فقال: "والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى، فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو: الاسم كلمة، وفاطمة هذا الرجل، إذا كان اسمه فاطمة وقد

---

(١) ينظر: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين، شرح المفصل، ٨٨/٥.

(٢) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (ت٣٢٨هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ٥١/١.

(٣) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص١٨٠.

(٤) الحسيني، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، ١٦٢/٢، ١٦٣.

يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي كقوله: "والعين بالإثمد الحاوي مكحول" أي: عضو أو شيء مكحول"[١]. ومن خلال ذلك يتبين أن أبا حيان قد أجاز ما منعه ابن الشجري، فالمطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر إلا فيما ذكر من أوضاع، وهذا هو الأصل.

فمن الضروري أن يتفق التابعان في النوع تذكيرًا وتأنيثًا حتى يكون الكلام مستقيمًا، نحو: زيدٌ ناجحٌ، فاطمةُ صالحةٌ، إما إذا خالف الخبر المبتدأ في النوع، فيعد ذلك عدولًا عن الأصل، وقد أجمع النحاة على جواز مخالفة الخبر للمبتدأ إذا كان على صيغة (فعيل)، لأن فعيلًا بمعنى المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث[٢]. كما ذكر ذلك العكبري من أن صيغة (فعول) لم يستوِ فيها المذكر والمؤنث إلا لما تفيده من معنى المبالغة، نحو: امرأةٌ صبور[٣].

فنرى من ذلك أن صيغتي (فَعُول) و (فَعِيل) من الصيغ التي توسَّعت فيها اللغة فأوقعتها على المذكر والمؤنث بالصيغة نفسها، حيث قدم النحاة تفسيرات لغوية مقبولة منها ما ذكره الأخفش من أن هاتين الصيغتين مشابهتان للمصدر ولذلك جعلتا صالحتين للوقوع على المذكر والمؤنث كما هو الحال مع المصدر.

كما قدّم المفسرون تأويلات عدة لهذه الصيغ التي وردت في القرآن الكريم معللين هذا الاختلاف، ومنها تفسير سعيد بن جبير بأن (رحمة) الواردة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[٤] تعني: الثواب، فرجع النعت إلى المعنى دون اللفظ[٥]، ومنهم من ذكر أنها صفة لموصوف مذكر حُذف، وبقيت صفته، والتقدير: إن رحمة الله شيء قريب[٦].

يقول سيبويه في ذلك: "وأما فعيل إذا كان في معنى مفعولٍ فهو في المؤنث والمذكر سواءٌ، وهو بمنزلة فعولٍ، ولا تجمعه بالواو والنون كما لا تجمع فعولٌ؛ لأن قصته كقصته، وإذا كسرته على فعلى

(١) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤٧/٢، ٤٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٦٤٧/٣.

(٣) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى بابي الحلبي، ١٩٧٦م، (د ت)، ٧٦/١.

(٤) سورة الأعراف، آية رقم ٥٦.

(٥) ينظر: الدمشقي، أبو حفص سراج الدين عمر (ت٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود و علي محمد معوض، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ١٦٠/٩.

(٦) ينظر: المرجع السابق.

كما في: قتيلٌ وقتلى وجريحٌ وجرحى وعقيرٌ وعقرى ولديغٌ ولدغى...إلخ، وتقول: شاةٌ ذبيحٌ، كما تقول: ناقةٌ كسيرٌ، وتقول: هذه ذبيحة فلانٍ، وذبيحتك وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت، ألا ترى أنك تقول ذلك"(١).

ومن أمثلة الإخبار عن المؤنث بهذه الصيغة في آيات الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾(٣)، حيث ورد المبتدأ في الآيتين السابقتين مخالفًا للخبر في النوع، وعدم مطابقته، وهذا العدول مخالفًا للأصل؛ إذ الأصل المطابقة بينهما.

ثانيًا: العدول عن المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر:

الأصل في الخبر المفرد أن يوافق المبتدأ في النوع (التذكير أو التأنيث)، والعدد (الإفراد أو التثنية أو الجمع)، نحو قولنا: "الشجرةُ مثمرةٌ"، حيث توافق الخبر (مثمرة) مع المبتدأ (الشجرة) في النوع والعدد.

فكما اشترط النحاة التطابق بين المبتدأ والخبر في الجنس والعدد، ولم يشترطوا ذلك في التعريف والتنكير، إذ قد يتفقان، يقول الدماميني: "ويجب أن يكون هو، (أي الخبر) طبق المبتدأ في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مدة ما أمكن ذلك"(٤).

وقال الرضي: "والخبر يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا"(٥). وقد اختلف النحاة في جواز مخالفة خبر (كلا) لها في العدد، فمذهب البصريين أن (كلا) مفردة في اللفظ، مثنى في المعنى، واحتجوا في ذلك بعدة أمور منها:

الأول: إضافتها إلى المثنى، قال أبو علي: "والدليل على أن (كلا) مفردة إضافته إلى ضمير الاثنين؛ لأنه لو كان مثنى لفظًا ومعنًى، لم تجز إضافته إلى ضمير الاثنين؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، كما لا يقال: (قام الرجلان اثناهما)، ولا (مررت بهما اثنيهما)"(٦).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١١٨/٤.

(٢) سورة هود، آية رقم ٨٣.

(٣) سورة الإسراء، آية رقم ٨.

(٤) الدماميني، أبو بكر بدر الدين محمد (ت٨٢٧هـ)، المنهل الصافي في شرح الوافي، تحقيق: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (د ت)، ٢٤٤/١.

(٥) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الشافية الكافية، ٤/ ٥٦.

(٦) الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م، ٤٤٢/٢.

الثاني: أن الحرف المنقلب منها قد أبدل منه التاء، فقالوا: (كلتا)، فهذا دليل على أنه (لام)، لا حرف تثنية.

الثالث: عدم وجود اسم مفرد لها.

الرابع: عود الضمير على (كلا) مفردًا في بعض المواضع، حملًا على اللفظ، كقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[١]، ولم يقل: آتتا.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها مثنى لفظًا ومعنًى، وحجتهم في ذلك النقل والقياس، أما النقل فقول الشاعر[٢]:

في كلت رجليها سلامي واحدة ** كلتاهما مقرونة بزائدة[٣]

فأفرد قوله (كلت)، فدل على أن (كلتا) تثنية، وقال الفراء: "وقد تفرد العرب إحدى (كلتا)، وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنيتيها "[٤].

وأما القياس فانقلاب الألف إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر، وذلك نحو قولك: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما[٥].

أما عن موقف النحاة من هذه المخالفة في غير (كلا)، فذهب الفراء في تفسيره إلى أنه جائز في الكلام غير مختص بالشعر[٦]، وأمثلة القرآن في هذا الجانب كثيرة نأخذ منها- على سبيل المثال- قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾[٧]، أي: رفقاء.

---

(١) سورة الكهف، آية رقم ٣٣.

(٢) لم أقف على اسمه.

(٣) ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٩٣/٢، وبعد البحث والتدقيق بُغيت التوثيق لم أجده في ديوان الشاعر.

(٤) الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ١٤٢/٢.

(٥) ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٩٣/٢.

(٦) الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ١٤٣/٢.

(٧) سورة النساء، آية رقم ٦٩.

أما المبرد فذهب إلى أنها جائزة في الشعر، أما في النثر فيرى عدم إجازتها، ويذهب إلى أن الإفراد في هذه الحالات إما أن يكون مخرجها مخرج التمييز، وإما أن تكون مصدرًا، والمصدر يقع للواحد والجمع[١]، ويظهر من قول المبرد السابق: أنه يجوز مخالف خبر (كلا) للمبتدأ في العدد وعدم مطابقته؛ إذ يجوز ذلك في الشعر دون النثر.

(١) ينظر: المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ١٧٢/٢.

المبحث الثاني:
العدول عن الأصل في الجملة الفعلية

تتكون الجملة الفعلية من عنصرين أساسين هما: الفعل والفاعل؛ لكونها من العناصر الاسنادية التي لا تقوم الجملة الفعلية إلا بهما (المسند والمسند إليه)، فأصل ترتيب الجملة الفعلية هو أن يتقدم الفعل (المبني عليه) يليه الفاعل ثم المفعول، بغض النظر عمّا إذا كان الفاعل ظاهرًا أو مضمرًا.

ولعل تعليل الدكتور تمام حسان لهذا الترتيب الأصلي هو المقبول، وهو المختار؛ فالفعل يتقدم بكونه (المبني عليه) الذي يتركب عليه الكلام، والفاعل يتقدم على المفعول لأنه لا بد للفعل من فاعل ولا يستغني عنه، فحاجة الفعل للفاعل أشد من حاجته للمفعول، كما أن الفعل حركة الفاعل والحركة لا تنفك عن محلها[١].

وقد يُعدل عن الأصل في هذين الركنين لأسباب لغويّة يؤمن اللبس من خلالها؛ كي يكون المعنى واضحًا وجليًّا، ومن خلال ما سبق يتم دراسة العدول عن الأصل في الجملة الفعلية في الجوانب الآتية:

١) العدول عن الأصل بالحذف.

٢) العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير.

٣) العدول عن الأصل في المطابقة.

(١) ينظر: حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ص٣٧٨.

أولاً: العدول عن الأصل بالحذف

أولا: حذف المسند إليه (الفاعل) في الجملة الفعلية:

يطلق عليه في الدراسات اللغوية الحديثة (حجب الفاعل)، حيث يظهر في كثير من أقوال النحاة أن الفاعل لا يحذف؛ لأنه كالجزء بالنسبة للفعل، وكذلك نائب الفاعل لكونهما عمدتين، ويرون أنها تستتر ولا تحذف، وإنما يقع حذفها مع أفعالها، وقد خالف في ذلك الكسائي، والفراء، وابن جني، وغيرهم كثير فرأوا جواز حذف الفاعل لدليل في المواضع الآتية[١]:

١) فاعل (أفعل) في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٢].

٢) عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل، وحذف الفاعل فيه مشهور، نحو: سُرِقَ البيتُ.

٣) عند إقامة البدل مقام الفاعل، نحو: ما قام إلا هند، فلفظ (هند) الذي يعرب فاعلًا ليس كذلك عند التحقيق، إذ الأصل: ما قام أحد إلا هند، بدليل التزام التذكير في الفعل بالرغم من كون الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث[٣].

٤) فاعل (قلَّ وكثرَ وطالَ) إذا اتصل بها (ما) الزائدة، حيث تكفها عن العمل في الفاعل.

٥) عند حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد عدّه سيبويه من الحذف اتساعًا؛ حيث يعمل الفعل في اللفظ لا في المعنى، نحو: "بنو فلان يطؤهم الطريق" والأصل: يطؤهم أهل الطريق، فحذف الفاعل في المعنى وهو (أهل)، وأقيم المضاف إليه مقامه فاعلًا في اللفظ[٤].

ومن المواضع التي ورد فيها حذف الفاعل استغناء بصفته عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٥]، فالتقدير: شيء من نبأ المرسلين، فحذف الفاعل وهو: شيء، ولا بد من هذا

(١) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص١٢٢، ١٢٣.

(٢) سورة مريم، آية رقم ٣٨.

(٣) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص١٩٧.

(٤) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص١٢٢، ١٢٣، وينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٠٨/١.

(٥) سورة الأنعام، آية رقم ٣٤.

التقدير عند من يرى عدم جواز زيادة (من) في الإيجاب، وهو رأي الجمهور، وهو أنسب في الدلالة على المعنى؛ لأن جميع أنباء المرسلين لم تقص في القرآن الكريم، وأما من يرى جواز زيادة (من) في الإيجاب، فالفاعل هو: (نبأ)[١]، ورأيي في هذه المسألة أن الراجح هو قول الجمهور؛ لما فيه من وضوح في المعنى وعمقٍ في الدلالة.

كما ورد حذف الفاعل في كثير من الآيات القرآنية الكريمة نذكر منها- على سبيل المثال- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[٢]، حيث حذف الفاعل في هذه الآية الكريمة، وتقديره: (الأمرُ). وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[٣]، حذف الفاعل أيضًا في هذه الآية وتقديره: (الروح).

ثانيًا: حذف المسند (الفعل) في الجملة الفعلية:

يرد في اللغة حذف الفعل (المسند أو الحكم) في بعض المواضع حيث يكون حذفه جائزًا لا واجبًا بمعنى أن إظهار الفعل المقدر تبقى معه الجملة صحيحة نحويًّا[٤]، وقد عبر سيبويه عن الحذف الجائز بقوله: "هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"[٥].

وهذا الحذف جائز في كل موضع دلت فيه القرينة اللفظية أو الحالية على الحذف، حيث نلحظ اطّراده في المواضع الآتية:

١) في جواب الاستفهام:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾[٦]، حيث حذف الفعل مع المفعول به من الجملة الثانية وبقي الفاعل والتقدير: خلقهم الله. والحذف كثيرًا ما يعتري بعض عناصر جملة جواب الاستفهام اعتمادًا على القرينة اللفظية في السؤال، وقد تحذف الجملة كلها إذا كانت الإجابة بحرف من أحرف الجواب (نعم - لا - بلى - أجل)[٧].

---

(١) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص١٢٣.

(٢) سورة يوسف، آية رقم ٣٥.

(٣) سورة القيامة، آية رقم ٢٦.

(٤) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص٢٦٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢٥٨/١.

(٦) سورة الزخرف، آية رقم ٨٧.

(٧) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص٢٦١.

٢) حذف " كان " مع اسمها وإبقاء الخبر:

وهو حذف مطّرد مقيس بعد "إنْ" و"لو" الشرطيتين نحو: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر"(١) والتقدير: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير وإن كان عملهم شرًا فجزاؤهم شر.

٣) حذف فعل القول:

يحذف فعل القول الذي يقدر بـــ (قال أو يقول أو يقولون...إلخ)، استغناءً بذكر المقول طلبًا للاختصار ووضوح الدلالة عليه، وكثرته، ولقد وصفه أبو علي الفارسي بأنه "من حديث البحر قل ولا حرج"(٢)، دل على هذا المحذوف أن كل حكم جَزَم به المصنفون فهم قائلون به؛ فكان القول مقدارًا قبل كل مقالة. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾(٣)، والتقدير: يقولون سلام عليكم.

٤) ورد حذف الفعل (اذكر) مع فاعله المخاطب، و(ادكر) مع فاعله المتكلم، استغناء بدلالة المذكور من القصة أو الحديث ودلالة المقام(٤)، وله شواهد عديدة في القرآن الكريم نأخذ منها قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾(٦)، والتقدير فيهما وفي نحوهما: واذكر إذ، بدليل التصريح به في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾(٧)، وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٨). والتقدير في الآيتين السابقتين: واذكر إذ، بدليل ذكرهما في الآيتين.

وفي غير المواضع التي ذكرناها يجوز حذف الفعل إذا دلّت عليه القرائن اللفظية أو الحالية. فمن دلالة السياق اللفظي قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾(٩)، وقوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ

---

(١) ينظر: الميداني، أبو الفضل، مجمع الأمثال، ٣٤١/٢.

(٢) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٦٩/٢، وينظر: الفارسي، أبو على الحسن بن أحمد، الإيضاح في علم النحو، ١٦٥/٢.

(٣) سورة الرعد، آية رقم ٢٣، ٢٤.

(٤) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص٢٦٢.

(٥) سورة البقرة، آية رقم ٦٠.

(٦) سورة الأحقاف، آية رقم ٢٩.

(٧) سورة الأحقاف، آية رقم ٢١.

(٨) سورة الأنفال، آية رقم ٢٦.

(٩) سورة هود، آية رقم ٥٠.

﴿صَٰلِحًا﴾[١]، حيث يدل السياق على فعل محذوف تقديره: أرسلنا.

يقول سيبويه: "وقد يعمد الناطق إلى الحذف لدلالة القرينة الحالية كأن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خير مقدم، أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا فتقول: خيرًا وما سر، وخيرًا لنا وشرًا لعدوّنا"[٢].

من خلال ما سبق يظهر لي من قول سيبويه؛ أنه يجوز الحذف في الكلام إذا دلّ عليه دليل، أو أشارتْ إليه قرينة، بشرط أن يكون المعنى مفهومًا واضحًا من السياق، وإلّا فلا يجوز الحذف حينها.

وحين تبدو مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الفعل غير متجهة من ناحية المعنى يعمد النحاة غالبًا إلى تقدير فعل محذوف كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾[٣]، فالتقدير: واعتقدوا الإيمان؛ لأنهم يرون التبوأ خاصًا بالأمور المحسوسة.

(١) سورة الأعراف، آية رقم ٧٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/٢٧٠.

(٣) سورة الحشر، آية رقم ٩.

ثانيًا: العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير

أولا: الترتيب بين الفعل والفاعل:

يوجب جمهور النحاة تأخر الفاعل عن فعله؛ لأن الفاعل جزء أو كالجزء من فعله من ناحية، ثم إن الفعل عامل فيه. ومعنى هذا أنه لا يصح أن يتقدم الفاعل على الفعل؛ إذ لا يمكن أن تتقدم بعض الكلمات على بعض(١).

ثانيًا: الترتيب بين الفاعل والمفعول به:

المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، نحو: "ضربَ زيدٌ عمرًا"، و"بلغتُ الأملَ"(٢). وهو فضلة يصح الكلام بدونه، ويستغني الكلام عنه؛ لذلك أجاز النحاة حذفه(٣)، والأصل أن يقع المفعول بعد الفاعل، ولكن من الممكن في بعض الأحيان أن يتقدم المفعول على الفاعل خطوة فيتوسط بين الفعل وفاعله، كما أنه من الممكن أن يتقدم خطوتين، فيقع قبل الفعل(٤).

فأصل ترتيب الجملة الفعلية هو أن يتقدم الفعل المبني عليه يليه الفاعل ثم المفعول، بغض النظر عما إذا كان الفاعل ظاهرًا أو مضمرًا(٥). وقد قال ابن مالك(٦):

والأصـــلُ في الفاعـــل أن يتّصـــلا ** والأصـــلُ في المفعـــولِ أن ينفصـــلا(٧)

وقـــد يجـــاءُ بخـــلاف الأصـــلِ ** وقـــد يجـــيءُ المفعـــولُ قبـــل الفعـــلِ(٨)

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢٩٥/١.

(٢) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، ٢٨١/١.

(٣) ينظر: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤٨٤/١.

(٤) ينظر: أبو المكارم، علي، الجملة الفعلية، ٩٢/١.

(٥) ينظر: السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، ١٩٠/١.

(٦) هو جمال الدين أبوعبدالله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ينظر: الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٥/١.

(٧) ينظر: ابن مالك، ألفيته، ص١٠٠.

(٨) ينظر: المرجع السابق.

كما أن الرضي يرتب الضمائر المتصلة بالفعل من المتكلم إلى المخاطب إلى الغائب فيقول: "وضع المتكلم أولًا ثم المخاطب ثم الغائب"(١). أما ابن عقيل فيقول: "ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب"(٢).

ويعلل ابن السراج تقدم الفعل على الفاعل وتأخر المفعول فيقول: "لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء، وهذا يحدث اللبس بين الجملتين الاسمية والفعلية فلا نستطيع أن نفرق بين الفاعل والمبتدأ"(٣).

وأما السهيلي، فيعلِّل عدم تقدم الفاعل على الفعل بقوله: "وجب أن يكون الفعل متصلًا بفاعله لا بمفعوله؛ وذلك لأن الفعل يدل على الفاعل بعمومه وخصوصه نحو: فَعَلَ زيدٌ وضربَ زيدٌ، وأما الخصوص فنحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، ولا تقول: فعل زيدٌ عمرًا إلا أن يكون الفاعل هو البارئ سبحانه، كما أن الفعل حركة الفاعل والحركة لا تقوم بنفسها وإنما هي متصلة بمحلها"(٤).

كما أن الفعل أيضًا يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرٌ عنه؛ ولذلك وجب أن لا يخلو الفعل عن ذلك الاسم (الفاعل) مظهرًا أو مضمرًا، مثل (الفعل) في ذلك، مثل (الحرف) الذي يدل على معنًى في غيره، ولابد من ذكر الاسم الذي دخل (الحرف) لمعنًى فيه، وكذلك الفعل، لابد من ذكر الفاعل بعده، كما أن دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول.

فالفعل أقرب إلى فاعله؛ لأنه صادر عنه ومتصل به، فهو أخص به من غيره، ودلالة الفعل على الفاعل أقوى، والألفاظ إنما تترتب بحسب قوة العلاقة المعنوية الكائنة بينها، فما كانت دلالة المبني عليه أقوى يتقدم، وما كانت دلالة المبني عليه أضعف يتأخر، أو ما كانت الحاجة إليه أقوى يتقدم، وما كانت الحاجة إليه أضعف يتأخر، فالجملة إنما تسير بتقدم المعنى، أو قد نسميها قوة المعنى(٥).

أما الرضي فيقول: "والمرفوع أخص وأهم بالذكر من المنصوبات، والمخبر عنه أهم ما يخبر به

---

(١) الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٤١٢/٢.

(٢) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٠٣/١.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٧٣/١.

(٤) السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ١٩٩٢م، ص٣٨٧.

(٥) المرجع السابق.

بالفعل عنه بذلك الخبر في الذكر، وأخص به فالحدث إلى محله أحوج من غيره، وحق الفاعل والمفعول أن يعمل فيهما الفعل ويتصل به"(١).

يتبين لنا من خلال ما سبق أن الرضي قد أصاب عندما ربط بين الرتبة وبين الحاجة القائمة بين المبني عليه والمبني، كما يرى أن طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي. فالجملة الفعلية تترتب من الأهم إلى الأقل أهمية، حيث إن الفعل يتقدم بالرتبة يليه الفاعل؛ لأن الفاعل أخص بفعله من المفعول ثم يأتي المفعول. وهي كذلك تترتب من الخاص إلى العام بالرتبة، ويمكننا القول: إن المباني تترتب بالرتبة وبحسب قوة العلاقة المعنوية(٢).

وقد أشار الدكتور الفهري، إلى مجموعة من المؤشرات التي تدل على أن الجملة العربية هي فعل وفاعل ومفعول، ومن بين هذه المؤشرات أن الفاعل يتوسط بين الفعل والمفعول؛ إذا كان الفعل متعديًّا، كقولنا: ضرب زيدٌ عمرًا. وذلك لأن الفاعل أقرب إلى فعله من المفعول، فالفعل يصدر عنه، ولذلك يتقدم الفاعل بالرتبة (المكانة)؛ لأن العلاقة المعنوية بينهما قوية، كما أن وجود المفعول يعتمد على وجود الفاعل الذي يتقدم على المفعول بالرتبة والطبع. ومن المؤشرات أيضًا عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب نحو: ضرب موسى عيسى(٣).

ومن الأمثلة على العدول عن الأصل في هذا الجانب قوله تعالى: ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾(٤)، فالأصل: كبر أن تقولوا ما لا تفعلون مقتًا عند الله. ولكنه عدل عن الأصل هنا لغرضٍ معنويّ، ومن أجل بيان شدة مقت الله سبحانه وتعالى للنفاق، كما كان في ذلك مراعاة للفاصلة القرآنية أيضًا.

وفي تفسير الفراء لهذه الآية يقول: "فأن تقولوا، في موضع رفع لأن (كَبُرَ) بمنزلة قولك: بئس رجلًا أخوك، وقوله: كَبُرَ مقتًا عند الله. أضمر في كَبُرَ اسمًا يكون مرفوعًا "(٥).

---

(١) الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٣١/١، ٣٢.

(٢) لمزيد من التفصيل ينظر: المرجع السابق، ٤٠٤/٤.

(٣) ينظر: الفهري، عبدالقادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، ط٣، ١٣٩٣م، ص١٠٧، ١٠٨.

(٤) سورة الصف، آية رقم ٣.

(٥) الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ١٥٣/٣.

كما يذكر ابن هشام رأي الفراء والكسائي في باب المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبة فيقول في: "نعم رجلًا عمرو، وساء مثلًا القوم، ويقول: وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل وأنه قد يحذف نحو قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾[١]، وهذا الحذف كثير في القرآن[٢]".

(١) سورة الكهف، آية رقم٥٠.

(٢) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤٨٩/٢.

ثالثًا: العدول عن الأصل في المطابقة

أولا: العدول عن المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل:

الأصل أن يطابق الفعل فاعله أو نائبه في النوع، وهذا الحكم يأخذ حكم الوجوب في مواضع، وحكم الجواز في مواضع أخرى، فإذا جاء الفاعل أو نائبه مذكرًا فيجب تذكير الفعل، ويجب تأنيث الفعل أو نائبه مراعاة للنوع، فتلحقه تاء التأنيث إن كان فعلًا ماضيًا، وتسبقه إن كان فعلًا مضارعًا، وتحذف منه إذا كان الفاعل مذكرًا، يقول ابن مالك: "ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به، لجواز أن يكون لفظًا مؤنثًا سمي به مذكر، فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة؛ ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث"(١).

ومن المواضع التي يجب فيها تأنيث الفعل ما يلي:

١) أن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً يعود على مؤنث سواء أكان التأنيث حقيقيًا أم مجازيًا، نحو: "هندٌ قامتْ، والشمسُ طلعتْ"، فلو لم يؤنث الفعل في مثل هذا الموضع لكان التركيب خطأً.

٢) أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث متصلًا بالفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾(٢).

وأما المواضع التي يجوز فيها تأنيث الفعل ما يلي:

١) أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث منفصلًا عن الفعل بفاصل، يقول سيبويه: "وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل"(٣).

٢) أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازي التأنيث يقول سيبويه: "مما جاء من الآيات قد حذفت فيه التاء، قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾(٥)، وهذا

---

(١) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الشافية الكافية، ٢/٥٩٥.

(٢) سورة آل عمران، آية رقم ٣٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢/٣٨، ٣٩.

(٤) سورة البقرة، آية رقم ٢٧٥.

(٥) سورة آل عمران، آية رقم ١٠٥.

النحو كثير في القرآن"[١].

وإن مواضع تأنيث الفعل مع الفاعل المجازي التأنيث المفصول عن عامله أكثر بكثير من تذكير الفعل مع هذا النوع من الفاعل[٢]، يقول ابن يعيش: "فإن كان المؤنث غير حقيقي بأن يكون من غير الحيوان نحو: الفعل والقدر والسوق، ونحو: ذلك فإنك إذا أسندت الفعل إلى شيء من ذلك كنت مخيرًا في إلحاق العلامة وتركها....؛ لأن التأنيث لما لم يكن حقيقيًّا ضعف و لم يعين بالدلالة عليه"[٣].

أما الفعل المسند إلى اسم القبائل فذهب النحاة إلى إجازة التذكير والتأنيث فيه، فالتذكير حملًا على معنى الحيّ، والتأنيث حملًا على معنى القبيلة سواء أكان لفظ القبيلة مذكرًا أم مؤنثًا، فتقول: كانت بنو ذبيان، أو كان بنو ذبيان.

وعند التأمل في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ ﴾[٤]، نجد في هذه الآية أن الضمير المفرد قد عاد المذكر على مؤنث مجازي وهو القسمة، كما أشير إلى المؤنث المعنوي باسم الإشارة المختص بالمفرد المذكر كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾[٥]، حيث أعاد الضمير المفرد في هذه الآية على مؤنث معنوي وهو الشمس.

ومن المواضع أيضًا التي عُدل فيها عن الأصل في النوع بين الفعل وفاعله نأخذ منها- على سبيل المثال- لا الحصر، قول أبي محمد الفقعسي[٦]:

ضَـــرْبَ بَعِـــيرِ السُّـــوءِ إِذْ أَحَبَّـــا ** كَأَنَّمَـــا تَلْحَـــكُ فَـــاهُ الرُّبُّـــا[٧]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣٨/٢، ٣٩.

(٢) ينظر: عضيمة، محمد عبدالخالق (ت١٤٠٤هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٦م، ٤٦٢/٨، ٤٦٦.

(٣) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين، شرح المفصل، ٩٣/٥.

(٤) سورة النساء، آية رقم ٨.

(٥) سورة الأنعام، آية رقم ٧٨.

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن ربعي بن خالد الفقعسي، راجز إسلامي، ينظر: الحويني، أبو إسحاق، سمط اللآلي في الرد على الغزالي، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م، (د ت)، ١٤٨/١.

(٧) الأصمعي، أبو سعيد عبدالملك بن قرَيْب (ت٢١٦هـ)، الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، و عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م، ص١٦٣.

حيث جاء الفعل (تلحك) مؤنثًا للفاعل (فاه) وهو مذكر، وهذا مخالف للأصل.

ثانيًا: العدول عن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل:

إن القياس أن تلحق الفعل علامة المثنى إن كان الفاعل الظاهر مثنى للتفريق بين فعل الواحد والمثنى والجمع، كما كان القياس إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى المؤنث للتفريق بين فعل المذكر وفعل المؤنث، وذلك نحو قولنا: قاما الزيدان – قامتا الزينبان.

ولكن هذا القياس قد عُدل عنه باطراد في اللغة العربية الفصحى؛ حيث أصبح العدول عن المطابقة بين الفعل والفاعل الظاهر في العدد هو القياس المتبع في الاستعمال، وأصبحت المطابقة التي هي الأصل شذوذًا.

حيث إن مذهب الجمهور العرب أنه إذا أسنِد الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحالته إذا أُسنِد إلى مفرد فنقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، ولا تقول على مذهب هؤلاء: قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولا قمن الهندات(١).

هذا، ويجوز: قاموا الزيدون، ويقومون الزيدون، على لغة من قال: أكلوني البراغيث، فهؤلاء إنما يجيئون بالألف والنون وبالواو والنون في: يضربان ويضربون وبالألف والواو في: ضربا وضربوا فيقولون: ضربا الزيدان، وضربوا الزيدون ليعلموا أن هذا الفعل لاثنين لا لواحد ولجميع ولاثنين ولا لواحد، كما أدخلت التاء في فعل المؤنث لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث، فكذلك زادوا بيانًا ليفرقوا بين فعل الاثنين وبين الواحد والجميع، وهذا هو القياس على ما أجمعوا عليه في التاء من قولهم: قامت هند، وقعدت سلمى، ولكن هذا أدى إلى الالتباس، إذ كان من كلامهم التقديم والتأخير، فكان السامع إذا سمع، قاموا الزيدون، لا يدري هل هو خبر مقدم، والواو فيه ضمير أم الواو علم الجميع فقط غير ضمير، وكذلك الألف في: قاما الزيدان(٢).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن إفراد الفعل المسند إلى المثنى هو المطّرد في السماع فنقول: قام الزيدان، ومما جاء على القياس والأصل فهو عدولٌ عن الأصل في السماع المطرد فلا نقول: قاما الزيدان.

---

(١) ينظر: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٩٧/٢.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١٧٢/١، ١٧٣.

لذلك يتبين أن إفراد الفعل المسند إلى المثنى أو الجمع هو الأكثر استعمالًا في كلام العرب، حيث وردت شواهد كثيرة على المطابقة بينهما في العدد منها:

١) وقد ورد في الصحيح قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار"(١).

٢) وقول الشاعر: عمرو بن ملقط(٢):

أُلْفِيتـــــا عينـــــاك عنـــــد القفـــــا ** أولى فـــــأولى لـــــك ذا واقيـــــة(٣)

الشاهد في هذا الشطر: (ألفيتا) حيث ألحق الفعل المبني للمجهول بألف التثنية مع وجود نائب الفاعل بعده. كما أن للنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب(٤):

الأول: منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه كما تقدم.

الثاني: ومنهم من يجعله ضميرًا فاعلًا وما بعده مبتدأ والجملة المتقدمة في موضع الخبر.

الثالث: ومنهم من جعل ما بعده بدلًا.

والصحيح أن اللاحق علامة؛ إذ لو كان ضميرًا لم يكن لثباته وجه ولتكلّم به جميع العرب، فإن قيل: قلّ المجيء بعلامة التثنية والجمع، وهلَّا كان ذلك بمنزلة علامة التأنيث؟

فالجواب: أن التأنيث لما كان لازمًا للفاعل، لزمت علامته، والتثنية والجمع لما كان غير لازمين للفاعل؛ إذ قد يفرد، لم تلزم علامتهما(٥).

(١) يتعاقبون: أي تأتي طائفة عقب أخرى، وهو حديث صحيح، رواه البزار في صحيح البخاري وأخرجه مالك في موطئه، ينظر: مالك، الموطأ، ٥٨٧/١، وينظر: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٨٥/٢.

(٢) عمر بن ثعلبة بن ملقط الطائي، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ١٩١/٢٢.

(٣) البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٢١/٩.

(٤) ينظر: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، شرح شذور الذهب، ص٣٤٩.

(٥) ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (ت٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ١٢٧/١.

المبحث الثالث:
تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد

أولا: العدول عن الأصل بالحذف في الجملة الاسمية[١]

١) حذف المسند إليه (المبتدأ) في الجملة الاسمية[٢]:

أحلى مِنَ الشَّـهْدِ موعـودًا ولـيسَ لَهَـا ** مـا تُعاطيـكَ إلّـا البخـلُ والبعَـدُ[٣]

الشاهد في البيت السابق قول الحارث بن عُبَاد: (أحلى مِنَ الشَّهْدِ)، حيث وجدنا أن الشاعر قد عَدل عن الأصل في تعبيره، وذلك من خلال حذف المبتدأ، والذي يعد أحد الأركان الأساسية للجملة الاسمية، ولا يتم الكلام إلا بوجوده، لكن شاعرنا هنا اضطر إلى حذفه كي يستقيم المعنى دون خلل، فـ (أحلى) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هي)؛ إذ يجوز للشاعر وغيره أن يحذف ما يخِلُ ذكره بفصاحة الكلام، أو يحدث خللًا وسآمة للمتلقي، فالأصل أن يكون المسند إليه (المبتدأ) موجودًا في الكلام فالتقدير: (وهي أحلى مِنَ الشَّهْدِ).

ولعل السبب الذي دفع شاعرنا إلى حذف المسند إليه في البيت السابق؛ هو الاختصار وطلبًا للخفة لكثرة دوران الكلام، بالإضافة إلى المحافظة على وزن البيت من الانكسار.

ومثله أيضًا قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد:

خَمْصـانةُ الكشـح مـرتجٌ روادفُهـا ** مثـلُ القنـاةِ فـلا قصـرٌ ولا أودُ[٤]

نرى أن الحكيم الحارث بن عُبَاد في هذا البيت أيضًا قد عَدل عن الأصل في الشطر الأول من خلال قوله: (خَمْصانةُ الكشح)، حيث حذف المسند إليه (المبتدأ) وحلّ محله الخبر في الصدارة، وهذا

---

(١) ينظر: ص٩٢ من هذا البحث.

(٢) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ٣٦، ١٤، ١٠، ١٩، ٢٠، ٢٤، ص ١٥٩، ١٧٨، ١٨٥، ١٩٤، ٢١٦، ٢٢٧، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٢، والبيت من البحر البسيط.

(٤) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص ١٥٣، والبيت من البحر البسيط.

العدول جاء خلافًا للأصل؛ إذ الأصل أن يقول: (هي خَمْصانةُ الكشح أو سعادُ خمصانةُ الكشح).

وسعاد هي من استفتح بها الغزل في القصيدة على عادة الشعراء في القصيدة العربية أن تبدأ بالغزل أو الوصف، أو الوقوف على الأطلال، وإنما لم يرجع ذكر اسمها لطفًا في الحديث، كما هي البلاغة في حذف ما ليس يضر حذفه، أو يجوز حذف ما هو معلوم من المبتدأ أو الخبر(١).

لذا قد يكون السبب الذي دفع شاعرنا الجاهلي إلى حذف المسند إليه في البيت السابق؛ هو الاختصار والإيجاز، بالإضافة إلى المحافظة على الإيقاع الصوتي والشعري للقصيدة، وكذلك على وزن البيت من الانكسار- كما ذكرت سابقًا- فحذف ما يعلم جائز وكثير في لغة العرب.

كذلك أيضًا قول الحارث بن عُبَاد:

الطّـــاعنون إذا مـــا الخَيْـــلُ شَمَّصـــها ** وقْعُ القنَا وهي من وقــعِ القنَــا حُــرُدُ(٢)

نرى أن الحكيم الحارث بن عُبَاد في هذا البيت أيضًا قد عَدل عن الأصل في الشطر الأول من خلال قوله: (الطّاعنون إذا ما الخَيْلُ شَمَّصها)، حيث حذف المسند إليه (المبتدأ) وحلّ محله الخبر في الصدارة، وهذا العدول جاء خلافًا للأصل؛ إذ الأصل أن يقول: (هم الطّاعنون إذا ما الخَيْلُ شَمَّصها).

ولعل السبب الذي دفع شاعرنا الحكيم إلى حذف المسند إليه في البيت السابق؛ هو الاختصار والإيجاز، بالإضافة إلى المحافظة على الإيقاع الصوتي والوزن العروضي للقصيدة، فحذف ما يعلم من الكلام جائز وكثير في لغة العرب.

٢) حذف المسند (الخبر) في الجملة الاسمية:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

(١) ينظر: ابن القيم، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر (ت٧٦٧هـ)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عوض السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، ١/١٨١.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٨، والبيت من البحر البسيط.

ثانياً: العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير في الجملة الاسمية[١]

١) تقديم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ) جوازًا في الجملة الاسمية:

قَــلَّ العَنَافِــكُ في القــومِ الأُولى قُتِلُــوا ** والقولُ قولُــكَ فينــا الــزُّورُ والفَنَــدُ[٢]

نرى أن صاحبنا الحارث بن عُبَاد في إنشاءه لهذا البيت قد عَدل عن الأصل من خلال قوله: (والقولُ قولُكَ فينا الزُّورُ والفَنَدُ)، حيث تقدم الجار والمجرور شبه الجملة (فينا) على المبتدأ (الزورُ) وهو معرفة، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يقول: (والقولُ قولُكَ الزُّورُ والفَنَدُ فينا).

ولكن الحارث بن عُبَاد عَدل عن ذلك الأصل من أجل المحافظة على وزن البيت، بالإضافة إلى التنبيه على المعنى بتخصيصه، كأن يتقدم الخبر على المبتدأ كما حدث، إذ لا يستقيم الكلام، ولا يقع الافهام بعكسه، بالإضافة إلى العناية والاهتمام بالخبر والتشويق إلى ذكر المبتدأ.

٢) تقديم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ) وجوباً في الجملة الاسمية[٣]:

لــهُ زجــــلٌ فـــــي حافتيــهِ ورجَّــةٌ ** كصــوتِ طُبُــولٍ جُوِّبَــتْ بــالنَّواقيسِ[٤]

في البيت السابق عَدل الحارث بن عُبَاد عن الأصل في قوله: (لهُ زجــلٌ)، حيث اختل نظام الجملة الاسمية المعروف بتقديم المسند إليه وتأخير المسند، إلا أن الشاعر هنا قدم الخبر شبه الجملة (لهُ) على المبتدأ (زجــلٌ)، وهذا العدول جاء خلافًا للأصل؛ إذ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فيقول: (زجــلٌ له) ولكن ذلك لا يستقيم؛ لأن من حالات وجوب تقديم الخبر على المبتدأ استقامة المعنى والافهام بأن يتقدم الخبر إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة ليس لها مسوغ للتقدم، فوجب تأخير المبتدأ عن مبتدئه.

ولعل السبب الذي دفع صاحبنا إلى تقديم المسند على المسند إليه في البيت السابق؛ هو الاهتمام

---

(١) ينظر: ص٩٨ من هذا البحث.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٦١، والبيت من البحر البسيط.

(٣) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ١٨، ٤٥، ٦، ٨٨، ٢١، ص ١٥٥، ١٦٠، ١٦٤، ٢٠٥، ٢١٥، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٤) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٥، والبيت من البحر الطويل.

والعناية بالخبر، بالإضافة إلى المحافظة على الوزن العروضي والإيقاع الصوتي للقصيدة؛ حتى يتسنى للقارئ تذوق الأبيات وفهم معانيها.

ومثله قول الحارث بن عُبَاد:

عليهنَّ من أبناءِ بكر بن وائلٍ ** مرازبةٌ في البازخِ المتقاعِس[١]

في البيت السابق عَدل شاعرنا الحارث بن عُبَاد عن الأصل في قوله: (عليهنَّ من أبناءِ بكر بن وائلٍ)، حيث اختل نظام الجملة الاسمية المعروف بتقديم المسند إليه وتأخير المسند، إلا أن الشاعر هنا قدم الخبر شبه الجملة (عليهنَّ) على المبتدأ (مرازبةٌ)، وهذا العدول جاء خلافًا للأصل؛ إذ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فيقول: (مرازبةٌ عليهنَّ من أبناءِ بكر بن وائلٍ) ولكن ذلك لا يستقيم؛ لأن من حالات وجوب تقديم الخبر على المبتدأ استقامة المعنى والافهام بأن يتقدم الخبر إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة ليس لها مسوغ للتقدم.

ولعل السبب الذي دفع صاحبنا إلى تقديم المسند على المسند إليه في البيت السابق؛ هو الاهتمام والعناية بالخبر، ولا تبدأ الجملة الاسمية بمبتدأ نكرة من غير مسوغ، بالإضافة إلى المحافظة على الوزن العروضي والإيقاع الصوتي للقصيدة؛ حتى يتسنى للقارئ تذوق الأبيات وفهم معانيها.

ثالثًا: العدول عن الأصل في المطابقة للجملة الاسمية[٢]

١) العدول عن المطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٢) العدول عن المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٧، والبيت من البحر الطويل.

(٢) ينظر: ص١٠٤ من هذا البحث.

رابعًا: العدول عن الأصل بالحذف في الجملة الفعلية[١]

١) حذف المسند إليه (الفاعل) في الجملة الفعلية[٢]:

وحـــتى تُبـــدُّ الخيـــلُ في عرصـــاتكم ** وتلقَـــوْن أيامًـــا شـــدادَ المنـــاحسِ[٣]

الشاهد في البيت السابق قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد: (وحتى تُبدُّ الخيلُ)، حيث وجدنا أن الشاعر قد عَدل عن الأصل في تعبيره، وذلك من خلال حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول، والذي يعد أحد الأركان الأساسية للجملة الفعلية، ولا يتم الكلام إلا بوجوده، لكن الشاعر هنا اضطر إلى حذفه كي يستقيم المعنى دون خلل، فـــ (الخيلُ) مفعول به ناب عن الفاعل؛ إذ يجوز للشاعر وغيره أن يحذف ما يخِلُ ذكره بفصاحة الكلام، أو يحدث خللًا وسآمة للمتلقي، فالأصل أن يكون المسند إليه (الفاعل) موجودًا في الكلام فالتقدير: (وحتى تَبدَّ بكرٌ الخيلَ).

فبناء الفعل للمجهول فيه عدة أغراض منها: معرفة الفاعل فلا داعي لتكرار اسمه، حيث إن من يفعل ذلك يكون معروفًا، وهم قوم الشاعر.

فـــ (بكرٌ) هم قوم الشاعر، وهو الفاعل، وعُدِل عنه طلبًا للاختصار في الحديث، حيث إنه معروفٌ من تقدير الكلام، وقد ورد ذلك كثيرًا في القرآن الكريم، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ۝ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾[٤]، حيث ورد الفعل الماضي في كلتا الآيتين مبنيًا للمجهول فحُذِفَ فاعله.

ولعل السبب الذي دفع بالحارث بن عُبَاد إلى ذلك العدول من خلال حذف الفاعل؛ قد يكون طلبًا للاختصار، والمحافظة على وزن القصيدة، وهذا العدول يليق بالمعنى لما فيه من إثراء وقوة، وذلك حينما حذف الفاعل لتعظيمه، والعلم به.

---

(١) ينظر: ص١١١ من هذا البحث.

(٢) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ١١، ٢٦، ٢٨، ٤١، ٨، ٩، ١١، ٢٢، ١٧، ١٩، ٢، ٤، ٨، ١٠، ١٣، ص ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٧١، ١٧١، ١٧١، ١٩٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٧، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٦، والبيت من البحر الطويل.

(٤) سورة الحاقة، آية رقم ٥، ٦.

ومثله أيضًا قول الحارث بن عُبَاد:

قتلنـــا الـــذي يحمـــي الكتيبـــة مـــنكُمُ ** وغُـــودِرَ قتلـــى جَمَّـــةٌ في الكنـــائس[١]

الشاهد في هذا البيت قول الحكيم الجاهلي: (وغُودِرَ قتلى جَمَّةٌ)، حيث عَدل عن الأصل في تعبيره، وذلك من خلال حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول (وغُودِرَ)، وبالطبع يتقدم المفعول به ليقوم بدور نائب الفاعل وهو (قتلى)، فالأصل أن يكون المسند إليه (الفاعل) موجودًا في الكلام فالتقدير: (وغَادرتْ بجيرٌ قتلى).

فالغرض من الحذف كما مر بنا سابقًا، أن الفاعل معروفٌ فلا داعي إلى تكرار ذكِره كثيرًا، للعلم به، وفي ذلك تعظيمًا له وإجلالًا. كما ورد حذف الفاعل في كثير من الآيات القرآنية الكريمة نذكر منها – على سبيل المثال– قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[٢]، حيث حُذف الفاعل في هذه الآية الكريمة، وتقديره: (الأمرُ). وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[٣]، حُذف الفاعل أيضًا في هذه الآية وتقديره: (الروح).

كذلك قول الحارث بن عُبَاد:

**قـــلْ لأمِّ الأغـــرِّ تبـــكِ بجـــيرًا ** حِيـــل بـــينَ الرِّجَـــالِ والأمْـــوالِ[٤]

الشاهد في البيت السابق قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد: (حِيل بينَ الرِّجَالِ والأمْوالِ)، حيث وجدنا أن الشاعر قد عَدل عن الأصل في تعبيره، وذلك من خلال حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول، والذي يعد أحد الأركان الأساسية للجملة الفعلية، ولا يتم الكلام إلا بوجوده، لكن الشاعر هنا اضطر إلى حذفه كي يستقيم المعنى دون خلل؛ إذ يجوز للشاعر وغيره أن يحذف ما يخِلُ ذكره بفصاحة الكلام، أو يحدث خللًا وسآمة للمتلقي، فالأصل أن يكون المسند إليه (الفاعل) موجودًا في الكلام فالتقدير: (حال بنو تغلب بقتالهم لنا بين الرجال والأموال)، فالعبارة تطول لو جاءت على أصلها فبناها للمجهول طلبًا للخفة والاختصار. وبناء الفعل للمجهول فيه عدة أغراض منها: معرفة الفاعل فلا داعي لتكرار اسمه، حيث إن من يفعل ذلك يكون معروفًا، وهم قوم الشاعر، وربما لو ذكر الفاعل لاختل وزن البيت.

---

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٧، والبيت من البحر الطويل.

(٢) سورة يوسف، آية رقم ٣٥.

(٣) سورة القيامة، آية رقم ٢٦.

(٤) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٩١، والبيت من البحر الخفيف.

٢) حذف المسند (الفعل) في الجملة الفعلية[١]:

قرّبَـــا مَـــربط النَّعامـــة منّـــي ** كـــلّ شـــقرا أو أشـــقر ذيّـــال[٢]

الشاهد في البيت السابق قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد: (كلّ شقرا أو أشقر ذيّال)، حيث وجدنا أن الشاعر قد عَدل عن الأصل في هذا البيت، ويتضح ذلك من خلال حذف المسند (الفعل) من الكلام للعلم به؛ ويُثبِت ذلك أن الجملة جديدة وغير تابعة لما قبلها، فيصح أن يكون لها عامل، وهو الفعل المحذوف تقديره: (قربّا) وجاء الاسم (كلَّ) منصوبًا بعده من غير فعل، والذي يفسره ما قبله، وهذا لا يصح؛ لكون الفعل في الشطر الأول بعيدًا في العمل مكانيًا، فوجب تقدير فعلٍ جديدٍ من معنى الفعل الأول.

ويعتبر الفعل أحد الأركان الأساسية للجملة الفعلية، ولا يتم الكلام إلا بوجوده، لكن الشاعر هنا اضطر إلى حذفه كي يستقيم المعنى دون خلل؛ إذ يجوز للشاعر وغيره أن يحذف ما يخِلُ ذكره بفصاحة الكلام، أو يحدث خللًا ومللًا للمتلقي، فالأصل أن يكون المسند (الفعل) موجودًا في الكلام فالتقدير: (قربّا كلّ شقرا أو أشقر ذيّال).

وجاء السبب في ذلك العدول الذي ورد في البيت السابق؛ رغبةً من الحارث في طلب الاختصار، والحفاظ على الحبكة العروضية للقصيدة.

ومثله أيضًا قول الحارث بن عُبَاد:

قرّبَـــا مَـــربط النَّعامـــة منّـــي ** كـــلّ دهمـــا أو أدهـــم صـــهّال[٣]

الشاهد في البيت السابق قول الحكيم الجاهلي الحارث بن عُبَاد: (كلّ دهما أو أدهم صهّال)، حيث وجدنا أن الشاعر قد عَدل عن الأصل في هذا الشطر الثاني، ويتضح ذلك من خلال حذف المسند (الفعل) من الكلام للعلم به؛ ويُثبِت ذلك أن الجملة جديدة وغير تابعة لما قبلها، فيصح أن يكون لها عامل، وهو الفعل المحذوف تقديره: (قربّا) وجاء الاسم (كلَّ) منصوبًا بالفعل المحذوف المفهوم من السياق، والذي يفسره ما قبله، وهذا لا يصح؛ لكون الفعل في الشطر الأول بعيدًا في العمل مكانيًا،

---

(١) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ٤٨، ٦٠، ٦٨، ٧٢، ص ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٣، الحارث بـــن عُبَـــاد، ديوانه.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢٠١، والبيت من البحر الخفيف.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢٠١، والبيت من البحر الخفيف.

فوجب تقدير فعلٍ جديدٍ من معنى الفعل الأول.

خامسًا: العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير في الجملة الفعلية[١]

١) تقديم المفعول به على الفعل[٢]:

قتَلْنـــا بـــأعلَى الشَّـــعثَمينِ زُهيرَكـــم ** وعَمْـــرا قتَلْنـــا مـــنكم وابـــن قـــابِسِ[٣]

نجد أن شاعرنا الحارث بن عُبَاد في البيت السابق قد عَدل عن الأصل في تعبيره، وذلك من خلال قوله: (وعَمْرا قتَلْنا منكم وابن قابِسِ)، حيث قدم المفعول به على الفعل، فالمفعول به هنا هو (عمرًا)، والفعل الذي عمل فيه النصب هو (قتلنا) الذي جاء بعده، ويصح عند النحاة أن يتقدم المفعول به على فعله؛ لأنه مأمون اللبس حيث لا يشبه المبتدأ لكونه منصوبًا؛ إذ أن المبتدأ لا يكون منصوبًا إلا بعد أدوات النصب (إن وأخواتها)- وليس هذا موقف تفصيلها والحديث عنها- لأن حديثنا عن الجملة الفعلية وليس الاسمية[٤].

فالأصل الذي عُدِل عنه تقديره: (وقتلنا عمرًا)؛ إذ لابد من الترتيب بين أركان الجملة الفعلة، حيث يتقدم الفعل العامل على معموله الفاعل والمفعول به، إذا كان الفعل متعديًا، أو الفعل ثم الفاعل إذا كان الفعل لازمًا.

ولعل السبب الذي دفع بالحارث بن عُبَاد إلى ذلك العدول من تقديم المفعول به على الفعل؛ إما لإظهار الاهتمام به وتخصيصه بالكلام، أو التنبيه عليه، أو المحافظة على الوزن العروضي للقصيدة.

ومثله أيضًا قول الحكيم الجاهلي الحارث بن عُبَاد:

ولخمًـــا سَـــلوا عنَّـــا وعَكَّـــا ومـــذحِجًا ** غَـــدَاةَ أزَرْنَـــاهم بطُـــون الـــرَّوامس[٥]

---

(١) ينظر: ص١١٥ من هذا البحث.

(٢) تكررت هذه الظاهرة في البيتين: ٤٥، ١٢، ص ٢٢٠، ٢٣٧، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٨، والبيت من البحر الطويل.

(٤) ينظر: الغلاييني، مصطفى بن محمد بن سليم (ت١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ١٢/٣.

(٥) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٦، والبيت من البحر الطويل.

الشاهد في البيت السابق قول شاعرنا: (ولخمًا سَلوا عنَّا وعَكًّا ومذحِجًا)، حيث أن الشاعر قدم المفعول به (لخمًا) على الفعل (سلوا)، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل كما ذكرت سابقًا أن يتقدم الفعل العامل على معموله الفاعل والمفعول به، فالأصل أن يقول: (وسَلوا لخمًا عنَّا وعَكًّا ومذحِجًا)، ولكن الشاعر هنا اضطر إلى ذلك العدول من أجل الاهتمام بالمفعول به، والمحافظة على وزن البيت وضبطه.

٢) تقديم المفعول به على الفاعل[١]:

ألم تَلقكُمْ أيَّام كُلثومَ خيلُنا ** هُنالِكَ في عمقٍ من الليل دامسِ[٢]

جاء الشطر الأول من البيت السابق معدولًا به عن الأصل وذلك من خلال قول الحارث بن عُبَاد: (تَلقكُمْ أيَّام كُلثومَ خيلُنا)، حيث تقدم المفعول به وهو الضمير المتصل في الفعل (تلقكُم) على الفاعل (خيلُنا)، وهذا خلافٌ للأصل كما ذكرت؛ إذ الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول به، فكان التقديم هنا لا مناص عنه؛ إذ أن المفعول به ضمير متصل بالفعل، ولا يكون إلا هكذا، ولكن رُصِدَت الظاهرة؛ لأن الشاعر كان بإمكانه الخروج منها بالحديث عند عدوه بصيغة الغائب فيقول مثلًا: (ألم تلقَ خيلنا تغلب)، ولعله أراد صيغة الخطاب؛ ليكون أوقع في إقامة الحجة على عدوه.

لذا يجوز تقديم المفعول به على الفاعل إذا أُمِنَ اللبس، و لم يختلط كلاهما بالآخر لعلة في الإعراب كقول القائل: (قتل موسى عيسى)، فإن الإعراب المقدر منع من جواز التقديم هنا؛ للبس الذي يحدث في الجملة على أصلها من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، فإذا أمن ذلك جاز التقديم للمفعول على الفاعل، بحيث يكون التقديم لعلة في المعنى، وغالبه في كل ما تقدم عن مكانه هو إظهار الاهتمام والاختصاص، وهذا مما اتفق عليه النحاة[٣].

ومثله قول الحارث:

يمنّها الضّلالَ أخو كُليبٍ ** فقد صارتْ على كذبٍ وزورِ[٤]

---

(١) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ٢٠، ٤٤، ٦٨، ٧٢، ص ١٨٧، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٣، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٧، والبيت من البحر الطويل.

(٣) ينظر: الغلاييني، مصطفى بن محمد بن سلام، جامع الدروس العربية، ٩/٣.

(٤) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٧٧، والبيت من البحر الوافر.

جاء الشطر الأول من البيت السابق معدولًا به عن الأصل وذلك من خلال قول الحكيم الجاهلي الحارث بن عُبَاد: (يمنّها الضّلالَ أخو كُليبٍ)، حيث تقدم المفعول به وهو (الضّلال) على الفاعل (أخو)، وهذا خلافٌ للأصل كما ذكرت؛ إذ الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول به فيقول: يمنّها أخو كليب الضّلال.

ولعل السبب الذي دفع شاعرنا الحكيم إلى ذلك العدول بتقديم المفعول به على الفاعل؛ هو إبراز جرائم العدو التي أوقعها، وأنهم على غير هداية بكذبهم وافترائهم، بالإضافة إلى الاهتمام بالمفعول به من خلال تقديمه، وكذلك المحافظة على الإيقاع الصوتي للقصيدة.

سادسًا: العدول عن الأصل في المطابقة للجملة الفعلية(١)

١) العدول عن المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٢) العدول عن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

(١) ينظر: ص١١٩ من هذا البحث.

العدول عن الأصل من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية

من المعروف أن الفعل يكون لإفادة الحدوث والتجدّد، والمراد بالتجدّد في الماضي الحصول، وفي المضارع أن من شأنه يتكرر ويقع مرة بعد أخرى(١)، ومعروف أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت في الحدث بالمطابقة، والفعلية تدّل عليه بالتضمن ومن هنا قيل: "التعبير بالجملة الاسمية أقوى من التعبير بالجملة الفعلية"(٢)، وقوة التعبير تكون متعلقة بالسياق اللغوي.

فمن شروط الخبر الواقع بعد أفعال المقاربة أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع لتدل على الحدث، ولكن عَدل عن هذا الأصل إلى الجملة الاسمية خبرًا بعد (جعل)(٣)، كما في قول الشاعر(٤):

وَقَــدْ جَعَلَــت قُلُــوص بــني سُــهَيل ** مــن الأكــوارِ مرتعُهــا قريــبُ(٥)

حيث عُدل عن مجيء خبر (جعل) جملة فعلية إلى كونه جملة اسمية، وقيل: إن هذا من النوادر، وقيل: من الشذوذ، وقيل: إن الجملة الاسمية بجزأيها المبتدأ والخبر وقعت موقع الفعلية بجزأيها الفعل والفاعل، وقيل: إن أصل (جعلته) أي: جعلت القلوص: الأمر أو الشأن. وقيل: إن جعل بمعنى (صيّر) وعليه فلا شاهد فيه(٦).

وجاء العدول عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية في جواب الشرط، حيث أن الأصل في القياس أن يكون جواب الشرط فعلًا تظهر عليه أثر عمل أداة الشرط سواء أكان هذا الفعل ماضيًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾(٧) أم مضارعًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾(٨)، حيث ظهرت على جواب الشرط في الآيتين السابقتين عمل أداة الشرط (إنْ).

---

(١) ينظر: السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ٣١٧/٢.

(٢) السبكي، أبو حامد أحمد بن علي عبد الكافي (ت٧٧٣هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، ٢٢٠/١.

(٣) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الشافية الكافية، ٤٥٢/١.

(٤) من أبيات الحماسة و لم ينسبه لأحد.

(٥) ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٤٧٨/١.

(٦) المرجع السابق.

(٧) سورة الإسراء، آية رقم ٨.

(٨) سورة الأنفال، آية رقم ١٩.

أم مختلفين، نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[١]، حيث وجدنا أن جواب القسم في الآية السابقة (نوفِّ) قد ظهرت عليه عمل أداة الشرط (مَنْ)، مع اختلاف اللفظ بين فعل الشرط وجوابه.

ولكن العرب عَدلتْ بها عن الأصل كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٢] ففي (عدة) قراءتان: الرفع والنصب، أما الرفع[٣] فعلى أنها مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فعدة عليه. قاله النحاس[٤].

وقيل: إن الفاء العاطفة لا تنوب مناب الجزاء، ومن ثم فالفاء داخلة على فعل الطلب المحذوف، والتقدير: فأفطر، فعدة عليه[٥]. قاله ابن جني[٦]، وابن مالك[٧]، وابن الصائغ[٨]، والمرادي[٩]، وابن هشام[١٠]، وابن عقيل[١١].

وقال ابن كيكلدي[١٢]: "البصريون يقدّرون محذوفًا يعطف عليه، وهذا التقدير كثير في القرآن الكريم وهو مما يتوقف صحة الكلام عليه، ويسمى هذا النوع عند الأصوليين دلالةً واقتضاءً، أي: أن صحة الكلام اقتضت هذا المقرر"[١٣].

---

(١) سورة هود، آية رقم ١٥.

(٢) سورة البقرة، آية رقم ١٨٤.

(٣) ينظر: الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ١١٢/١.

(٤) ينظر: النحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ٩٤/١.

(٥) ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢٢٦/٣.

(٦) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٦٣/٢، ١٧٧/٣.

(٧) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الشافية الكافية، ١٢٦١/٣.

(٨) ابن الصائغ، أبو عبدالله محمد بن حسن شمس الدين (ت٧٢٠هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ٨٧٤/٢.

(٩) المالكي، أبو محمد حسن بن قاسم بدر الدين (ت٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ١٢٨/٢.

(١٠) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٧٥٩/١.

(١١) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٤٢/٣.

(١٢) هو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي، ينظر: الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، ٢٦/١.

(١٣) العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي صلاح الدين (ت٧٦١هـ)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص١٤٩.

ويجوز نصب (عدة) على تقدير فعل الطلب (فليصم عدة) ولكن لم يقرأ به، قاله الأخفش[١]، والكسائي[٢].

(١) الأخفش، أبو الحسن، معاني القرآن، ١٦٩/١.

(٢) ينظر: النحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ٩٤/١.

تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد

العدول عن الأصل من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية[١]

أفبَعْـــدَ مَقْـــتَلِكم بُجـــيرًا عنْـــوةً ** ترجـــون وُدًّا آخِـــرَ الأيَـــامِ[٢]

عدل شاعرنا الحكيم الجاهلي الحارث بن عُبَاد في الشطر الأول عن الأصل، حيث آثر التعبير بالجملة الاسمية نيابة عن الجملة الفعلية؛ وذلك من خلال إعمال المصدر بدلًا من الفعل في قوله: (مَقْتَلِكم) ونصب (بُجيرًا) مفعولًا به؛ إذ الأصل فيه إعمال الفعل فيقول: فبعد أن قتلتُم بُجيرًا.

ولكون الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام كانت آكد من الجملة الفعلية، ومن أجل هذا فإنه يحسن إيثار التعبير بالجملة الاسمية في المقامات التي تتطلب التأكيد، ومنه التعبير القرآني عن المنافقين في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[٣]، فهم قد أكدوا موقعهم بالجملة الاسمية[٤].

وجاء هذا العدول عن الأصل، من خلال تعبير الشاعر بالجملة الاسمية بدلًا عن الجملة الفعلية، لداعٍ دلالي وتعبيري؛ وذلك من أجل التأثير في المتلقي ولفت انتباهه، والتنويع في التعبير، وإكساب المعنى قوة في الدلالة، بالإضافة إلى تجلية المعنى ووضوحه، باستخدام التعبير بالجملة الاسمية لإرادة الدوام والثبات؛ ولكون الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام كانت أكثر تأكيدًا من الجملة الفعلية.

---

(١) ينظر: ص١٣٣من هذا البحث. تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ١، ١١، ٢٨، ص ١٦٣، ١٨٥، ٢١٦، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢٢٨، والبيت من البحر الطويل.

(٣) سورة البقرة، آية رقم ١٤.

(٤) ينظر: ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ١٩١/٢.

العدول عن الأصل في التراكيب غير الإسنادية

أولاً: حذف المفعول به:

يبدو من ظاهر كلام معظم النحاة أن المفعول به يجوز حذفه في بعض الأحوال دون بعض؛ لأنه قد يكون فضلة فيجوز لمن قال: ضربتُ زيدًا، أن يقول: ضربتُ، ولمن قال: أعطيتُ زيدًا درهمًا، أن يقول: أعطيتُ[(١)].

لحذف المفعول به عند الإمام الزركشي ضربان[(٢)]:

أحدهما: أن يكون مقصودًا مع الحذف فينوي لدليل، ويقدّر في كل موضع ما يليق به، كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[(٣)] أي: يريده.

وثانيهما: ألا يكون المفعول مقصودًا أصلًا، ويتزّل الفعل المتعدي منزلة القاصر، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط، وجعل المحذوف نسيًا منسيًا، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمجهول، فلا يذكر المفعول، ولا يقدر غير أنه لازم الثبوت عقلًا لموضوع كل فعلٍ متعدٍّ؛ لأن الفعل لا يدري تعيينه. ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾[(٤)]، حيث حذف المفعول به من الآيتين السابقتين؛ إذ التقدير: مواشيهم، غنمهما.

ثانيًا: حذف الحال:

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولًا أغنى عن المقول، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾[(٥)]، أي قائلين ذلك، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[(٦)]، يقول ابن هشام: "ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر،

---

(١) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، المفصل في صنعة الإعراب، ٧٩/١.

(٢) ينظر: الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله (ت٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، ٣/ ١٦٢.

(٣) سورة البروج، آية رقم ١٦.

(٤) سورة القصص، آية رقم ٢٣، ٢٤.

(٥) سورة الرعد، آية رقم ٢٣، ٢٤.

(٦) سورة البقرة، آية رقم ١٢٧.

أي: وإسماعيل يقول[١].

وفي حذف الحال يقول ابن جني: "إن حذفه لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه"[٢].

يقول الرضي: "ويجوز حذف الحال مع القرينة، كقولك: لقيته، في جواب من قال: أما لقيت زيدًا راكبًا، ولا يجوز الحذف إذا نابت عن غيرها كما في: ضربني زيدًا قائمًا، وإذا توقف المراد عن ذكرها، كما تقول في الحصر: لا تأتني إلا راكبًا"[٣].

ثالثًا: حذف الموصوف وبقاء الصفة:

يشترط الإمام الزركشي لحذف الموصوف شرطين:

الأول: كون الصفة خاصة بالموصوف؛ حتى يحصل العلم بالموصوف؛ فمتى كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف.

الثاني: أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي، لتعلق غرض السياق، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٥]، فإن الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح أو الذم بها[٦].

ويرد في اللغة العربية حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وهو كثير في الشعر بحيث لا تكاد تخلو منه قصيدة طويلة كما في قول كعب بن زهير[٧]:

---

(١) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٨٣٠/١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣٨٠/٢.

(٣) الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٥٢/٢.

(٤) سورة آل عمران، آية رقم ١١٥.

(٥) سورة البقرة، آية رقم ٩٥.

(٦) ينظر: الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ١٥٤/٣.

(٧) كعب بن زهير بن أبي سلمى، المزني، ينظر: المزني، كعب بن زهير بن أبي سلمى (ت٦٦٢م)، ديوان كعب بن زهير، حققه وشرحه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص٥.

وَمَـــا سُـــعَادُ غَـــدَاةَ البَـــيْنِ إذ رَحَلُـــوا ** إلّا أَغَنُّ غَضِـــيضُ الطَّـــرْفِ مَكْحُـــولُ[١]

رابعًا: حذف حرف النداء وبقاء المنادى:

يجوز حذف حرف النداء اكتفاءً بدلالة القرائن عليه، فيقال في مثل: يا زيدُ أقبلْ. "زيدٌ أقبلْ" ومنه قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٢]، وحيث لم ينكر النحاة ذلك الحذف رغم أنه خلافٌ للأصل؛ لكنهم فعلوه للاختصار واللطف في التعبير[٣]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[٤].

وورد النداء بحرف محذوف كثير في اللغة، ويستثنى من الحذف المندوب والمستغاث والمتعجب منه.

ويختص لفظ الجلالة (الله) بأن يعوض معه عن حرف النداء المحذوف بالميم المشددة، ويقل حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة أو اسم جنس أو نكرة غير مقصودة[٥].

خامسًا: حذف شبه الجملة من الجار والمجرور:

من الجائز في اللغة العربية أن تحذف شبه الجملة (الجارّ والمجرور) المتعلقة بالفعل أو الوصف وذلك تخفيفًا، وطلبًا للإيجاز.

ويكثر حذف الجار والمجرور في الأساليب المتضمنة للعطف؛ لأن السياق في الجملة المعطوف عليها يهدي إلى ما حذف[٦].

ومثال ذلك قول سعدى بنت الشمردل[٧]:

---

(١) المزني، كعب بن زهير، ديوانه، ص٦٠.

(٢) سورة يوسف، آية رقم ٢٩.

(٣) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص٣٠٤.

(٤) سورة آل عمران، آية رقم ٨.

(٥) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص٢٤٣.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص١٩٣.

(٧) سعدى بنت الشمردل الجهينية شاعرة جاهلية من بني جهينة، اختلف في اسمها فقيل هي سلمى بنت مخدعة، وقيل سعدى بنت الشمردل، ينظر: معجم الشعراء العرب، ١/١٣٩٠.

أفْلَـــيْسَ فـــيمنْ قـــدْ مضـــى لي عِبْـــرةٌ ** هلَكوا وقـــدْ أيقنـــت أنْ لـــنْ يرجعـــوا[١]

حيث حذف شبه الجملة (الجار والمجرور) والتقدير: أن لن يرجعوا إليه.

سادساً: حذف حرف الجر وبقاء الاسم المجرور:

ذهب البصريون إلى أن العطف على الضمير المخفوض مشروط بإعادة حرف الخفض مع المعطوف عليه سواء كان ضميرًا أو اسمًا فنقول: (مررتُ بك وبزيدٍ) بإعادة حرف الجر مع المعطوف عليه[٢].

يقول ابن السراج: "ولا يجوز عطف الظاهر على المكني المخفوض، نحو: مررت به وعمرو، إلا أن يضبط الشاعر"[٣].

حيث يكثر ويطرد مع (أنَّ) و (أنْ) وهو حذف قياسي لكثرة وروده في اللغة، ومنه قوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾[٤] والتقدير: بأن أسلموا[٥].

سابعاً: حذف المضاف وبقاء المضاف إليه:

يرد حذف المضاف في اللغة على نوعين[٦]:

الأول: أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه بشرط وجود قرينة تدل على المضاف المحذوف وهذا هو الغالب والأكثر شيوعًا في اللغة.

الثاني: حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه أي مع بقاء الأثر الإعرابي الدال عليه.

أما النوع الأول فالغالب فيه أن تدل قرينة عقلية أو حالية على مضاف محذوف، كالذي يقول: (أكلتُ الشاةَ)، حيث يفهم من كلامه أنه يقصد: (أكلتُ لحمَ الشاةِ)، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

---

(١) ينظر: يموت، بشير، شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام، المكتبة الأهلية، بيروت، ط١، ١٣٥٢هـ – ١٩٣٤م، (د ت)، ٥٩/١.

(٢) ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٧٩/٢.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٧٩/٢.

(٤) سورة الحجرات، آية رقم ١٧.

(٥) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢٩٦/٢.

(٦) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص٢٣٣.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[١]، فالتقدير: حبَّ العجل، ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات؛ لأن الطلب لا يتعلق إلاّ بالأفعال، نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[٢]، أي: استمتاعهن، وكذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[٣]، أي: أكلها[٤].

ومن ذلك أيضًا ما علق فيه الطلب بما قد وقع، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾[٦]، فإنهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاها، وقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾[٧]، أي: أهل القرية، وأصحاب العير[٨].

(١) سورة البقرة، آية رقم ٩٣.

(٢) سورة النساء، آية رقم ٢٣.

(٣) سورة المائدة، آية رقم ٣.

(٤) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٦٤/٢.

(٥) سورة المائدة، آية رقم ١.

(٦) سورة النحل، آية رقم ٩١.

(٧) سورة يوسف، آية رقم ٨٢.

(٨) ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥١/٢.

تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد

العدول عن الأصل في التراكيب غير الإسنادية[١]

١) حذف المفعول به:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٢) حذف الحال:

حـــتى نُبيـــدَكُم بالسَّـــيف ثانيـــةً ** ونُشـــبعُ الطَّـــير والـــذُّؤبانَ إذ تَفِـــدُ[٢]

الشاهد في البيت السابق قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد: (ونُشبعُ الطَّير والذُّؤبانَ إذ تَفِدُ)، حيث عَدل عن الأصل، وذلك من خلال حذف الحال المفهوم من الكلام بعد كلمة (تَفِدُ)؛ إذ الأصل الذكر وليس الحذف فالتقدير: تَفِدُ جائعة متلهفة.

فحذفُ الحال إذا دلّ عليه دليل جائز في اللغة بشرط أن يؤمنَ اللبس، ولعل السبب الذي دفع بالشاعر إلى أن يحذف الحال، هو أن المحذوف معلوم ومعروف من خلال السياق فأراد الاختصار، بالإضافة إلى المحافظة على الوزن العروضي للقصيدة.

٣) حذف الموصوف وبقاء الصفة:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٤) حذف حرف النداء وبقاء المنادى:

بـــني تغلـــبٍ لم تنصـــفونَا بقـــتلِكم ** بجـــيرًا ولمـــا تُقتلُـــوا في المجـــالس[٣]

في البيت السابق نرى أن الحارث بن عُبَاد قد عَدل عن الأصل وذلك في قوله: (بني تغلبٍ لم تنصفونَا بقتلِكم)، حيث أنه قال (بني تغلبٍ) على النداء، وحذف حرف النداء، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يذكر حرف النداء ثم يتبعه المنادى فيقول: (يا بني تغلبٍ)، ولأن حذف ما يعلم جائز

---

(١) ينظر: ص١٣٧ من هذا البحث.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢١٥، والبيت من البحر الخفيف.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٥، والبيت من البحر الطويل.

فجاز للشاعر حذف حرف النداء.

كذلك ورد هذا العدول في قوله:

أبـــا عُقَيْـــلٍ فـــلا تَفْخَـــرْ بســـادَتِكُم ** فـــأنتُم أنـــتُم والـــدّهرُ ينقَلِـــبُ[١]

في هذا البيت نجد أن الحكيم الجاهلي الحارث بن عُبَاد قد عَدل عن الأصل أيضًا، وذلك من خلال حذفه لحرف النداء في قوله: (أبا عُقَيْلٍ)؛ إذ الأصل الذكر وليس الحذف كما ذكرت سابقًا، حيث يجوز أن يحذف من الكلام ما كان مفهومًا من السياق، والأصل على تقديره: (يا أبا عُقَيْلٍ).

ولعل السبب من ذلك الحذف لدى الحارث بن عُبَاد؛ رغبة منه في طلب التخفيف والاختصار لتجنب دوران الكلام، بالإضافة إلى المحافظة على الإيقاع الصوتي والشعري للقصيدة؛ لذلك يجوز الحذف في الكلام إذا دلّ عليه السياق.

٥) حذف شبه الجملة من الجار والمجرور:

لم أجد في شعر الحارث بن عُبَاد نماذج لهذا النوع من العدول.

٦) حذف حرف الجر وبقاء الاسم المجرور:

ونهيـــتُ جساسًـــا لقـــاءَ كُليبـــهم ** خوفَ الذي قـــد كـــان مـــن حـــدثانِ[٢]

الشاهد في البيت السابق قول الحارث بن عُبَاد: (ونهيتُ جساسًا لقاءَ كُليبهم)، حيث عَدل عن الأصل، وذلك من خلال حذف حرف الجر، ونصب الاسم بعده على نزع الخافض (لقاءَ)؛ إذ الأصل في ذلك هو ذكر حرف الجر وجر الاسم بعده فيقول: (ونهيتُ جساسًا عن لقاءِ كُليبهم)، وهذا كثير في لغة العرب وفي الآيات القرآنية الكريمة نورد منها- على سبيل المثال- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[٣]، حيث حذف حرف الجر، والمعنى في ذلك: وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم.

فالشاعر أراد من ذلك العدول اختصار الكلام، وإظهار براعته في تركيب الجملة مما يجعل أبياته واضحة المعنى، فحذف حرف الجر جائز ما علم نوعه ومكانه لأمن اللبس[٤].

---

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٠، والبيت من البحر البسيط.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢٣٥، والبيت من البحر الكامل.

(٣) سورة المطففين، آية رقم ٣.

(٤) ينظر: السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٨٥هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريحٍّ، دار الفكر للطباعة، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ١/١٧٠.

ومن ذلك العدول أيضًا قوله:

غـــداة تجمّعـــت مـــن كـــلّ أوْبٍ ** بنـــو جُشَـــمٍ ولم تحفَـــلْ مَسِـــيري[١]

في البيت السابق نرى أن الشاعر قد عَدل عن الأصل وذلك في قوله: (و لم تحفَلْ مَسِيري)، حيث حذف حرف الجر، ونصب الاسم بعده على نزع الخافض (مَسِيري)، وحيث أن الأصل في ذلك هو ذكر حرف الجر وجر الاسم بعده فيقول: (و لم تحفَلْ بمَسِيري).

فالحارث بن عُبَاد أراد ذلك العدول كما ذكرت في السابق، من إرادة الاختصار والتخفيف لظهور المعنى ووضوحه بعد نزع الخافض، كما أراد المحافظة على الوزن العروضي للقصيدة؛ كي يتجلى المعنى لدى المتلقي.

٧) حذف المضاف وبقاء المضاف إليه[٢]:

حنيفـــةُ آل مَكْـــــرُمَةٍ وفخـــــرٍ ** بهـــم يُصـــلى بِمَنْصَـــبَةِ القـــدورِ[٣]

الشاهد في البيت السابق قول الحارث بن عُبَاد: (حنيفةُ آل مَكْـرُمَةٍ وفَخرٍ)، حيث عَدل عن الأصل، وذلك من خلال حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه؛ إذ الأصل في ذلك هو ذكر المضاف والمضاف إليه بعده فيقول: (بنو حنيفةَ آل مكرمةٍ)، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾[٤]، حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والتقدير: خبرَ مريم. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾[٥]، والتقدير: واسأل أهل القرية.

وجاء هذا العدول عن الأصل من أجل طلب الاختصار، وهو ظاهرة معروفة، والتنويع في المعنى، وحسن العرض، بالإضافة إلى الرقي في التعبير. فما فُهِم من الكلام فلا داعي لذكره دفعًا للسآمة والملل.

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٧٦، والبيت من البحر الوافر.

(٢) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ١١، ٢٤، ٩٨، ص ١٥٣، ١٧٤، ٢٠٧، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٧٣، والبيت من البحر الوافر.

(٤) سورة مريم، آية رقم١٦.

(٥) سورة يوسف، آية رقم٨٢.

الفصل الثالث:

ظواهر العدول
عن الأصل في القاعدة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العدول عن الأصل المطّرد.

المبحث الثاني: العدول عن الأصل غير المطّرد.

المبحث الثالث: تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد.

العدول عن الأصل في القاعدة

يعتبر العدول عن أصل القاعدة كالعدول عن أصل الوضع، إما مطّرد أو غير مطّرد، فإذا لم يكن مطّردًا فهو الذي يحفظ ولا يقاس عليه إن كان فصيحًا بسبب شذوذه إلا ما جاء على نمطه واحتذى تركيبه بعينه(١).

حيث بيّن السيوطي موقفه من القراءات الشاذة في كتابه بقوله: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلاف بين النحاة"(٢)، وكان الذي ذكره من ذلك أن القراءة إذا وافقت قياسًا احتج بها على القاعدة في عمومها، وإذا خالفته احتج بها في مثل هذا الحرف بعينه فقط.

أما إذا كان العدول مطّردًا فإن اطّراده يجعله أهلًا لأن يقاس عليه؛ لأن الاطّراد مناط القياس، وسواء أكان المطّرد مستصحبًا أم كان معدولًا به عن أصله فإنه يصلح لأن يقاس عليه.

لذلك يتبين لنا من خلال ما سبق أن السبب الذي يدعو نظام اللغة العربية إلى العزوف عن الأصل، وتفضيل العدول إلى الفرع، يكمن في أحد الجوانب الآتية(٣):

١) إرادة أمن اللبس الذي قد يكون مع الاستصحاب فالمبدأ العام في اللغة العربية وفي بعض اللغات الأخرى، هو ما عبر عنه ابن مالك(٤) بقوله:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب ** وما لباع قد يرى لنحو حب(٥)

٢) مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه.

٣) الذوق العربي في الأداء اللغوي (النطق) وما يرتبط بهذا الذوق من الظواهر السياقية، فقد تكون هناك قاعدة أصلية صوتية أو صرفية أو نحوية يرد عليها من الواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق منافيًا للذوق العربي.

---

(١) ينظر: حسان، تمام، الأصول، ص١٣٤.

(٢) السيوطي، الاقتراح، تحقيق: عبدالحكيم عطية، دار البيروني، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، ص١٥.

(٣) ينظر: حسان، تمام، الأصول، ص١٣٥، ١٣٦.

(٤) هو جمال الدين أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، ينظر: الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١/٥.

(٥) ابن مالك، ألفيته، ص١٠١.

ومن خلال ذلك سأتحدث في هذا الفصل في الصفحات القادمة عن ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: العدول عن الأصل المطــّرد.

المبحث الثاني: العدول عن الأصل غير المطــّرد.

المبحث الثالث: تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد.

المبحث الأول:
العدول عن الأصل المطَّرد

أولا: العدول عن الأصل بتقديم الخبر على المبتدأ:

مما لا شك فيه أن القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ مقدمًا على الخبر، ولكن قد نجد في بعض الأحيان أن المبتدأ يشتمل على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، فلو استصحبنا الأصل في ذلك لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ولأدى ذلك إلى أمن اللبس(١).

عندئذ يُعدل عن هذا الأصل إلى القاعد الفرعية، وهي قاعدة تقديم الخبر على المبتدأ، والأمثلة على ذلك كثيرة نأخذ منها – على سبيل المثال – قولنا: "للوطنِ أبطالُه"، حيث إنه قد عُدل عن الأصل في المثال السابق من خلال تقديم الخبر شبه الجملة المكون من الجارّ والمجرور (للوطنِ)، على المبتدأ (أبطالُه) الذي اتصل به ضمير (الهاء) الذي يعود على بعض الخبر (الوطنِ)، وفي هذه الحالة لا يجوز تقديم المبتدأ؛ لأن الضمير سيعود على متأخر لفظًا ورتبة(٢).

ثانيًا: العدول عن الأصل بوقوع المبتدأ نكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة(٣). ومن شأن تعريف المبتدأ وتنكير الخبر أن يعين على تعيين كل منهما فيؤدي إلى أمن اللبس، ولكن إذا أمن اللبس بدون تعريف المبتدأ جاز الابتداء بالنكرة، ونشأت قاعدة فرعية لذلك تحدد الحالات التي يؤمن فيها اللبس وتتحقق الإفادة.

ومن الأمثلة على ذلك قولنا: "لك غلامٌ" و"تحتك بساطان"، حيث وجدنا أن المبتدأ جاء معدولًا به عن الأصل، حيث وقع نكرة غير مخصصة، وهذا خلاف للأصل.

فهذه الأسماء كلُّها مرفوعة بالابتداء ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها، إلا أن مانعا مَنع من ذلك حتى لا تقدّمها عليها ألا ترى أنك لو قلت: غلام لك أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن؛ لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم لكن لأمر حدث وهو كون المبتدأ هنا نكرة(٤).

---

(١) ينظر: حسان، تمام، الأصول، ص١٣٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص٦٣، ٧١، ٧٢.

(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢٩٩/١.

ثالثًا: العدول عن الأصل بوقوع الخبر اسمًا من أسماء الاستفهام:

الأصل في القاعدة- كما ذكرنا سابقًا- هو تقديم المبتدأ على الخبر، ولكن هذا التقديم قد يتعارض مع أصلٍ آخر وهو أن أسماء الاستفهام لها الصدارة.

فإذا كان الخبر اسمًا من أسماء الاستفهام التي تدل في الغالب على الحال والمكان والزمان وهي: (متى، إيان، أين، كيف، أنّى)، فإن رتبة الاستفهام تصبح أولى من رتبة المبتدأ؛ لأن اسم الاستفهام من الكلمات التركيبية، والمبتدأ من الكلمات الاشتقاقية، حيث إن الكلمات التركيبية أكثر تأصلًا في حقل الرتبة والافتقار والبناء من الكلمات الاشتقاقية فيصبح الخبر لهذا السبب واجب التقديم على المبتدأ؛ فالتعارض هنا بين أصليين من أصول الرتبة[١].

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٢]، حيث إن (أيان) اسم استفهام وقع في محل رفع خبر المبتدأ مقدم، والمبتدأ (يومُ) وقع متأخرًا وهذ خلاف للأصل.

رابعًا: العدول عن الأصل بالاستغناء عن إحدى التاءين في الفعل المضارع:

قد تكون هناك قاعدة أصلية سواء أكانت تلك القاعدة صوتية أم صرفية أم نحوية، يرد عليها من المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق منافيًا للذوق العربي، فالأصل الفك ولكن توالي المثلين يؤدي إلى إيجاد قواعد فرعية للإدغام، ومثل ذلك يُقَال في حركة الإعراب والعدول عنها إلى سكون الوقف أو إلى حركة المناسبة[٣].

والأصل أن تبدأ الكلمة (من حيث نظام اللغة – أي من الناحية النظرية البحتة) بالساكن في بعض الحالات، ويُعْدل عن هذا الأصل بقاعدة التوصل، والأصل أن يتجاور ساكنان نظريًا، ولكن يُعْدل عن هذا الأصل إلى التخلص – وهكذا الحال مع ظواهر الحذف، والاسكان، والطول، والقصر، والإفراد، والتشديد، والإشباع، والإضعاف...إلخ[٤].

ففي الفعل المضارع قد تجتمع التاءان سواء أكان اجتماعها في أوله نحو قولنا: (تتجلى، تتذكّر)، أم في وسطه نحو: (يستتر، يقتتل)، فتحذف إحدى التاءين وتبقى الأخرى[٥].

---

(١) ينظر: حسان، تمام، الأصول، ص١٣٦.

(٢) سورة القيامة، آية رقم٦.

(٣) ينظر: حسان، تمام، الأصول، ص١٣٦.

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) ينظر: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٢٣/٢.

فإذا وقعتْ التاءان في أول الفعل المضارع تحذفت إحداهما خلافًا للأصل؛ من أجل التخفيف نحو: (تجلى، تذكّر)، والأمثلة على ذلك كثيرة في كلام العرب، وفي الآيات القرآنية الكريمة، نأخذ منها – على سبيل المثال– لا الحصر قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[١]، حيث حذفت إحدى التاءين من الفعل المضارع (تلظى)؛ إذ الأصل فيها بقاء التاء المحذوفة والتقدير: تتلظى. كذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾[٢]، أيضًا حذفت إحدى التاءين من الفعل المضارع (تمنّون)؛ إذ الأصل بقاء تلك التاء والتقدير: تتمنون[٣].

لذلك يتبين من خلال ما سبق أن العدول عن الأصل المطّرد، أي القاعدة القياسية إلى القاعدة الفرعية يهدف إلى وجود الفائدة، وأمن اللبس وما دامت القاعدة الفرعية قاعدة مطردة فإنها تصلح في حقل القياس صلاحية القاعدة الأصلية؛ لأن المعوَّل في ذلك على الاطّراد[٤].

(١) سورة الليل، أية رقم١٤.

(٢) سورة آل عمران، آية رقم١٤٣.

(٣) ينظر: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٢٣/٢.

(٤) ينظر: حسان، تمام، الأصول، ص١٣٦.

المبحث الثاني:
العدول عن الأصل غير المطَّرد

أولا: العدول في صرف الممنوع ومنع المنصرف:

إن الأصل في الأسماء الصرف، وإذا منع الاسم من الصرف يكون لعلة كما هو معروف في باب الممنوع من الصرف، ولكن نجد أن هذا الأصل قد يُعدل عنه فيصرف الممنوع، ويمنع المنصرف وما ذلك إلّا في الضرورة الشعرية.

وحينما نعود إلى التراث العربي نجد أن ظاهرة العدول عن الأصل في الممنوع من الصرف قد وُجِدَت في كثيرٍ من الشواهد الشعرية، اضطر الشاعر إلى اللجوء إليها من أجل إقامة الوزن العروضي للبيت، والأمثلة على ذلك كثير نأخذ منها قول امرئ القيس[١]:

ويــومَ دخلــتُ الخِــدرَ خِــدْرَ عُنَيْــزَةٍ ** فقالتْ لــكَ الويْلَــات إنّــك مُرْجِلِــي[٢]

الشاهد في هذا البيت: كلمة (عُنَيْزَةٍ)، حيث إنها صرفت فجاءت مجرورة بالكسرة المنونة، وهذا خلاف للأصل؛ إذ الأصل أن تكون ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، ولكن الشاعر هنا صرفها للضرورة الشعرية. وقيل إن التنوين هنا ليس تنوين تمكين، وإنما تنوين ضرورة لوجود العلل التي تنافي الصرف[٣].

وقيل: إن اطّراد ذلك في لغة حكاها الأخفش وقال: "كأنها لغة الشعراء، إلا أنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك الكلام"[٤].

أما العدول في منع المنصرف فأجازه الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر[٥] واختاره

---

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر الكندي، ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغــاني، ٩٣/٩.

(٢) امرؤ القيس، ديوانه، ص٧٦.

(٣) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، ٣٥٣/٢.

(٤) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٢٠/١.

(٥) ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٩٣/٢.

ابن مالك[١] قائلًا:

ولا ضـــــطرارٍ، أو تناســـــبٍ صـــــرف ** ذو المنع والمصـــروفُ قـــد لا ينصـــرف[٢]

وتبعهم ابن هشام[٣]، ومحمود الآلوسي حيث قال: "وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه، وهو من تشبيه الأصول بالفروع"[٤].

ومن الأمثلة الواردة على ذلك قول الأخطل[٥]:

طلـــب الأزارِقُ بالكتائـــبِ إذ هـــوَتْ ** بشـــبِيبَ غائِلَـــةُ النفـــوسِ غـــدُورُ[٦]

الشاهد في هذا البيت: كلمة (بشبِيبِ)، حيث إنما منعت من الصرف، وهذا خلاف للأصل، إذ الأصل أن تكون منصرفة، ولكن الشاعر هنا منعها للضرورة الشعرية.

واحتج البصريون على ما استدل به أصحاب الرأي الأول، بأنه عدول عن الأصل، بخلاف صرف مالا ينصرف فإنه رجوع إلى الأصل فاحتمل الضرورة[٧]. وردهم الآلوسي قائلًا: "وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة العدول عن الأصل"[٨]. وأجاز ثعلب منع صرف المنصرف في الكلام مطلقًا[٩]، وفصل غيره بين ما فيه العلمية وغيره، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه من غيرها[١٠].

---

(١) هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ينظر: الأشموني، علي بن محمـــد، شـــرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١/٥.

(٢) ابن مالك، ألفيته، ص١٥١.

(٣) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/٤٤٩.

(٤) الآلوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، تحقيق: محمد بهجة الأسدي، المكتبة العربيـــة، القاهرة، ط١، ١٣٤١هـــ، ص١٣٤.

(٥) غياث بن غوث بن طارقة بن عمرو أبو مالك من بني تغلب بن قاسط، ينظر: الأخطل، غياث بن غوث بن طارق (ت٧١٠م)، ديوان الأخطل، تحقيق: محمد مهدي ناصر، دار الكتب العلمية، بـــيروت، ط٢، ١٤١٤هـــ – ١٩٩٤م، ص٣.

(٦) المرجع السابق، ص١١٨.

(٧) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، ٢/٣٥٣.

(٨) الآلوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص١٣٥.

(٩) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١/٤٤٣.

(١٠) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، ٢/٣٥٣.

ثانيًا: العدول في قصر الممدود ومدّ المقصور:

الأصل عند النحويين أنه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر(١)؛ لأن المدّ زيادة، فإذا اضطر شاعر فقصر، فقد ردّ الكلام إلى أصله(٢)، وشبّهوه بصرف مالا ينصرف(٣).

أما مدّ المقصور في الشعر فاختلف فيه النحاة؛ فذهب البصريون إلى منعه؛ لأن الشاعر لو فعل ذلك، لأخرج الأصل إلى الفرع، والأصول ينبغي أن تكون أغلب من الفروع، وشبّهوه بمنع صرف مالا ينصرف؛ إذ إنه عدول عن الأصل إلى الفرع(٤).

أما مذهب الكوفيين في ذلك فقد جوّزوا مدّ المقصور، محتجين بالسماع الوارد به في أشعار العرب(٥)، نحو قول الراجز(٦):

قـــــد عَلِمَـــــتْ أمُّ أبي السِّـــــعلاءِ ** وعَلِمَـــــتْ ذاك مـــــعَ الجَـــــراءِ(٧)

أن نِعْـــمَ مأكولًـــا علـــى الخـــواءِ ** يـــا لـــك مِـــن تَمْـــرٍ ومِـــن شِيْشـــاءِ(٨)

الشاهد في البيتين السابقين: (السِّعلاء) و (الخواءِ)، حيث أنها أسماء مقصورة في الأصل، ومدّت وذلك لضرورة الشعر، وهذا خلاف للأصل(٩).

وقد نقل الأنباري رأيًا للفراء حكّم فيه اقتضاء القياس في مدّ المقصور وقصر الممدود، ولم يطلق المسألة إطلاقًا، كما ذهب إليها من خالفوه من البصريين ومؤيدوه من الكوفيين؛ إذ اشترط الفراء لجواز

---

(١) ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، ٤٤٧/٣.

(٢) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، ١٧٦٨/٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، ١٧٦٨/٤.

(٥) ينظر: القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ)، أمالي القالي، اعتنى به: محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م، ٢٤٦/٢.

(٦) قائله أعرابي من أهل البادية، قاله الفراء، ولم يسمه، وقيل لأبي المقدام الراجز، ينظر: الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ٥٠٨/٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق.

(٨) ينظر: الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت١٣٣١هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، وضع حواشيه: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ٥٠٨/٢.

(٩) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ٢٦٢/١٥.

قصر الممدود أو مدّ المقصور شرطين مجتمعين هما[١]:

الأول: أنه يجوز قصر الممدود إذا ورد في بابه مقصورًا، وإلا لم يجز قصره. كذلك الأمر في مدّ المقصور لا يمدّ إلا إذا ورد في بابه ممدودًا.

الثاني: أن يكون للممدود الذي يقصر نظيرٌ في الأبنية، وكذلك بالنسبة إلى المقصور الذي لا يمدّ.

وقد حُكِيّ الإجماع على خلاف رأي الفراء في هذه المسألة؛ لأن اللغة لا تخضع لمثل هذين الشرطين اللذين وضعهما الفراء، إذ يصعب اطـّراد القاعدة في باب تامّ من الأبنية، نحو: باب (فعْلان- فَعْلى) أو (أفْعَل- فَعْلاء)، بحيث لا يشذّ عنه ولا يندّ، ثم إن اشتراط الفراء أن يكون للاسم نظير من الأبنية ربّما يكون مردّه إلى تحكيم الأصول، والردّ إليها، وقد تشدّد الفراء فيه هنا؛ إذ ليس في مدّ المقصور أو قصر الممدود ردّ إلى الأصل إلا من وجه واحد، هو حذف الزائد في المقصور، ومدّ الزائد في الممدود، لا الرد إلى الأصول كلّها، إذ لا يستقيم ذلك ولا يكون[٢]. لذلك إن مدّ المقصور، وقصر الممدود جائز في ضرورة الشعر بلا حاجة إلى هذا الخلاف بين المدرستين.

ثالثًا: العدول عن همزة القطع إلى همزة الوصل والعكس:

الضرورة الشعرية هي رخص أعطيت للشعراء في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة الشعرية، فقيود الشعر عدة، منها الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني، فيضطر الشاعر أحيانا للمحافظة على ذلك إلى العدول عن قواعد اللغة من صرف ونحو.

فقطع همزة الوصل من الضرائر اليسيرة التي لا تُغير إعراباً ولا تُحيل معنًى كذلك ولكنه لا يسوغ إلا لضرورة الشعر. قال الزمخشري: "وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب، ولحن فاحش؛ فلا تقل: الإسم والإنطلاق والإستغفار ومن إبنك وعن إسمك"[٣].

والضرورات الشعرية كثيرة، منها ضرورة التغيير التي تقتضي العدول عن همزة القطع إلى همزة الوصل والعكس، والأمثلة على ذلك كثيرة في الشعر العربي القديم والحديث، نأخذ منها على سبيل

(١) ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٧٤٥/٢، ٧٤٦.

(٢) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، ٥٠٤/٢.

(٣) الحندود، إبراهيم بن صالح، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٣٣، العدد١١١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ٥٦٠/١.

المثال قول أبي الأسود الدؤلي[١]:

يَـــا ابَـــا الْمُغـــيرةِ رُبَّ أمـــرٍ معضـــلٍ ** فرَّجْتُـــه بـــالمكر منِّـــي والـــدها[٢]

الشاهد في هذا البيت: (ابا المغيرة)، حيث عدل الشاعر هنا عن الأصل فجعل الهمزة في (ابا)، همزة وصل وهذا خلاف للأصل، إذ الأصل أن تكون الهمزة همزة قطع (أبا)، حيث جاء هذا العدول من أجل إقامة الوزن وكذلك الضرورة الشعرية.

وأما قطع همزة الوصل في قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[٣]، ونحو ذلك في القسم: "أفألله"، و"لا ها ألله ذا"، فلا دلالة له فيه؛ لأنه إذا جاز قطع همزة الوصل التي لا خلاف بينهم فيها في قوله[٤]:

ألا لا أرى إثْنَـــيْنِ أحســـنَ شـــيمةً * ** على حَدَثَانِ الدهرِ منِّـــي ومِـــنْ جُمْـــلِ[٥]

وقول الآخر[٦]:

إذا جـــاوز الإثـــنينِ سِـــرّ فإنـــه ** بنَشْـــرٍ وتَضْـــيِيعِ الحـــدِيثِ قَمِـــينُ[٧]

فأن يجوز قطع الهمزة التي هي مختلَفٌ في أمرها، وهي مفتوحة كالهمزة التي لا تكون إلا قطعًا نحو: همزة (أحْمَرَ) و (أصْفَرَ)، أولى وأجوز[٨].

---

(١) اسمه في رواية دعبل وعمر بن شبه عمرو بن ظالم ابن سفيان الكناني، ينظر: المرزباني، أبو عبيد الله محمد، معجم الشعراء، ٢٤٠/١.

(٢) الدؤلي، أبو الأسود (٢٩٠هـ)، ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص١٣٥.

(٣) سورة الأنعام، آية رقم ١٤٣.

(٤) جميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي، أبو عمرو، ينظر: القضاعي، أبو عمر جميل بن عبدالله (ت١٣٥١هـ)، ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٥.

(٥) المرجع السابق، ص٩٩.

(٦) ثابت بن عيدي بن عمرو بن سواد بن ظفر وهو كعب بن الخزرج بن عمرو، ينظر: المرزباني، أبو عبيد الله محمد، معجم الشعراء، ٣٢١/١.

(٧) الخطيم، قيس، ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م، (د ت)، ص٥٥.

(٨) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، شرح المفصل، ١٣٧/٥، ١٣٨.

المبحث الثالث:
تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد

العدول عن الأصل المطَّرد[١]

١) العدول عن الأصل بتقديم الخبر على المبتدأ[٢]:

قَــلَّ العنافِــكَ في القــومِ الأولى قُتِلــوا ** والقولُ قولُــك فينــا الــزورُ والفنــدُ[٣]

في هذا البيت نجد أن الحكيم الجاهلي الحارث بن عُبَاد قد عَدل عن الأصل في قوله: (والقولُ قولُك فينا الزورُ والفندُ)، حيث تقدم شبه الجملة الجار والمجرور (فينا)، على المبتدأ (الزورُ) وهو معرفة، وهذا العدول جاء مخالفًا للأصل؛ إذ الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر فيقول: (والقولُ قولُك الزورُ والفندُ فينا)، ولكن الشاعر أراد ذلك العدول؛ كي يستقيم المعنى، بالإضافة إلى تخصيص الخبر بتقديمه على المبتدأ.

ومثله أيضًا:

حبَّــذا إذ يُقــالُ للركــبِ ســيرُوا ** وارْفَعُــوهُنَّ يعــتلين الثَّقيلَــا[٤]

نرى أن الحارث بن عُبَاد في هذا البيت قد عَدل عن الأصل من خلال قوله: (حبَّذا إذ يُقالُ)، حيث وقع الخبر مقدمًا جوازًا في صيغة الجملة الفعلية (حبذّا)، وحذف المبتدأ؛ لأنه مفهومٌ من السياق، فالتقدير: حبذا الأمرُ، أو الشأنُ، وهذا عليه فريق من أهل اللغة غير قليل، حيث يعبرون عن (حبذا) جملة خبر مقدم[٥].

ويعدُ ذلك مخالفًا للأصل؛ إذ الأصل أن يكون الخبر متأخرًا عن المبتدأ، وتقديره في المعنى هنا؛ لأن المبتدأ محذوف.

---

(١) ينظر: ص١٤٨ من هذا البحث.

(٢) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ١٨، ٤٥، ٦، ٨٨، ٢١، ص ١٥٥، ١٦٠، ١٦٤، ٢٠٥، ٢١٥، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٦١، والبيت من البحر البسيط.

(٤) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢١٥، والبيت من البحر الخفيف.

(٥) ينظر: ابن جني، شرح اللمع في النحو، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ٢٠١٠م، ص١٢٧.

ولكن الشاعر عَدل عن ذلك الأصل من أجل المحافظة على وزن البيت، بالإضافة إلى التنبيه على المعنى بتخصيصه، كأن يتقدم الخبر على المبتدأ كما حدث؛ إذ لا يستقيم الكلام، ولا يقع الإفهام بعكسه.

وأيضًا قوله:

قرّبـــا مربِـــطَ النَّعامَـــةِ مِنِّـــي ** لبُجَيْـــرٍ فِـــدَاهُ عمِّـــي وخـــالي[١]

الشاهد في هذا البيت قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد: (لبُجَيْرٍ فِـدَاهُ)، حيث عدل هنا عن الأصل بتقديم الخبر شبه الجملة (لبجير) وجوبًا على المبتدأ (فداه)، حيث اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر وهو (الهاء)؛ إذ الأصل ألا يتقدم الخبر على المبتدأ فيقول: (فدا بجير عمِّي وخالي).

وجاء هذا العدول عن الأصل من خلال تقديم الخبر شبه الجملة (الجارّ والمجرور) على المبتدأ لأجل المحافظة على وزن البيت من الانكاس وضبطه.

٢) العدول عن الأصل بوقوع المبتدأ نكرة[٢]:

لـــهُ زجـــلٌ فـــي حافتيـــهِ ورجَّـــةٌ ** كصـــوتِ طُبُـــولٍ جُوِّبَـــتْ بـــالنَّواقيسِ[٣]

في البيت السابق عَدل الحارث بن عُبَاد عن الأصل في قوله: (لهُ زجـــلٌ)، حيث اختل نظام الجملة الاسمية المعروف بتقديم المسند إليه وتأخير المسند، إذ أن الشاعر هنا قدم الخبر شبه الجملة (لهُ) على المبتدأ (زجـــلٌ)، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فيقول: (زجـــلٌ له) ولكن ذلك لا يستقيم؛ لأن من حالات وجوب تقديم الخبر على المبتدأ استقامة المعنى والإفهام بأن يتقدم الخبر إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة ليس لها مسوغ للتقدم؛ فوجب تأخير المبتدأ عن مبتدئه، كما ذكرت سابقًا في العدول عن الأصل في الجملة الاسمية.

وجاء هذا العدول عن الأصل من خلال تقديم الخبر الذي جاء شبه جملة على المبتدأ؛ لأجل إبراز الخبر وإظهاره، بالإضافة إلى تقوية المعنى في ذهن المتلقي وتأكيده.

ومثله أيضًا قوله:

مـــا غـــزالٌ يرعـــى الريـــاضَ ويحنـــو ** نحـــــو خِشْـــــفٍ إذا أراد مَقيلًـــــا[٤]

---

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢٠٥، والبيت من البحر الخفيف.

(٢) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ٤٥، ٦، ١٨، ص ١٦٠، ١٦٤، ١٨٧، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٥، والبيت من البحر الطويل.

(٤) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢١٥، والبيت من البحر الخفيف.

ففي هذا البيت نجد أن الجاهلي الحارث بن عُبَاد قد عَدل عن الأصل المطّرد من خلال قوله: (ما غزالٌ يرعى الرياضَ ويحنو)، حيث جاء المبتدأ نكرة بمسوغ وهو مجيئه بعد نفي، وهذا من المواضع والمسوغات التي يأتي فيها المبتدأ نكرة؛ ولذلك مسوغات كثيرة كلها تقع تحت معنى صحة الإسناد إليه؛ لأن الأصل في المبتدأ أن يسند إليه معنى الخبر، ولا يكون ذلك إلا في المعارف، فلما جاء مسوغ للتخصيص – وهو قريب من التعريف – جاز الابتداء بها(١).

فالأصل في ذلك أن يأتي المبتدأ معرفة بأي نوع من أنواع المعارف وهي: (العلم، والضمير، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والمعرف بـــ (ال)، وما أضيف إلى ذلك(٢).

ولعل الشاعر أراد من ذلك العدول قوة التعبير، والمحافظة على الوزن العروضي للقصيدة الذي يستطيع القارئ من خلاله تذوق البيت الشعري وفهم معناه.

ومثله قول الحارث بن عُبَاد:

علـــيهنَّ مـــن أبنـــاءِ بكـــر بـــن وائـــلٍ ** مرازبـــــةٌ في البـــــازخِ المتقـــــاعِس(٣)

في البيت السابق عَدل شاعرنا الحارث بن عُبَاد عن الأصل في قوله: (عليهنَّ من أبناءِ بكر بن وائلٍ)، حيث اختل نظام الجملة الاسمية المعروف بتقديم المسند إليه وتأخير المسند، إلا أن الشاعر هنا قدم الخبر شبه الجملة (عليهنَّ) على المبتدأ (مرازبةٌ)، وهذا العدول جاء خلافًا للأصل؛ إذ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فيقول: (مرازبةٌ عليهنَّ من أبناءِ بكر بن وائلٍ) ولكن ذلك لا يستقيم؛ لأن من حالات وجوب تقديم الخبر على المبتدأ استقامة المعنى والافهام بأن يتقدم الخبر إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة ليس لها مسوغ للتقدم.

ولعل السبب الذي دفع صاحبنا إلى تقديم المسند على المسند إليه في البيت السابق؛ هو الاهتمام والعناية بالخبر، ولا تبدأ الجملة الاسمية بمبتدأ نكرة من غير مسوغ، بالإضافة إلى المحافظة على الوزن العروضي والإيقاع الصوتي للقصيدة؛ حتى يتسنى للقارئ تذوق الأبيات وفهم معانيها.

---

(١) ينظر: السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، ص٣١٥.

(٢) ينظر: ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع، اللمحة في شرح الملحة، ١/١٢٥.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٧، والبيت من البحر الطويل.

٣) العدول عن الأصل بوقوع الخبر اسمًا من أسماء الاستفهام:

وقَفْتُ بها أرجــو الجَــوابَ فلــم تُجِــبْ ** وكيف جَــوابُ الدَّارســات الخــوارِسِ[١]

الشاهد في هذا البيت قول الحارث: (وكيف جَوابُ)، حيث عدل الشاعر هنا عن الأصل بتقديم الخبر اسم الاستفهام (كيف؟) وهي تسأل عن الحال، ولا يكون في الجواب إلا خبرًا عن مبتدأ وهو (جوابُ)، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يكون في الجواب عن اسم الاستفهام خبرًا يصح التصديق فيه والتكذيب، وليس استفهامًا يطلب فيه التصور.

ولكن حينما جاء الخبر اسم استفهام وجب تقديمه؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة دائمًا، وجاء هذا العدول عن الأصل لأجل إبراز الخبر وإظهاره، بالإضافة إلى تقوية المعنى في ذهن السامع.

٤) العدول عن الأصل بالاستغناء عن إحدى التاءين من الفعل المضارع:

وتعــــاطى أهــــل النُّهــــى فتــــراهم ** عنــــد جِــــدِّ الأمــــور كــــالأعزال[٢]

الشاهد في هذا البيت قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد: (وتعاطى أهل النُّهى)، حيث عدل الشاعر هنا عن الأصل بحذف تاء (تعاطى) الأولى وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يقول: (تتعاطى) أي: الحرب التي يتحدث عنها وعن مساوئها وضررها على المنتصر والمهزوم، وقصده تتعاطى هذه الحرب من كان يزعم قوة فتجعله مهزومًا ضعيفًا لا يقدر على شيء. وهذا العدول جاء في جملة فعلية، بتحويل الفعل فيها من صورة إلى أخرى لا تفترق في المعنى، ولكنها مختلفة في الصورة مراعاة لخفة الكلام والوزن.

ولعل الحارث أراد من ذلك العدول هو تخفيف الكلمة بحذف أحدى التاءين مراعاةً للوزن والقافية في قصيدته، بالإضافة إلى المحافظة على الإيقاع الصوتي والشعري للقصيدة.

٥) العدول عن الأصل بتضعيف عين الفعل الماضي:

فلــــو قتَّلــــت تغلــــبَ في بجُــــيرٍ ** لكــــانوا فيــــه كالشــــيء الحقــــير[٣]

الشاهد في هذا البيت قول الحكيم الجاهلي الحارث بن عُبَاد: (فلو قتَّلت تغلبَ)، حيث عدل الشاعر هنا عن الأصل بإدغام (قتَّلت) وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يقول: (قتلت) من غير تثقيل

---

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٨٥، والبيت من البحر الطويل.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٩٨، والبيت من البحر الخفيف.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٧٨، والبيت من البحر الوافر.

التاء الأولى من كلمة: قتلت. وهذا العدول جاء في جملة فعلية، بتحويل الفعل فيها من صورة إلى أخرى، وهو لا يغير من صورة الجملة ولا من ترتيباتها داخل السياق شيئًا.

وجاء هذا العدول طلبًا لاستقامة الوزن، أو إرادة المبالغة والتكثير في الفعل؛ لإظهار القوة في القتل فيهم وتكثير ذلك فخرًا عليهم وإذلالًا لهم، والتقليل من شأنهم.

العدول عن الأصل غير المطَّرد[١]

١) العدول في صرف الممنوع ومنع المنصرف[٢]:

يا وَيْــلَ أمِّكــمُ مِــنْ جَمْــعِ ســادَتِنَا ** كتائبًــا كالرُّبــا والقطــرُ ينْســكِبُ[٣]

الشاهد في البيت السابق قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد: (كتائبًا)، حيث عَدل الشاعر هنا عن الأصل بصرف (كتائبًا)، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن تكون ممنوعة من الصرف؛ لأنها جاءت على صيغة منتهى الجموع (فعائل)، فيقول: (كتائبَ) بجعلها ممنوعة من الصرف كما نصت على ذلك القاعدة النحوية.

لكن الشاعر هنا صرفها للضرورة الشعرية؛ كي يستقيم الوزن العروضي للقصيدة، فضلًا عن عدم إحداث خلل في معنى البيت، قال ابن عصفور: "وصرف مالا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى"، وقال: "صرف مالا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب"[٤].

فالضرورة الشعرية: هي رخصٌ أعطيت للشعراء دون الناثرين لمخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك من أجل استقامة الوزن، وجمال الصورة الشعرية[٥].

فحينها يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، بشرط أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد منه بدًّا، وأن يكون في ذلك ردٌّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز[٦].

---

(١) ينظر: ص١٥١ من هذا البحث.

(٢) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ١٧، ٣، ٥، ١٨، ٨، ١١، ١٢، ١١، ٢٢، ١٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٤٣، ٤٤، ٥٨، ٦٠، ٨٠، ٢٦، ٣٦، ١٢، ٢٢، ٢٧، ٧، ص١٥٥، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٧، ١٧٧، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٦، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٠، والبيت من البحر البسيط.

(٤) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، ضرائر الشعر، ص٢٤.

(٥) أبو طالب، إبراهيم، في علم العروض والقافية وفنون الشعر الفصيحة، مؤسسة أروقة، القاهرة، ط١، ٢٠١٨م، ص١٢٢.

(٦) ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، ٥٤٩/٢.

ومثله أيضًا قول الحارث بن عُبَاد:

وأيقنـــــوا أنّ شَـــــيْبَانًا وإخـــــوتُهم ** قيسًا وذُهلًا وتيم الـــلات قـــدْ رصـــدُوا[١]

نرى أن شاعرنا الحارث بن عُبَاد قد عَدل عن الأصل في قوله: (شَيْبَانًا)، حيث جاء بها مصروفة، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن تكون ممنوعة من الصرف؛ للعلمية وزياد الألف والنون، فيقول: (شَيْبَانَ) بجعلها ممنوعة من الصرف كما نصت على ذلك القاعدة النحوية.

لكن الحارث بن عُبَاد اضطر إلى ذلك العدول من أجل؛ استقامة الوزن والمحافظة على الإيقاع الصوتي للقصيدة، وهذا من قبيل الضرورة الشعرية التي تجيز للشاعر دون غيره الخروج عن القاعدة المألوفة إلى غيرها؛ كي يستقيم المعنى، ويكون واضحًا لدى المتلقي.

أما منع المنصرف فمثاله قوله:

وسوف يـــرى منصـــورُ منّـــا عجائبًـــا ** يعـــدِّدُ ذِكْـــــرِي في جميـــع المحاضـــرِ[٢]

حيث إن الفحل الحارث بن عُبَاد في الشطر الأول من البيت السابق قد عَدل عن الأصل من خلال قوله: (منصورُ)؛ إذ الأصل فيه أن يكون منصرفًا، لكنه هنا منعه من الصرف، فالأصل أن يقول: (منصورٌ)، ولربما كان ذلك العدول كما ذكرت سابقًا مرتبطًا بالضرورة الشعرية، بالإضافة إلى المحافظة على وزن البيت وضبطه.

ومثله أيضًا قول شاعرنا الجاهلي:

فـــأبى مهلـــهلُ فاســـتبيحَ قـــرارهُ ** قَسْـــرًا بكُـــلِّ أخـــي لقـــا وطعـــان[٣]

الشاهد في قول الحكيم الحارث بن عُبَاد في الشطر الأول من البيت السابق هو قوله: (مهلهلُ)؛ إذ الأصل فيه أن يكون منصرفًا، لكنه هنا منعه من الصرف، فالأصل أن يقول: (مهلهلٌ).

ولعل السبب الذي دفع الحارث لذلك العدول؛ الضرورة الشعرية التي تجيز للشاعر ما لا يجوز لغيره من الخروج عن المألوف في قواعد اللغة، بالإضافة إلى المحافظة على وزن القصيدة من الانكسار.

---

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٥٤، والبيت من البحر البسيط.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٦٣، والبيت من البحر الطويل.

(٣) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢٣٦، والبيت من البحر الكامل.

٢) العدول في قصر الممدود ومدّ المقصور[١]:

قرِّبـــا مـــربط النّعامـــة مـــني ** كُـــلّ شَقْـــرا أو أشْقَـــرٍ ذيّـــال[٢]

الشاهد في البيت السابق قول الشاعر الحارث بن عُبَاد: (شقرا) حيث عَدل الشاعر هنا عن الأصل، وذلك من خلال قصر الممدود في (شقرا)، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يقول: (شقراء) ممدودة، جاء في اللسان قولهم: على أَطْرقا باليات الخيام، حيث وردت كلمة (أطْرِقا) على وزن (أفْعِلا)، وكانت مقصورة خلافًا للأصل؛ إذ الأصل فيها أن تكون ممدودة (أطْرِقاء)؛ لأنها جمع (طريق)[٣].

وجاء هذا العدول عن الأصل من خلال قصر الممدود في (شقرا)؛ من أجل المحافظة على الوزن العروضي والضرورة الشعرية بالإضافة إلى التخفيف، وأنه لغة بعض العرب، قال ابن السّرّاج: "مما يستحسن للشاعر إذا اضطر أن يحذفه: قصر الممدود لأن المدّ زيادة، فإذا اضطر الشاعر فقصر فقد رد الكلام إلى أصله"[٤].

٣) العدول عن همزة القطع إلى همزة الوصل والعكس[٥]:

إنْ لَمْ اشْفِ النُّفوسَ مـــن تغلِـــبَ الغـــدْر ** بيـــــومٍ يُـــــذّلُ بُـــزلَ الجِمـــــالِ[٦]

عدل الحارث بن عُبَاد هنا عن الأصل حيث جعل همزة القطع في (اشفِ) همزة وصل، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن تكون همزة قطع (همزة المضارعة) (أشف). وهذا كثير في لغة العرب، وبه قرأ ورش ويسمى: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

قال ابن الجزري: "باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها: وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد لغة لبعض العرب، اختص بروايته ورش بشرط أن يكون آخر كلمة، وأن يكون غير حرف مدّ، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى"[٧]، نحو: (مِنَ إلَهٍ)، و (مِنِ إسْتَبْرَقٍ).

---

(١) تكررت هذه الظاهرة في البيتين: ٥٨، ٦٠، ص ٢٠١، ٢٠١، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٢) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص٢٠١، والبيت من البحر الخفيف.

(٣) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ٢٢٤/١٠.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٤٤٧/٣.

(٥) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: ٤، ١، ٤٩، ٥١، ٣، ص ١٦٦، ١٨١، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٣٢، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.

(٦) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٩٥، والبيت من البحر الخفيف.

(٧) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، النشر في القراءات العشر، ٤٠٨/١.

جاء هذا العدول عن الأصل من خلال وصل همزة (اشفِ)، وذلك من أجل التخفيف والمحافظة على الوزن العروضي فاضطرَّ إلى الضرورة الشعرية.

ومثله في تلك الظاهرة قول الحارث بن عُبَاد:

وتـــرى النـــاس ينظـــــرون جميعًـــا ** ليـــس فيهـــم لـــذاك مـــن إحتيـــالِ[١]

الشاهد في البيت السابق قول شاعرنا: (إحتيالِ)، حيث جعل الهمزة في تلك الكلمة همزة قطع، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن تكون همزة وصل فتكتب هكذا: (احتيال)؛ لأنها مصدر الفعل الخماسي.

وجاء هذا العدول عن الأصل من خلال قطع همزة (إحتيال)، وذلك من أجل المحافظة على الوزن العروضي والضرورة الشعرية التي تجيز للشاعر دون غيره الخروج عن قواعد اللغة المألوفة وقد ذُكِر ذلك سابقًا[٢].

وقد ورد ذلك العدول من قطع همزة الوصل في الشعر كثيرًا، كما في قول الشاعر[٣]:

يا نفـــسُ صـــبرًا كـــلُّ حـــيٍّ لاقِـــي ** وكـــــلُّ إثنـــــينِ إلى افتـــــراقِ[٤]

الشاهد في البيت السابق: (إثنين)، حيث جاءت الهمزة هنا همزة قطع، وهو خلاف للأصل؛ إذ الأصل أن تكون همزة وصل، ولكن جاء ذلك العدول من أجل الضرورة الشعرية.

(١) الحارث بن عُبَاد، ديوانه، ص١٩١، والبيت من البحر الخفيف.

(٢) ينظر: أبو طالب، إبراهيم، في علم العروض والقافية وفنون الشعر الفصيحة، ص١٢٢.

(٣) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، ينظر: معجم الشعراء العرب، ٧٦٢/١.

(٤) ينظر: الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، ١٨٤/٤.

الخاتمة

توصّلتُ في نهاية هذه المسيرة البحثية الماتعة، إلى عدة نتائج كانت خلاصة تلك الدراسة، وثمرة ما جنيته بعد تلك الخطوات والمراحل التي مررت بها من بداية البحث إلى نهايته، ويمكن تلّخيصها فيما يأتي:

(١) ظهر مصطلح العدول عن الأصل في التراث العربي القديم، وبتسميات مختلفة تحمل المفهوم نفسه، منها: الانزياح والانحراف والترخّص والعوارض وغيرها، حيث كان الهدف من ذلك رصد الظواهر الخارجة عن المألوف والمعتاد في اللغة.

(٢) استخدم الحارث بن عُبَاد في ديوانه كل أنواع العدول عن الأصل في شعره، في جميع مستويات اللغة سواء على مستوى الكلمة أو الجملة أو القاعدة. اللهم إلا ما ندر.

(٣) كان العدول عن الأصل بصوره المتعددة ملكة لدى الحارث بن عُبَاد لجأ إليها عن قصد مع أن المشاعر والأحاسيس تأتي عفو الخاطر دون تحضير مسبق؛ مما يؤكد لنا أن شاعرنا كان مبدعًا قادرًا على التأثير في المتلقي ولفت انتباهه أولًا، وبما أن العدول يحتاج إلى مبدع، فهو أيضًا بحاجة إلى متلقٍ واعٍ وقادر على فهم ما وراء هذا العدول؛ وقد استطاع الباحث أن يقرأ ما وراء هذا العدول.

(٤) أن ظاهرة الترخّص يقصد بها: إهدار القرينة في الجملة والاعتماد على القرائن الأخرى لتوضيح المعنى أولًا، ولبيان القرينة المحذوفة ثانيًا، فالترخّص ليس تمردًا على الأعراف اللغوية أو هربًا منها، وإنما هو تطبيقٌ عالٍ لنظام اللغة، ولذلك يرتبط وجوده دائمًا بالقرائن اللغوية (لفظية أو معنوية)، فإذا تمت التضحية بقرينةٍ معينةٍ فإن القرائن الأخرى تغني عنها، وهذا النمط من الاستعمال يتطلب كفاءةً لغوية عالية، وقدرة كبيرة بأعراف اللغة، ولذلك نجد أن الغالب في هذه الظاهرة أنها تقع في النص القرآني، وتكاد تقل في النصوص البشرية.

(٥) تمكن الحارث بن عُبَاد من التوفيق بين الضوابط النحوية وبين العدول عن الأصل فيها بشكل يضمن الإثارة والانتباه، وفي الوقت نفسه يضمن له عدم الوقوع في الخطأ؛ لأنه ليس كل عدول عن المألوف من الكلام يكون عملًا فنيًا إبداعيًا؛ لأن بعض العدول يوضع في باب الخطأ والخلل في التعبير.

(٦) أن الشاعر الجاهلي الحارث بن عُبَاد بلُغته الفصحى قد فتح مجالًا خصبًا للنحويين، يستنبطون منه قواعدهم وأحكامهم، وقد ظهر ذلك جليًّا من خلال دراستنا لظواهر العدول عن الأصل في شعره.

(٧) **رُصِدت ظواهر العدول عن الأصل في الأسماء في شعر الحارث بن عُبَاد، وجاءت على النحو الآتي:**

١) ظاهرة العدول عن الأصل في العدد، بلغت ثلاثةً وخمسين موضعا.

٢) ظاهرة العدول عن الأصل في الإعراب، لم أجد لها نماذج في شعر الحارث بن عُبَاد.

٣) ظاهرة العدول عن الأصل في الصيغ الاسمية في عشرةِ مواضع.

(٨) **وُجِدت ظواهر العدول عن الأصل في الأفعال في شعر الحارث بن عُبَاد، وكانت على النحو الآتي:**

١) ظاهرة العدول عن الأصل في صيغ الأفعال في اثني عشر موضعا.

٢) ظاهرة العدول عن الأصل في الإعراب، ذُكِرت في موضعٍ واحد.

(٩) **رُصِدت أيضًا ظواهر العدول عن الأصل في الجملة الاسمية في شعر الحارث بن عُبَاد على النحو الآتي:**

١) ظاهرة العدول عن الأصل بالحذف، جاءت في تسعةِ مواضع.

٢) ظاهرة العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير في ثمانيةِ مواضع.

٣) ظاهرة العدول عن الأصل في المطابقة، لم أجد لها نماذج في شعر الحارث بن عُبَاد.

(١٠) **ذُكِرت ظواهر العدول عن الأصل في الجملة الفعلية في شعر الحارث بن عُبَاد على النحو الآتي:**

١) ظاهرة العدول عن الأصل بالحذف، كانت في أربعةٍ وعشرين موضعا.

٢) ظاهرة العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير، جاءت في عشرةِ مواضع.

٣) ظاهرة العدول عن الأصل في المطابقة لم أجد لها نماذج في شعر الحارث بن عُبَاد.

(١١) رُصِدت ظواهر العدول عن الأصل من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية في شعر الحارث بن عُبَاد في أربعةِ مواضع.

(١٢) جاءت ظواهر العدول عن الأصل في التراكيب غير الإسنادية في شعر الحارث بن عُبَاد في تسعةِ مواضع.

(١٣) **ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة في شعر الحارث بن عُبَاد، ذُكِرت على النحو الآتي:**

١) ظاهرة العدول عن الأصل المطّرد في سبعةَ عشرَ موضعا.

٢) ظاهرة العدول عن الأصل غير المطّرد في اثنين وأربعين موضعا.

وأخيرًا: في نهاية هذه الرسالة يوصي الباحث بدراسة العدول عن الأصل بشكلٍ أكبرَ، وأكثرَ عمقًا من خلال الأعمال الشعرية القديمة والحديثة. وإحياء التراث العربي القديم الذي أثبت من خلال هذا العدول مقدرته على مواكبة الدراسات الحديثة.

وختامًا: أسأل الله العلي العظيم أن ينفع بهذا البحث قارئه، وأن يجعله منطلقًا لدراسات أكثر وأكبر توسعًا وعمقًا، راجيًا منه سبحانه، أن يجزينا بالحسنات إحسانًا، وبالسيئات عفوًا وغفرانًا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

الباحث

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

* القرآن الكريم.

١- الأثير، نصر الله بن محمد ضياء الدين (ت٦٣٧هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي بطانة، دار مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، (د ت).

٢- الأحمد، أحمد سليمان، **الشعر الحديث بين التقليد والتجديد**، الدار العربية للكتاب، مصر، القاهرة، ١٩٨٣م، (د ت).

٣- الأخطل، غياث بن غوث بن طارق (ت٧١٠م)، **ديوان الأخطل**، تحقيق: مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤- الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري (ت٢١٥هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق الدكتورة: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥- الأخيلية، ليلى بنت عبدالله بن الرحالة، **ديوان ليلى الأخيلية**، تحقيق: خليل إبراهيم العطية وجليل العطية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، (د ت).

٦- الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر (ت٩٠٥هـ)، **التصريح على التوضيح**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٧- الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (ت٦٨٦هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٨- الأسدي، الكميت بن زيد بن الأخنس (ت١٢٦هـ)، **ديوان الكميت**، تحقيق الدكتور: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٩- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٠- الأصبحي، مالك بن أنس بن عامر (ت١٧٩هـ)، **موطأ الإمام مالك**، صححه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

١١- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد (ت٣٥٦هـ)، **الأغاني**، تحقيق: سمير جابر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٥م.

١٢- الأصمعي، أبو سعيد عبدالملك بن قريب (ت٢١٦هـ)، **الأصمعيات**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.

١٣- الألوسي، محمود بن عبدالله شهاب الدين (ت١٢٧٠هـ)، **روح المعاني**، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٤- الألوسي، محمود شكري (ت١٣٤٢هـ)، **بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب**، تحقيق: محمد بهجة الأثري، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.

١٥- **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، تحقيق: محمد بهجة الأزدي، المكتبة العربية، القاهرة، ط١، ١٣٤١هـ.

١٦- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين (ت٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (د ت).

١٧- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (ت٣٢٨هـ)، **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٨- **المذكر والمؤنث**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٩- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، **المبدع في التصريف**، تحقيق: عبدالحميد السيد طلب، دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٠- **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٢- بابي، عزيزة فوال، **معجم الشعراء الجاهليين**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٢٣- الباتلي، أحمد بن عبدالله، **الأحاديث والآثار الواردة في فضل اللغة العربية**، كنوز إشبيليا، الرياض، ٢٠٠٦م، (د ت).

٢٤- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، (د ت).

٢٥- البستاني، بطرس (ت١٨٨٣م)، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، ٢٠١١م.
٢٦- البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٧- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود محيي السنة (ت٥١٠هـ)، **معالم التنزيل**، تحقيق: محمد عبدالله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٨- البكري، الحارث بن عُبَاد (ت٥٧٠م)، **ديوان الحارث بن عُبَاد**، تحقيق: أنس عبدالهادي أبو هلال، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٢٩- البلعي، أبو عبدالله محمد بن أبي الفتح شمس الدين (ت٧٠٩هـ)، **المطلع على ألفاظ المقنع**، تحقيق: محمد الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٣٠- التغلبي، عدي بن ربيعة بن الحارث (ت٥٣١م)، **ديوان مهلهل ربيعة**، الدار العالمية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
٣١- التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين (ت٧٩٣هـ)، **شرح مختصر التصريف العربي في فن الصرف**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٨، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٢- الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد (ت٤٢٩هـ)، **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٣٣- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الليثي المعروف بالجاحظ (ت٢٥٥هـ)، **الحيوان**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٣٤- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن (ت٤٧١هـ)، **العمُد كتاب في التصريف**، تحقيق: زهران البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٩٥م.
٣٥- **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٦- **المفتاح في الصرف**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٣٧- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الحنفي (ت٨١٦هـ)، **التعريفات**، تحقيق: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٣م،

٣٨- جدوع، عزة محمد، **موسيقا الشعر العربي بين القديم والجديد**، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط٥، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٣٩- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين (ت٨٣٣هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، (د ت).

٤٠- الجمحي، أبو عبدالله محمد بن سلّام (ت٢٣٢هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د ت).

٤١- الجوزية، أبو عبدالله محمد شمس الدين المعروف بابن القيم (ت٧٥١هـ)، **الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان**، صححه: السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٢٧هـ.

٤٢- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٣- الجويني، مصطفى الصاوي، **البلاغة العربية تأصيل وتجديد**، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م، (د ت).

٤٤- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٤، (د ت).

٤٥- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٦- **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ٢٠١٠م.

٤٧- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد القرطبي (ت٤٥٦هـ)، **جمهرة أنساب العرب**، المحقق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٤٨- حسان، تمام، **الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤٩- **البيان في روائع القرآن**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٥٠- **الخلاصة النحوية**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥١- **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٥٢- **مقالات في اللغة والأدب**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٥٣- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، المحقق الدكتور: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمان، الأردن، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٥٤- الحسيني، هبة الله علي محمد (ت٥٤٢هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
٥٥- الحطيئة، أبو ملكية جرول بن أوس بن مالك- ابن السكيت، **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت**، تحقيق: مفيد محمد قحيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، (د ت).
٥٦- الحكمي، أبو نواس الحسن بن هاني (ت٣٣٨هـ)، **ديوان أبي نواس**، ٢٠١١م، (د ت).
٥٧- الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٨م.
٥٨- الحملاوي، أحمد بن محمد (ت١٣٥١هـ)، **شذا العرف في فن الصرف**، المحقق: نصر الله عبدالرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٠م.
٥٩- الحندود، إبراهيم بن صالح، **الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٣٣، العدد ١١١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٦٠- الحويني، أبو إسحاق، **سمط اللآلي في الرد على الغزالي**، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، (د ت).
٦١- حمد، عبدالله خضر، **العدول في الجملة القرآنية**، دار القلم، القاهرة، ط١، ٢٠١٧م.
٦٢- حمودة، طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
٦٣- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.
٦٤- الخبّاز، أحمد بن الحسين (ت٦٣٩هـ)، **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع**، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٦٥- الخطفي، جرير بن عطية (ت١١٠هـ)، **ديوان جرير**، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٦- الخطيب، محمد بن عبدالفتاح، **ضوابط الفكر النحوي**، تقديم الدكتور: عبده الراجحي، مطبعة دار البصائر، (د ت).

٦٧- الخطيب، عبداللطيف، **معجم القراءات**، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، (د ت).

٦٨- الخطيم، قيس، **ديوان قيس بن الخطيم**، المحقق الدكتور: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م، (د ت).

٦٩- الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن سنان (ت٤٦٦هـ)، **سر الفصاحة**، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٨٢م.

٧٠- الخنساء، تماضر بنت عمرو (ت٦٤٥هـ)، **ديوان الخنساء**، اعتنى به: حمدو طماس، دارالمعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٧١- **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٧٢- الدؤلي، أبو الأسود (٢٩٠هـ)، **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٧٣- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت١٤٠٣هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، دار اليمامة، دمشق، ط٤، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٧٤- الدماميني، أبو بكر بدر الدين (ت ٨٢٧هـ)، **المنهل الصافي في شرح الوافي**، تحقيق: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (د ت).

٧٥- الدمشقي، أبو حفص سراج الدين عمر (ت٧٧٥هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٦- الدمشقي، عبدالغني بن طالب بن حمادة (ت١٢٩٨هـ)، **اللباب في شرح الكتاب**، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د ت).

٧٧- الدهلوي، أحمد بن عبدالرحيم، **الفوز الكبير في أصول التفسير**، عرّبه من الفارسية: سلمان الحسيني النّدوي، دار الصحوة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، (د ت).

٧٨- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد شمس الدين (ت٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٩- الزبيدي، عمرو بن معديكرب (ت٢١هـ)، **شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي**، تحقيق: مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٠- الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨١- الزرقاني، محمد عبدالعظيم (ت١٣٦٧هـ)، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٣، (د ت).

٨٢- الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله (ت٧٩٤هـ)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، عمان، الأردن، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٨٣- **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٨٤- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود (ت٥٣٨هـ)، **الكشاف**، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٨٥- **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق الدكتور: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٣٩٣م.

٨٦- السامرائي، الدكتور فاضل صالح، **معاني النحو**، مطبعة دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٨٧- السامرائي، الدكتور يونس أحمد، **شعراء عباسيون**، عالم الكتب، الجزء الأول، مكتبة النهضة العربية، بيروت، (د ت).

٨٨- السبكي، أبو حامد أحمد علي عبد الكافي (ت٧٧٣هـ)، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق الدكتور: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٨٩- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٩٠- السعدي، عبدالرحمن بن ناصر (ت١٣٧٦هـ)، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٩١- السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد (ت بعد ٤٠٠هـ)، **كتاب الأفعال**، تحقيق: حسين محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، مصر، القاهرة، ١٣٥٩هـ - ١٩٧٥م.

٩٢- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت٥٨١هـ)، **نتائج الفكر في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ١٩٩٢م.

٩٣- السيّد، علي إسماعيل، **جامع البيان في معرفة رسم القرآن**، دار الفرقان الرياض، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، (د ت).

٩٤- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت٧٩٦م)، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩٥- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان (ت٣٦٨هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٩٦- السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٨٥هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق الدكتور: محمد علي الريحٍّ، دار الفكر للطباعة، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٩٧- السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (د ت).

٩٨- **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: عبدالحكيم عطية، دار البيروني، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٩٩- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٠٠- **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠١- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٠٢- الشافعي، أبو المعالي محمد بن عبدالرحمن (ت٧٣٩هـ)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، (د ت).

١٠٣- شرّاب، محمد بن محمد بن حسن، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، (د ت).

١٠٤- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت١٣٣١هـ)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، وضع حواشيه: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٠٥- ابن الصائغ، أبو عبدالله محمد بن حسن شمس الدين المعروف الجذامي (ت٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٠٦- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠٧- الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى (ت١٦٨هـ)، **أمثال العرب**، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٠٨- أبو طالب، إبراهيم، **في علم العروض والقافية وفنون الشعر الفصيحة**، مؤسسة أروقة، القاهرة، ط١، ٢٠١٨م.

١٠٩- الطبري، أبو جعفر محمد بن يزيد بن جرير (ت٣١٠هـ)، **جامع البيان**، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١٠- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت٥٤٨هـ)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، دار المرتضى، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١١١- ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.

١١٢- العامري، أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك (ت٤١هـ)، **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١١٣- العثيمين، محمد بن صالح (ت١٤٢١هـ)، **شرح ألفية ابن مالك**، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، (د ت).

١١٤- **مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.

١١٥- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م، (د ت).

١١٦- العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي صلاح الدين (ت٧٦١هـ)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١١٧- العلوي، يحيى بن حمزة بن علي (ت٧٤٥هـ)، **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

١١٨- عباس، حسن (ت١٣٩٨هـ)، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، (د ت).

١١٩- عباس، فضل حسن، **البلاغة فنونها وأفنانها**، أستاذ الدراسات العليا في جامعة اليرموك، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٢٠- عبداللطيف، محمد حماسة (ت٢٠١٥م)، **بناء الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٢١- **الضرورة الشعرية في النحو العربي**، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٧٢م، (د ت).

١٢٢- عبد بني الحسحاس، سحيم (ت١٩٥٠م)، **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس**، المحقق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ -١٩٥٠م.

١٢٣- العبسي، قيس بن زهير (ت١٠هـ)، **شعر قيس بن زهير العبسي**، تحقيق: عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب، النجف، (د ت).

١٢٤- العيني، أبو محمد محمود بدر الدين (ت٨٥٥هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت).

١٢٥- ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد المهدي (ت١٢٢٤هـ)، **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: أحمد عبدالله القرشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٢٦- عزيز، الدكتور كوليزار كاكل، **القرينة في اللغة العربية**، دار دجلة، الأردن، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.

١٢٧- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (ت٦٦٩هـ)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

١٢٨- **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٢٩- عضيمة، محمد عبدالخالق (ت١٤٠٤هـ)، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٦م.

١٣٠- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (ت٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٣١- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت١٣٦٤هـ)، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٣٢- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، **الإيضاح في علم النحو**، تحقيق: سارة عبدالفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٩م.

١٣٣- **الإيضاح العضدي**، تحقيق الدكتور: حسن شاذلي فرهود، ط٢، ١٩٨٨م.

١٣٤- **المسائل البصريات**، تحقيق الدكتور: محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٥- **المسائل الشيرازيات**، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٣٦- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله (ت٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النّجار وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (د ت).

١٣٧- الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد البصري (ت١٧٠هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٣٨- **الجمل في النحو**، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٩- الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة (ت١١٤هـ)، **ديوان الفرزدق**، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ٢٠٠٩م.

١٤٠- الفهري، الدكتور عبدالقادر الفاسي، **اللسانيات واللغة العربية**، دار توبقال للنشر، ط٣، ١٣٩٣م.

١٤١- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم القرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

١٤٢- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ)، **آمالي القالي**، اعتنى به: محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

١٤٣- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين (ت٦٢٠هـ)، **المغني**، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

١٤٤- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت١٢٧٣هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٤٥- القزويني، ابن يعقوب المغربي بهاء الدين (ت١١١٠هـ)، **شروح التلخيص**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت).

١٤٦- القضاعي، أبو عمرو جميل بن عبدالله (ت١٣٥١هـ)، **ديوان جميل بثينة**، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٩م.

١٤٧- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.

١٤٨- القونوي، صدر الدين محمد بن إسحاق (ت٥١٥ه)، **كتاب بكر وتغلب**، مكتبة الملك فهد، الرياض، (د ت).

١٤٩- القيرواني، علي بن فضّال بن علي (ت٤٧٩هـ)، **النكت في القرآن الكريم**، تحقيق الدكتور: عبدالله عبدالقادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٥٠- ابن القيم، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر (ت٧٦٧هـ)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق الدكتور: محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

١٥١- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤هـ)، **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠١٠م.

١٥٢- الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد (ت٢٠٤هـ)، **جمهرة النسب**، المحقق: ناجي حسن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٥٣- الكندي، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث (ت٥٤٥هـ)، **ديوان امرؤ القيس**، اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٥٤- المالكي، أبو محمد حسن بن قاسم بدر الدين (ت٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٥٥- المالكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد (ت٤٣٧هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٥٦- ابن مالك، بدر الدين محمد بن عبدالله (ت٦٨٦هـ)، **شرح الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٥٧- ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، **ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو**، تحقيق: سليمان بن عبدالعزيز العيوني، مكتبة دار المناهج، الرياض، (د ت).

١٥٨- **شرح التسهيل لابن مالك**، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٥٩- **شرح الشافية الكافية**، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٦٠- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق الدكتور: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٦١- ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله (ت٤٧٥هـ)، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٦٢- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي (ت٣٢٤هـ)، **السبعة في القراءات**، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

١٦٣- المباركفوري، أبو العلا محمد بن عبدالرحمن (ت١٣٥٣هـ)، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت).

١٦٤- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

١٦٥- المثنى، أبو عبيدة معمر (ت٢٠٩هـ)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

١٦٦- **نقائض جرير والفرزدق**، تحقيق: خليل عمران منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٦٧- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران (ت٣٨٤هـ)، **معجم الشعراء**، تصحيح وتعليق: ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٦٨- **معجم الشعراء العرب**، تم جمعه من موقع الموسوعة الشعرية.
١٦٩- المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٧٠- المزني، زهير بن أبي سلمى بن ربيعة (ت٦٠٩م)، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٧١- المزني، كعب بن زهير بن أبي سلمى (ت٦٦٢م)، **ديوان كعب بن زهير**، حققه وشرحه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٧٢- المسدي، الدكتور عبدالسلام، **الأسلوبية والأسلوب**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط٣، (د ت).
١٧٣- المظهري، محمد ثناء الله الهندي الفاني (ت١٢٢٥هـ)، **التفسير المظهري**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.
١٧٤- أبو المكارم، الدكتور علي، **الجملة الاسمية**، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، (د ت).
١٧٥- **الجملة الفعلية**، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٧٦- **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
١٧٧- المولى، محمد أحمد جاد (ت١٣٦٣هـ)، **أيام العرب في الجاهلية**، تحقيق: عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م، (د ت).
١٧٨- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت٥١٨هـ)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.
١٧٩- مكرم، عبدالعال سالم، **معجم القراءات القرآنية**، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، (د ت).
١٨٠- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
١٨١- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
١٨٢- **إعراب القرآن**، تحقيق: عبدالمنعم خليل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٨٣- النحاس، بهاء الدين (ت١٢٩٩م)، **شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور**، تحقيق الدكتور: جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٨٤- النويري، أحمد بن عبدالوهاب بن محمد (ت٧٣٣هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٨٥- الهذلي، خويلد بن خالد أبو ذؤيب، **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، تحقيق: أحمد خليل الشال، دار الكتب المصرية، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، (د ت).

١٨٦- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١م.

١٨٧- **شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد ياسر شرف، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٠م.

١٨٨- **شرح الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

١٨٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق الدكتور: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

١٩٠- ابن الوراق، محمد بن عبدالله بن العباس (ت٣٨١هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٩١- اليزيدي، أبوعبدالله محمد بن العباس (ت٣١٠هـ)، **أمالي اليزيدي**، دار المعارف، حيدر أباد، الهند، ط١، ١٣٩٧هـ - ١٩٣٨م.

١٩٢- يعقوب، إميل بديع، **موسوعة أمثال العرب**، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، (د ت).

١٩٣- اليسوعي، لويس شيخو، **شعراء النصرانية**، طبعة بيروت، لبنان، ١٨٩٠م، (د ت).

١٩٤- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (ت٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٩٥- يموت، بشير، **شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام**، المكتبة الأهلية، بيروت، ط١، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م، (د ت).

ثانيًا: المجلات والدوريات:

١٩٦- بابو، غياث، **دلالة العدول في صيغ الأفعال**، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد الثاني عشر، ١٣٩١هـ - ٢٠١٣م.

١٩٧- بصري، شكيب غازي، **الترخّص في لغة القرآن الكريم. دراسة في المفهوم**، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٣٦، ٢٠١٥م.

١٩٨- التركي، إبراهيم منصور، **العدول في البنية التركيبية**، مجلة جامعة أم القرى، العدد ٤٠، ١٤٢٨هـ.

١٩٩- حمودة، الدكتورة إيمان أحمد إسماعيل، **مفهوم العدول النحوي وأثره بين النظرية والتطبيق**، المجلة العلمية، كلية اللغة العربية بأسيوط، ٢٠١٢م.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

٢٠٠- أنيس، تامر عبدالحميد محيى الدين، **الاستصحاب في النحو العربي**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٠١- الجرو، أرواح عبدالرحيم، **عوارض التركيب في الأصمعيات، دراسة نحوية وصفية تطبيقية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة الدراسات العليا، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٢٠٢- الحدابي، سعاد عبدالملك، **الالتفات في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء للدراسات العليا والبحث العلمي، ٢٠٠١م.

٢٠٣- الحمادي، جلال عبدالله محمد سيف، **العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم. دراسة دلالية**، رسالة ماجستير، جامعة تعز، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٠٤- جبارة، أمل باقر عبد المحسن، **قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٠٥- جرادات، عمّار جابر عبدالرحيم، **ظاهرة العدول في شعر عنترة. دراسة أسلوبية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥م.

٢٠٦- أبو زيادة، ميس خليل محمد، **ظاهرتا الاختيار والعدول في شعر الخنساء. دراسة أسلوبية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠١٦م.

٢٠٧- عبد السلام، محمد إبراهيم، **ظاهرة العدول في اللغة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٢٠٨- عطار، نجلاء محمد نور، **العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، م١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٠٩- فضة، فاطمة حسن عبدالرحيم، **ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، قسم الدراسات العليا، فرع النحو، ١٤١٥هـ.

٢١٠- مرواح، عبدالحفيظ، **ظاهرة العدول في البلاغة العربية. مقاربة أسلوبية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Deanship of Graudate Studies
College of Human Sciences
Department of Arabic
Language & LITERATURE

Aspects of Deviation from the Original in the Poetry of Al-Hareth lbn Obad: A Linguistic Study

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requriements for Master Degree in Arabic Language In major (Linguistics)

Prepared By:
ABDULLAH JUBRAN ABDULLAH ALQAHTANI.

Principal Investigator:
Prof. Dr. SAYED AHMED ABDULWAHID ABU HATAB.
Professor of Arabic Syntax، Morphology and Prosody in the Department.

1440/ 1441 AH
2019/ 2020 AD